



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: محاسبة

دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة
- دراسة استبائييه بولاية الوادي -

تحت إشراف:

د/ عزة لزهر

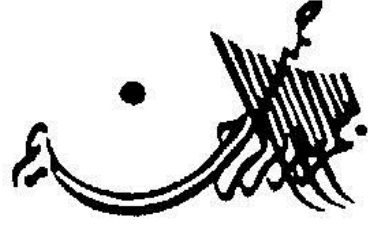
إعداد الطلبة:

- جيدياني وليد
- دريهم وليد
- مومن بكوش ياسين

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. عياشي عبد الله
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. عزة لزهر
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. حواس عبد الرزاق

السنة الجامعية: 2018/2017



شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيد الأولين والآخرين، الرحمة
المرسلة إلى العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه وسار على هديه إلى يوم الدين

وبعد

يسرنا أن نتقدم لكم اساتذتنا المحترمين بجزيل الشكر على ما قدمتموه لنا من رصيد علمي
و معرفي ، ولقد عهدنا فيكم دوماً الاخلاص والتفاني في عطائكم ، حتى صرتم نموذجاً يحتذى
به في جامعتنا ..

نسأل الله العلي القدير ان يوفقكم دائماً ويلهمكم التواضع الجميل، مع اطيب تمنياتنا لكم
بالمستقبل المشرق والباهر..

متمنين لكم مزيداً من التقدم والازدهار

الإهداء

نهدي ثمرات جهدنا لك انت الحامل لرسالتنا التي هي بين يديك الطاهرتين..

الى كل مطلع داعى لنا ولوالدينا الكريمين بالرحمة و المغفرة..

كما نهديها إلى جميع اساتذتنا الافاضل على المجهودات ..

اهداء و تحية تقدير زميلاتي، زملائي الكرام..

الى كل من جمعنا بهم أواصر الحب في الله ..

الطالبة الباحثة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور و أهمية كل من التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة ، و الدور الذي يلعبه هذا التعليم في ممارسة مهنة المحاسبة وجودتها في الجزائر، وفق الاطار التشريعي المعمول به من خلال القانون 10-01 المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر ، مع التطرق في دراستنا هذه الى معايير التعليم المحاسبي الدولية و مدى الالتزام بتطبيق قواعد هذه الاخيرة في الجزائر، بما ينعكس على تطوير واقع ممارسة المهنة ، و هذا بهدف تحليل الوضع الراهن في الجزائر حول واقع التعليم المحاسبي من جهة و جودة مهنة المحاسبة من جهة اخرى ، و محاولة معرفة مدى دور التعليم المحاسبي في جودة المهنة، وذلك من خلال الاعتماد على دراسات نظرية سابقة في الموضوع ، وكذا الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية المبينة على تصميم استبيان موجه الافراد عينة في الاختصاص، مختارة بطريقة عشوائية ، من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تمثلت في اساتذة و طلبة الكلية، بالإضافة الى ممارسين لمهنة المحاسبة بإقليم ذات الولاية هذا خلال شهر أفريل 2018 ، حيث تمت عملية جمع اراء افراد العينة من استمارات الاستبيانات المسترجعة و الصالحة منها، ثم تفرغها في جداول احصائية وفق برامج علمية و عملية ، تمكن من عملية الاستقراء و التحليل بطريقة صحيحة و منظمة، لتنتهي الدراسة بنتائج و توصيات مستخلصة من اراء افراد العينة المدروسة.

الكلمات المفتاحية:

التعليم المحاسبي - مهنة المحاسبة - جودة مهنة المحاسبة - معايير التعليم المحاسبي الدولية.

Study Summary:

This study deals with the role and importance of accounting education and the profession of accounting and the role played by this education in the practice of accounting profession and quality in Algeria, in accordance with the legislative framework in force through Law 10-01 Related of Organizer the Accounting Profession in Algeria, This study aims to analyze the current situation in Algeria on the reality of accounting education on the one hand and the quality of accounting profession on the other hand, and try to analyze the current situation in Algeria. Know the role of the Teaching the accountant in the quality of the profession, by relying on previous theoretical studies in the subject, as well as relying on the results of the field study based on the design of a questionnaire directed by a sample in the specialization, randomly chosen from the Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences at the University of martyr Hama Lakhdar In the El Oued country, represented in the professors and students of the college, in addition to practitioners of the profession of accounting in the province of this mandate during the month of April 2018, where the collection of the views of sample members of the forms of questionnaires recovered and valid, and then unloaded in statistical tables according to scientific and practical programs, Be the process of induction and analysis in a correct and organized manner, to finish the study results and recommendations derived from the views of the sample members studied.

Key Words:

Accounting Education - Accounting Profession - Quality of Accounting Profession - Standards of International Accounting Education.

فهرس المحتويات

.....	شكر وتقدير
.....	الإهداء
I.....	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI.....	فهرس الأشكال
VII.....	قائمة الملاحق
VIII.....	قائمة المختصرات
أ.....	مقدمة :

الفصل الأول

التعليم المحاسبي - دراسة نظرية -

3.....	المبحث الأول: ماهية التعليم المحاسبي
3.....	المطلب الأول: مفهوم التعليم المحاسبي وأدواته ومداخله:
3.....	الفرع الاول : مفهوم التعليم المحاسبي:
4.....	الفرع الثاني : ادوات التعليم المحاسبي:
5.....	الفرع الثالث : مداخل التعليم المحاسبي
7.....	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التعليم المحاسبي ومرتكزات تطويره:
7.....	الفرع الاول : أهمية التعليم المحاسبي:
8.....	الفرع الثاني : أهداف التعليم المحاسبي:
9.....	الفرع الثالث : مرتكزات تطوير التعليم المحاسبي :
10.....	المطلب الثالث: دور التعليم المحاسبي في تأهيل المحاسبين :

المبحث الثاني: معايير التعليم المحاسبي الدولية:.....	11
المطلب الأول: الاتحاد الدولي للمحاسبين و معايير التعليم المحاسبي الدولية:.....	11
الفرع الأول: نبذة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين و مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي:.....	11
الفرع الثاني: تعريف معايير التعليم المحاسبي الدولية واهميتها	12
المطلب الثاني : محتوى معايير التعليم المحاسبي الدولية	13
المبحث الثالث: واقع برامج التعليم و التأهيل المحاسبي في الجزائر.....	18
المطلب الأول: مضمون البرامج المحاسبية الصادرة عن معايير التعليم المحاسبي الدولية ومقارنتها بالبرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية.....	18
الفرع الأول : مضمون البرامج المحاسبية الصادرة عن معايير التعليم المحاسبي الدولية.....	18
الفرع الثاني: مقارنة بين البرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية ومحتوى برامج الاتحاد الدولي للمحاسبين	21
المطلب الثاني: دور الجامعات في تطوير التعليم المحاسبي بالجزائر:.....	23
الفرع الأول: تحسين فاعلية التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية.....	24
المطلب الثالث : واقع التأهيل المحاسبي في الجزائر:.....	26
الفرع الاول: معهد التعليم المتخصص للمحاسب:.....	26
الفرع الثاني: شروط وطرق الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص للمحاسب وسير التربص(النظري والتطبيقي)	29

الفصل الثاني

جودة مهنة المحاسبة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة في الجزائر:.....	40
المطلب الأول: ماهية ومقومات جودة مهنة المحاسبة:.....	40
الفرع الاول- تعريف جودة مهنة المحاسبة واهدافها:.....	40
الفرع الثاني - مقومات جودة مهنة المحاسبة:.....	43
المطلب الثاني: نشأة وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر:.....	46

46	الفرع الأول: نشأة مهنة المحاسبة.....
47	الفرع الثاني: تطور مهنة المحاسبة في الجزائر.....
49	المبحث الثاني: أخلاقيات مهنة المحاسبة وسبل تطويرها حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين.....
49	المطلب الأول: أخلاقيات مهنة المحاسبة حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين:.....
49	الفرع الأول: مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة والهدف منها:.....
50	الفرع الثاني: قواعد السلوك الاخلاقي عند الاتحاد الدولي للمحاسبين :.....
51	المطلب الثاني: التطوير المهني المستمر لمهنة المحاسبة حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين:.....
51	الفرع الأول: التزامات المحاسب المهني بموجب معيار التعليم الدولي السابع IES 7:.....
52	الفرع الثاني: التزامات الهيئات المهنية بموجب معيار التعليم الدولي السابع IES 7.....
53	المبحث الثالث: التنظيم المهني لمهنة المحاسبة.....
53	المطلب الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي.....
53	الفرع الأول: التعريف والإطار التصوري والمصادر التنظيمية للنظام المحاسبي المالي.....
54	الفرع الثاني: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي.....
56	المطلب الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة.....
56	الفرع الاول: الإطار القانوني ومهام المجلس الوطني للمحاسبة.....
58	الفرع الثاني: اللجان متساوية الأعضاء التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة:.....
60	المطلب الثالث: تنظيم مهنة المحاسبة حسب القانون 10-01.....
60	الفرع الاول: احكام ممارسة المهن المحاسبية.....
62	الفرع الثاني: قواعد ممارسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:.....
68	خلاصة الفصل:.....

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد:	70
المبحث الاول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	71
المطلب الاول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة	71
الفرع الاول: منهج الدراسة	71
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	71
المطلب الثاني: بناء أداة الدراسة	72
المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	75
المطلب الأول : اختبار ثبات وصدق الاستبيان وعرض الخصائص العامة لعينة الدراسة	75
المطلب الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان	80
الفرع الاول: دراسة وتحليل نتائج المحور الأول (واقع التعليم المحاسبي في الجزائر)	80
الفرع الثاني: دراسة وتحليل نتائج المحور الثاني (جودة مهنة المحاسبة)	82
الفرع الثالث: دراسة وتحليل نتائج المحور الثالث (مساهمة التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة)	85
خلاصة الفصل:	89
خاتمة:	91
❖ النتائج و التوصيات:	91
قائمة المراجع:	95
الملاحق:	100

فهرس الجداول

- جدول 1: يبين مداخل التعليم المحاسبي.....6
- جدول 2: يبين محتوى برامج التعليم المحاسبي للاتحاد الدولي للمحاسبين.....19
- جدول 3: ملحق البرنامج القاعدي المشترك لشهادة الليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية
لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....21
- جدول 4: يحتوي ملحق البرنامج القاعدي للسنة الثانية ليسانس ميدان علوم اقتصادية تسيير علوم تجارية فرع
علوم مالية ومحاسبة.....22
- جدول 5: يحتوي برنامج السنة الثالثة ليسانس محاسبة.....23
- جدول 6: النتائج الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة.....72
- جدول 7: مقياس ليكارت الخماسي يحتوي جدول اتجاهات.....74
- جدول 8: توزيع المجتمع حسب متغير الجنس.....75
- جدول 9: توزيع المجتمع حسب متغير السن.....76
- جدول 10: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.....77
- جدول 11: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية.....78
- جدول 12: نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الاول واقع التعليم المحاسبي في الجزائر .80
- جدول 13: نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني حول جودة مهنة المحاسبة82
- جدول 14: يبين مساهمة التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة.....85
- جدول 14: يبين درجة الارتباط بين كل من التعليم المحاسبي ، جودة مهنة المحاسبة و مدى مساهمة التعليم
المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة.....87

فهرس الأشكال

الشكل 1: توزيع العينة حسب متغير الجنس.....76

الشكل 2: توزيع العينة حسب متغير الجنس.....77

الشكل 3: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.....78

الشكل 4: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية.....79

قائمة الملاحق

101	الملحق رقم (1)
104	الملحق رقم (2)

قائمة المختصرات

المختصرات	اللغة الاجنبية	اللغة العربية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IAESB	International Accounting Education Standards Board	مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي
IAES	International Accounting Education Standards	معايير التعليم المحاسبي الدولية
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
AA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي الدولي
PCN	Plan Comptable national	المخطط المحاسبي الوطني

بعض التعريفات

هو التعليم والتطوير الذي من خلاله يطور الافراد كفاءاتهم لتمكينهم من اداء مهنة المحاسبة .	التطوير المهني الاولي
التعليم والتطوير الذي يحافظ على القدرات التي تمكن المحاسب من اداء وظيفته بكفاءة ، وبالتالي يستطيع مسايرة التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل بها	التطوير المهني المستمر
يعني قدرة الفرد على الاعتماد على نفسه في تطوير معارفه و مهاراته	التعليم الذاتي
هي القدرة على القيام بالدور المسند للفرد واداء أعماله ، و التحقق بامتلاك الفرد للمعرفة للمهارات المهنية و القيم الاخلاقية و المواقف المهنية .	الكفاءة المهنية

مقدمة

مقدمة :

يعد كل من التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة قسمان متكاملان فيما بينهما، فالتعليم المحاسبي الفعال يجب أن يؤدي في نهايته إلى إخراج محاسب مؤهل أكاديميا ليقوم بدوره المهني في سوق العمل بكل كفاءة ، وقد أوضحت العديد من الدراسات أن قلة التعاون والتنسيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة يؤدي بضرورة الحال إلى إهدار المصادر الطبيعية للدولة ، أو على الأقل بطء تطوير مهنة المحاسبة في الدولة ، و من ثم صعوبة الاستجابة الفورية و الفعالة للتحديات في الاقتصاد الحديث أو إيجاد حلول و علاج لمختلف الأزمات المالية والاقتصادية.

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية محلية ودولية ، تحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المهنة سواء فيما يتعلق بالممارسة المهنية أو بالخدمة و هذا في شتى المجالات.

حيث تواجه مهنة المحاسبة تحديات كثيرة في عصر المعرفة ، إذ تغيرت الطريقة التي تنجز فيها الوظيفة المحاسبية، مما أثار التساؤل حول أهمية وقيمة الوظائف والمهارات المحاسبية التقليدية ، الأمر الذي يتطلب تبني أفكار وأساليب عمل وتطبيقات تختلف عما سبق، فضلا عن امتلاك مؤهلات ومهارات كان غير مطلوب امتلاكها في الماضي لهذا يجب أن يكون هناك تنسيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة حتى يستطيع كل واحد منهما تقديم المهمة المطلوبة منه بالشكل المناسب. حيث يجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهداف واضحة ومخرجات تعليمية محددة تلبي احتياجات سوق العمل من المتخصصين في مجال ممارسة مهنة المحاسبة وفقا لمتطلبات العصر الحالي.

ومن هذا المنطلق نجد أنفسنا أمام التساؤل التالي:

✓ كيف يمكن للتعليم المحاسبي أن يساهم في جودة مهنة المحاسبة ؟

وقبل التطرق للإجابة عن هذا التساؤل ، استوجب الامر تشخيص و تجزئة السؤال المطروح الى جملة من

التساؤلات الفرعية الواردة أدناه و التي من أبرزها :

- ما المقصود بالتعليم المحاسبي ؟
- ما وقع التأهيل المحاسبي في الجزائر ؟
- ما المقصود بجودة مهنة المحاسبة، وما هي مقوماتها وسبل تطويرها ؟
- ما واقع مهنة المحاسبة في الجزائر، وما هي الاجراءات المتخذة للرفع من جودتها ؟

❖ الفرضيات:

➤ **الفرضية الاولى:** برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية

➤ **الفرضية الثانية:** يخضع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تادية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية

الفرضية الثالثة: برامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) في الجامعات الجزائرية، قادرة على مواكبة التطور الذي يعرفه واقع مهنة المحاسبة و كذا المساهمة في تحسين جودتها.

مبررات اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى الاهمية الكبيرة لكل من التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة ، اضافة لارتباطه بمجال تخصصنا ورغبة منا في اثرائه ، وذلك راجع لشبه انعدام البحوث المتعلقة بدراسة العلاقة بين هاذين العنصرين ، وكذا من أجل فتح المجال أمام غيرنا من الباحثين و الطلبة اصحاب الاختصاص للقيام ببحوث ودراسات أخرى لها صلة بهذا الموضوع .

❖ أهداف الدراسة و أهميتها :

يكمن الهدف الاساسي من هذه الدراسة في بيان مدى الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم المحاسبي في المساهمة في الرفع من جودة مهنة المحاسبة ، وكذا تسليط الضوء عن واقع مهنة المحاسبة في الجزائر ، وذلك من خلال قيامنا بدراسة النصوص القانونية التشريعية المعمول بها في هذا المجال .

❖ الاطار الزمني والمكاني :

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تمثلت حدود الدراسة فيما يلي :

-الاطار الزمني:

تمت مجريات الدراسة خلال الاشهر الاربعة الاولى من سنة 2018

-الاطار المكاني:

حيث كانت على مستوى ولاية الوادي ، وذلك وفق التفصيل التالي :

تمت الدراسة على عينة شملت ثلاث -03- فئات لها علاقة بموضوع الدراسة ، وهم :

* أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ؛

* ممارسي مهنة المحاسبة على مستوى اقليم الولاية ؛

* طلبة أقسام المحاسبة بذات الكلية .

❖ المنهج المتبع :

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لدراسة الجوانب النظرية بالاعتماد على المراجع المتوفرة ، كما تم اتباع المنهج التحليلي لدراسة واستقراء نتائج الاستبيان .

❖ صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تتناول موضوع التعليم المحاسبي وارتباطه بمهنة المحاسبة

- شبه انعدام الكتب التي تتناول موضوع التعليم المحاسبي

- قلة الدراسات التي تعالج موضوع جودة مهنة المحاسبة

- عدم توفر ترجمة معتمدة لمعايير التعليم المحاسبي الدولية

❖ هيكل الدراسة :

الفصل الاول : خلال هذا الفصل تناولنا الدراسة النظرية للتعليم المحاسبي ، وذلك من خلال توزيعه على ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى ماهية التعليم المحاسبي وذلك من خلال دراسة مفهومه وكذا أدواته ومداخله اضافة الى بيان مدى اهميته واهدافه بالإضافة الى بيان مرتكزات تطويره وكذا أدواره ، اما فيما المبحث الثاني فقد تناول معايير التعليم المحاسبي الدولية وذلك من خلال التطرق الى تعريفها وكذا محتواها ، أما بخصوص المبحث الثالث فقد التطرق الى محتوى برامج التعليم المحاسبي الولي ومقارنتها بالبرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية ، اضافة الى التطرق الى دور الجامعات الجزائرية في تحسين واقع التعليم المحاسبي ، لیتم في ختام هذا الفصل التطرق الى واقع التعليم المحاسبي في الجزائر وذلك بالاعتماد على مضمون النصوص التشريعية المعمول بها .

الفصل الثاني : حيث تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الاساسية لجودة مهنة المحاسبة ومقوماتها واهدافها واستعرضنا

قواعد وسلوك آداب المهنة وكذا تطرقنا الى مضمون معيار التعليم المحاسبي الدولي السابع للتطوير المهني المستمر الصادرين عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC و دورهما في تنمية و تطوير مهنة المحاسبة كما تطرقنا الى نشأة مهنة المحاسبة وتطورها في الجزائر ، وتسليط الضوء على تطبيق النظام المحاسبي المالي ودوره في الاستجابة لمتطلبات التزام الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية، وكذا دور المجلس الاعلى للمحاسبة في تطوير المهن المحاسبية والاشراف عليها، اضافة الى تسليط الضوء على مضمون القانون 01/10 المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر .

الفصل الثالث : اما في الفصل فقد قمنا بتحليل معطيات استبيان يعالج الجانب النظري المدروس

خلال الفصلين السابقين حيث استعملنا تقنية مسح اراء مجموعة من هيئة التدريس المختصة في مجال المحاسبة وممارسي المهن المحاسبية وكذا طلبة قسمي المحاسبة والتدقيق بجامعة الشهيد حمه لخضر بولاية الوادي، وهذا قصد معرفة آرائهم حول موضوع الدراسة.

الفصل الأول

التعليم المحاسبي - دراسة نظرية -

تمهيد :

يعد التعليم المحاسبي أحد المواضيع التي تلقى اهتمام خاصا من طرف الباحثين نظرا لارتباطه الشديد بمهنة المحاسبة ، حيث يعنى التعليم المحاسبي بإعداد كوادر بشرية تتميز بالتأهيل المناسب والكفاءة العالية ما يمكنهم من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والقيام بها على أكمل وجه ، الأمر الذي دفع بالاتحاد الدولي للمحاسبين لاصدار معايير دولية تعنى بالتعليم المحاسبي وتسهم في تطوير مخرجاته ، وذلك بما يتلائم مع متطلبات مهنة المحاسبة ، وعليه وبناء على ما سبق ذكره ارتأينا الى أن نتطرق في هذا الفصل الى دراسة نظرية تتعلق بهذا الموضوع ، وذلك انطلاقا من تعريفه وأدواته ومداخله و كذا تبين مدى أهميته ، ليتم فيما بعد التطرق الى العنصر الالهم والمتمثل في عرض لمعايير التعليم المحاسبي الدولية ، ليتم التعرض في ختام هذا الفصل لواقع برامج التعليم المحاسبي في الجزائر ، وكذا ولو بشكل سطحي وغير معمق لكيفية و واقع التأهيل المحاسبي المعمول به في الجزائر .

المبحث الأول: ماهية التعليم المحاسبي

تعتبر المحاسبة علم يهتم بتحديد وقياس وتوصيل للمعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وعليه وفي سبيل العمل على توصيل وقياس للمعلومات المالية بشكل فعال وإيجابي ، لابد من توفر أطراف وأيدي عاملة مؤهلة للقيام بهذه العملية ، وعليه ومن أجل العمل على إيجاد لكفاءات وكوادر بشرية قادرة على تأدية هذه العملية ، لابد من الاهتمام بما يسمى بالتعليم المحاسبي ، لذا سيتم ومن خلال هذا المبحث التطرق والدراسة لماهية التعليم المحاسبي وذلك من خلال تحديد لتعريفه وأدواته ومداخله وكذا بيان مدى أهميته وغيرها من الجوانب النظرية الأخرى لهذا المصطلح .

المطلب الأول: مفهوم التعليم المحاسبي وأدواته ومداخله:

الفرع الأول : مفهوم التعليم المحاسبي:

لقد شهدت المحاسبة تطورات كبيرة لتصل الآن تكون نظاما معلوماتيا يساعد على التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي لها، وينظر للمحاسبة أيضا كعلم يتطلب استخدام أسلوب البحث والتفكير وقدر كبير من المعرفة والكفاءة اللازمة من أجل دراسة الظواهر التي تقع في مجل بحثه.

ومن هذا المنطلق، أصبح من المؤكد أن التعليم المحاسبي هو الذي يتكفل بتوفير سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة والمدرية علميا وعليها، والتي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقها حيث لا تخلو أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها أو نوع نشاطها من ضرورة وجود شخص يقوم بالعمل المحاسبي وأصبح التعليم المحاسبي ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن، وذلك للعوامل التالية:¹

- الانفجار المعرفي والذي يطالب بتحديد التعليم العالي وتحديثه ليكون أكثر ملائمة مع احتياجات عصر العولمة؛

- الانفجار السكاني والذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي؛

- تصاعد مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية وذلك

ما تفرضه العولمة التي تسعى لقيام نظام اقتصادي عالمي تحكمه قوانين عالمية، مما يؤكد الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة؛

¹ محمد عجيلة، أحمد قنيع، مساهمة التعليم المحاسبي الالكتروني في تنمية مهارات طلبة اقسام المحاسبة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية

- إن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة يحقق من خلالها ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي، وبناء على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه؛
 - للمحاسبين دورهم في صنع القرارات، لذلك فإنهم بحاجة إلى فهم كاف لمبادئ الأخلاق المهنية من خلال مناهج التعليم المحاسبي، ستكون له أهمية كبيرة للعاملين في المجال المحاسبي للأكاديمي والمجال المهني.¹
- وكتعريف آخر:

هو عبارة عن عملية منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة والتي تأتي في مقدمتها الجامعات، وتتم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية واكتساب القدرات العلمية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهمته المحاسبية.²

ومن خلال ما سبق نقدم التعريف التالي للتعليم المحاسبي " وهو عبارة عن مجموع الاجراءات والخطوات الواجب اتباعها والعمل وفقها من طرف اصحاب الاختصاص في هذا المجال والتي تأتي في مقدمتها المؤسسات التعليمية الاكاديمية خصوصا الجامعات وذلك بغية تحقيق الهدف والمتمثل في الحصول على خريجين يتمتعون بكفاءات ومهارات عالية تمكنهم من الالمام بكافة الجوانب الواجب توفرها قصد مزاوله مهنة المحاسبية " .

الفرع الثاني : ادوات التعليم المحاسبي:

للتعليم المحاسبي ثلاث أدوات أساسية يتم الاعتماد عليها وهي متمثلة في ما يلي:³

أولاً: الخطة الدراسية

ويقصد بها المناهج الدراسية، وتتضمن الأجزاء الأساسية المطلوبة لإعداد المحاسبين المؤهلين لممارسة مهمته المحاسبية، وتشمل على المقاييس المتعلقة بالمحاسبة المالية، محاسبة الشركات ... إلخ هذه المناهج تعتبر كافية من الناحية النظرية حسب اعتقاد القائمين على وضعها لكن هذا لا يعني عدم وجود فجوة بين ما يدرس في الجامعات والواقع العلمي، لذا يجب تطوير هذه المناهج وتغييرها حسب التطورات الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة تماشي الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية مع التطورات الحاصلة في القطاع لنتمكن من أحداث التوافق بين ما يدرس في الجامعات والواقع العلمي.

¹ محمد عجيلة، أحمد قنيع، مرجع سبق ذكره، ص : 39

² علي عبد الحي هاني الزامل، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي المحاسبة، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 12، جامعة القادسية العراق، ص 291

³ بلال ل أمجد محمد الصانع، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 30 جامعة تكريت العراق 2010، ص 168.

ثانيا: الهيئة التدريسية

من المعروف أنه توجد علاقة بين نوعية وكفاءة الهيئات التدريسية وجودة التعليم المحاسبي، فكلما امتلك المدرس التأهيل العلمي والخبرة العلمية كان أقدر على إعطاء المادة بصورة نموذجية، فمن المهم التركيز على الخبرة العلمية التي يمتلكها المدرس، إذ أن ذلك يزوده بالقدرة الكافية لشرح القضايا وتوصيلها إلى الطلبة بصورة أفضل.

ثالثا: البيئة التعليمية

تتمثل في مختلف الظروف الخارجية التي تؤثر على العملية التعليمية فهي المحيط الذي تتم فيه العملية التعليمية، إن هذه الظروف تختلف باختلاف جوانبها فمنها السياسية ومنها الاجتماعية ومنها الاقتصادية فمثلا عند حدوث تغيرات على الأوضاع الاقتصادية يزداد اهتمام أقسام المحاسبة بنوعية ومستوى خريجها وهذا ليتمكنوا من القيام بدورهم في التنمية الاقتصادية.¹

الفرع الثالث : مداخل التعليم المحاسبي

تتنامي باستمرار المطالبات بتطوير التعليم المحاسبي الذي يشكل القاعدة الاساسية في تنمية مهنة المحاسبة على النحو المطلوب من خلال صقل مخرجات التعليم المحاسبي بالمهارات المحاسبية التي تخدم المهنة، وقد جاءت هذه المطالبات بعد تلمس القصور الواضح في العديد من العوامل التعليمية وتوابعها والتي بقيت من دون تغيير لمدة طويلة ولم تعد قادرة على اعداد مخرجات ذات تأهيل قادر على استيعاب النماذج العملية والتحليلية والفنية في المحاسبة والتدقيق .

و بما ان الطريقة التقليدية في تدريس المحاسبة هي الشائعة اذ تدرس المحاسبة بكافة فروعها من دون ترابط فيما بينها، وغدت تلك الطريقة لا تماشي المتطلبات المهنية او الاحتياجات التطبيقية في الواقع .لذلك دعت الضرورة الى الاهتمام بالتعليم المحاسبي واساليبه وتكنولوجياه من خلال الزيادة في التركيز على القدرات والمهارات الفنية التحليلية في مهنة المحاسبة.²

كذلك أصبحت درجة التعقيد التي تميز بيئة المحاسبة وظواهر العديد من التحديات التي تواجه المحاسبين وتطوير مهنة المحاسبة من المتغيرات الأساسية التي تستوجب إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي التقليدية وتحديثها من خلال الجدول الآتي:

¹ بلال أحمد محمد الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص 168

² جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، مجلد 20، العدد 02، بغداد، 2007، ص 82

جدول 1: يبين مداخل التعليم المحاسبي

المدخل التقليدي للتعليم المحاسبي	المدخل الحديث للتعليم المحاسبي
التركيز على المسائل الفنية المحاسبية	تناول قضايا عامة للتعليم المحاسبي وبيئة الأعمال والمعارف الفنية
تكامل محدود بين فروع ومعارف المحاسبة في المفردات في المفردات التعليمية	تكامل كبير بين المقررات المحاسبية كالضرائب والمحاسبة الإدارية ونظم المعلومات والتدقيق.
التأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة	زيادة الاهتمام في حل المسائل المعقدة التي تتطلب عمقا في التحليل كالحالات العملية
التأكيد على قواعد التعليم (التلقين)	الاهتمام بالتعليم والتعلم (التعليم الذاتي)
عدم الاهتمام بمسائل الاتصالات والعلاقات والمهارات الفردية	زيادة الاهتمام بالشخصية والمهارات والسلوكيات من خلال تقديم العروض الاجتماعية.
التعليم المهني لأجل اجتياز الاختبارات	الاعتراف بأهداف أكثر للتعليم المحاسبي منها التعليم لغرض مهني
تلقي الطلاب المجرد للفنون المحاسبية	مشاركة الطلاب في التعليم من خلال الإبداع والتعليم الذاتي.
عرض الوسائل التقنية نظريا بما فيها نظم المعلومات	إدخال الوسائل التقنية ونظم المعلومات في المناهج التعليمية المحاسبية.
تركيز المقررات الابتدائية المحاسبية على الدورة المحاسبية	تناول المقررات الابتدائية للمحاسبية التنموية ودورها في عملية اتخاذ القرارات علاوة على تناول الجوانب المالية والدورة المحاسبية.

المصدر: جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني مج20، العدد 02، بغداد، 2007، ص 82.

بالنظر الى مضمون الجدول يتبين لنا مدى التغير والتطور الكبير الذي عرفه المدخل الحديث للتعليم المحاسبي و ذلك من خلال العمل على مساهمته الكبيرة في اعداد مخرجات محاسبية تتمتع بالكفاءة والمهارات العالية والتي من خلالها يستطيع خريج المحاسبة الالمام بكافة الجوانب المهنية وكذا القدرة على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة الحالي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التعليم المحاسبي ومرتكزات تطويره:

الفرع الاول : أهمية التعليم المحاسبي:

لا شك أن أهمية التعليم المحاسبي تتأني من أهمية مهنة المحاسبة ودورها في الاقتصاد، فهما مجالان لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض فالتعليم المحاسبي الجيد يجب أن يؤدي في النهاية إلى إخراج محاسب مؤهل أكاديميا ليقوم بدوره المهني في سوق العمل بكل كفاءة، وقد أوضحت الدراسات السابقة أن قلة التعاون والتنسيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة سوف يؤدي إلى إهدار المصادر الطبيعية للدولة، أو على الأقل بطء تطوير مهنة المحاسبة في الدولة وبالتالي عدم الاستجابة السريعة للتحديات في الاقتصاد الحديث أو التعامل السليم مع الأزمات المالية والاقتصادية.

كما أن التحول من المفهوم التقليدي للتعليم وهو نقل المعرفة، إلى المفهوم الحديث للتعليم وهو التعلم لكي تتعلم يتطلب تطوير التحفيز والقابليات لدى الطلبة لدوام الاستمرار في التعلم حتى خارج البيئة التعليمية الرسمية، ويتضمن ذلك تنمية المهارات والاستراتيجيات التي تساعد على التعلم بشكل فعال واستخدامها بصورة مستمرة للتعلم طوال حياة المحاسب المهنية العملية.¹

كما يمكن توضيح أهميته من خلال آراء بعض الباحثين والجمعيات المهنية المحاسبية كالآتي:²

✓ يساعد التعليم المحاسبي الجيد والفعال في إعداد وتأهيل كوادر محاسبة وذلك من خلال إمدادهم بالمعارف والمهارات المحاسبية المتنوعة وبما يمكنهم من قدرة الحصول على البيانات وتوصيل المعلومات والقدرة على استخلاص النتائج والتقييم وغيرها.

✓ يساعد التعليم المحاسبي بتزويد الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية المختلفة بأهم التطورات التي ترافق المهنة من خلال تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية وتطوير المحاسبين بالمعارف المستجدة من خلال برامج التعليم المحاسبي المستمر.

✓ تساعد برامج التعليم المحاسبي بالإيفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المحاسبة.

✓ يساعد التعليم المحاسبي في تطوير المهنة من خلال تطوير المناهج العلمية وفق المستجدات الحديثة فضلا عن المساعدة في تطبيق هذه التطورات على أرض الواقع من خلال الكوادر المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية.

¹ امل عبد الحق لخط، أحمد ميري احمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي الدولي، دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، جامعة الكوفة، العراق، العدد 2016/39 ص ص: 354، 355

² علي عبد الحي وهاني الزاملي، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي المحاسبة، مرجع سابق، ص 292

✓ يساعد التعليم المحاسبي في احتياجات ومتطلبات الوحدات الاقتصادية من البرامج والدورات التدريبية ومعالجة المشاكل المستجدة التي تواجهها هذه الوحدات.

يلاحظ مما سبق أن التعليم المحاسبي أهمية كبيرة وفي مجالات متعددة في حياة المجتمعات إذ ينبغي أن يكون مواكبا للتطورات العلمية والعملية التي حصلت في المجالات الأخرى حتى يتمكن من مواكبة هذه التطورات ومواجهة أي ظروف مستجدة تواجه مهنة المحاسبة للرقى بهذه المهنة إلى مستوى أفضل بالمقارنة مع المهن الأخرى. إن مهنة المحاسبة في رقيها وازدهارها تعتمد على مدخلاتها من خريجي التعليم المحاسبي، فالتلازم بين التعليم والممارسة العلمية يعد أمر في غاية الأهمية للمساعدة في تطوير المهنة، ويأتي دور التعليم المحاسبي في توفير المهارات والسلوكيات التي ينبغي على مزاولي المهنة التحلي بها .

الفرع الثاني : أهداف التعليم المحاسبي:

يمكن تلخيص أهم أهداف التعليم المحاسبي فيما يلي:¹

✓ تشجيع الطلبة من خلال العملية التعليمية على اكتساب المهارات اللازمة بجعلهم محاسبين مؤهلين واحترام قواعد وسلوك المهنة والنزاهة، والتعريف بالدور الكبير مهنة المحاسبة؛

✓ تنمية الفكر التحليلي في التعليم المحاسبي لدى الطلاب والعمل على الدراسة والبحث في مختلف المشاكل المحاسب التي تساعدهم في الواقع العلمي؛

✓ تهيئة الطلاب وتعريفهم للبيئة المحاسبية من خلال التعرف على الظروف والأحداث والقضايا والتحديات المستجدة التي فرضت نفسها على مزاولي المهنة، وكيفية التعامل مع المواقف بأسلوب واقعي، وفهم العمليات المعقدة، والنظر إليها بمفهوم واسع؛

✓ تنمية مهارات التواصل والاتصال لدى المتعلمين من خلال تشجيعهم على الاجتهاد الشخصي والتعبير عن آرائهم وأفكارهم وكذا القدرة على فهم الآخرين؛

✓ ولضمان تحقيق الأهداف السابقة وصلا إلى الهدف الرئيسي والمتمثل في توفير طلبة وخريجي محاسبة على درجة عالية من التأهيل العلمي والعملية، ينبغي أن تتفاعل وتتضافر مقومات وعناصر النظام المحاسبي كنظام علمي وتعليمي في آن واحد، لتحقيق الهدف المرجو منه، وإذا طرأ تغير في أي عنصر من عناصر النظام فإن ذلك سوف يؤثر على النظام التعليمي ككل. أما العناصر أو المقومات فهي الطلاب، الأستاذ الجامعي، المستلزمات الأساسية والمادية للعملية التعليمية، الأنظمة الرقابة على جودة العملية التعليمية.

¹ عبد الله بن صالح، أهمية التطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحديد الخدمات المحاسبية في الدول العربية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2016-2017، ص ص 93 94.

وتبين إحدى الدراسات الأهداف الرئيسية من عملية التعليم المحاسبي والتي ينبغي إعدادها بناء على حاجات الطلبة والمنظمات المحاسبية المهنية والتي تتمثل فيما يلي:¹

- السعي لتطوير علم المحاسبة والإدارة المالية والمواضيع الأخرى المتعلقة بها.
- تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضائها.
- حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنية وممارسة الرقابة المهنية عليهم.
- القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة.

الفرع الثالث : مرتكزات تطوير التعليم المحاسبي :

يعتبر الاهتمام بالتعليم المحاسبي ضرورة متواصلة، ويمكن أن يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحية التي يمكن بواسطتها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي، وبناء على ذلك يمكن النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يشمل مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تنظم كل من:²

1- المدخلات: وتمثل الفئة التي سيتم تأهيلها وتكوينها قصد ممارسة العمل المحاسبي على اختلاف أشكاله .

2- العمليات التشغيلية: و المقصود بها تلك الوسائل التعليمية التي من خلالها يتم اكتساب مختلف المهارات المحاسبية.

3- المخرجات: وتمثل الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة والمهارة العالية وكذا لهم القدرة على ممارسة مهنية يتم من خلالها الهدف المنشود من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

4- التغذية العكسية: وتتم هذه العملية من خلال تسليط رقابة مستمرة على المكونات السابقة وذلك قصد العمل على تعيين نقاط الضعف ثم محاولة تطويرها وتقويم النقائص والانحرافات المسجلة .

حيث و بالنظر الى المرتكزات المذكورة سابقا يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته و التي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة في وسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية اضافة توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك .³

¹ زهير الناظر، دور المحاسب في التنمية الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية ، في الفترة من 8-10 مايو 2005 ، ص 4

² خالد قطناني وخالد عويس، مدى ملائمة التعليم المحاسبي في الجامعات المهنية لمتطلبات سوق العمل، في ظل تداعيات الازمة المالية، كلية الزهراء، جامعة مسقط، سلطنة عمان، 2009، ص 7

³ خالد قطناني وخالد عويس، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المطلب الثالث: دور التعليم المحاسبي في تأهيل المحاسبين :

تؤدي المؤسسات الجامعية دوراً مهماً في إعداد كفاءات محاسبية مؤهلة تمتلك المهارات العلمية والتطبيقية التي تمكنهم من مزاوله مهنة المحاسبة، وذلك من خلال ما ينبغي أن تكون عليه في وضعها وتبينها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على اكتساب المتعلم القدرة والمهارات المهنية، كما يتطلب الأمر من هذه المؤسسات الانتقال من الأسلوب التقليدي في التعليم إلى أسلوب نقل المهارات والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها، الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك ضمن هذا الاتجاه بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى العمل، وبالتالي فإن هذا المفهوم يمكن من معرفة المهارات المطلوبة في العمل، ثم التحول إلى دمجها في البرامج التعليمية، فضلاً عن أن هذه المهارات المطورة بعد ذلك عملياً يمكن أن ينقلها المحاسب عند انتقاله بين بيئات العمل المختلفة.

وضمن هذا المنظور فقد تعددت الآراء حول كيفية تطوير مهنة المحاسبة، فمن وجهة نظر بعض الباحثين يتطلب تطوير المعلومات المحاسبية لكي تلي متطلبات مستخدمي التقارير المحاسبية الداخليين والخارجيين للمؤسسات من وجهة، أما الجهة الأخرى فإنها تتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المحاسبة ويأتي من خلال وجود منهج مدروس مهني على معايير للتعليم المحاسبي، فيما ذهب آخرون إلى أن تطوير مهنة المحاسبة باعتماد، منهج النظم يتم من خلال تعبير مناهج التعليم المحاسبي على أن يتم تقسيم المحاسبة وفقاً للعناصر التالية: (وظيفة المحاسبة في القطاع الخاص، مهنة المحاسبة المحلية، وظيفة المحاسبة في المؤسسات التعليمية، والمحاسبة في قطاع الحكومي).¹

لذا ومن خلال ما سبق ذكره يتبين لنا بأن عملية التجسيد الفعلي لتطوير مهنة المحاسبة ، يتطلب تبيان مدى الدور الكبير والفعال الذي تساهم به مهنة المحاسبة في عملية التجسيد الفعلي لتحقيق التنمية في شتى المجالات سواء الاقتصادية او الاجتماعية ، وكذا ضرورة العمل على رسم اطار عام يتم العمل من خلاله على تطوير مستمر لمهنة المحاسبة وذلك بما يتوافق مع متطلبات ظروف البيئة الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ جابر حسين المنصوري وعماد عبد الستار المشكور ، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية ، مجلة

والإدارة ، كربلاء ، العدد الثالث ، المجلد الاول ، 2012 العراق ص 51

المبحث الثاني: معايير التعليم المحاسبي الدولية:

ان التطور الذي حدث في مهنة المحاسبة في غالبية بلدان العالم ، وما نشأ عنه من اختلافات في الممارسات المحاسبية ادى الى الحاجة الى قواعد ومعايير دولية تحكم المناهج المحاسبية ، وذلك بغرض توفير الاساس المقبول للتعامل مع متطلبات هذه المهنة ، وعليه ومن خلال توضيح أكثر تفصيل ارتأينا في هذا المبحث الى التطرق الى معايير التعليم المحاسبي الدولية وذلك من خلال تبيان الجهة المسؤولة عن اصدارها وكذا مدى محتواها وأهميتها .

المطلب الأول: الاتحاد الدولي للمحاسبين و معايير التعليم المحاسبي الدولية:

الفرع الأول: نبذة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين و مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي:

الاتحاد الدولي للمحاسبين منظمة دولية معنية بمهنة المحاسبة ، تم تأسيسه في عام 1977 ، ومهمته خدمة الصالح العام ، من خلال الاستمرار في تقوية وتعزيز مهنة المحاسبة دوليا و المساهمة في تطوير الاقتصاديات الدولية ويكون ذلك بإصدار وتبني معايير مهنية ذات جودة عالية، فضلا عن اقامة المؤتمرات الدولية و ندوات عامة والتي يستضاف بها وخبراء دوليين في مجال مهنة المحاسبة ، كل ذلك من اجل المساهمة في دعم تلك المعايير و تقويتها ورفع جودتها ، حيث يتكون ال IFAC من 159 عضوا ينتمون الى 124 دولة يمثلون ما يقارب 2.5 مليون محاسب من مختلف دول العالم متخصصين في مجالات متعددة في المحاسبة العامة . و لا توجد منظمة محاسبية مهنية أخرى في العالم غير ال IFAC تحظى بمثل الدعم الدولي الذي تحظى به ال IFAC . ويتم وضع واصدار معايير التعليم المحاسبي من قبل مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) التابع لاتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)¹

و الـ: (IAESB) مجلس مستقل مهمته وضع المعايير التي تخدم المصلحة العامة عن طريق وضع معايير في مجال التعليم المحاسبي المهني التي تنص على الكفاءة التقنية و المهارات والقيم والاخلاق والسلوكيات المهنية، و من خلال انشطته المتعددة يقوم ال (IAESB) بتحسين التعليم المحاسبي من خلال وتطوير معايير التعليم الدولية و التي تعزز ثقة الجمهور بمهنة المحاسبة عالميا².

¹ أمل عبد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية

والادارية، المجلد 13، العدد 39، العراق، 2016، ص ص 353 ، 354

² المرجع نفسه ، ص : 354

الفرع الثاني: تعريف معايير التعليم المحاسبي الدولية وأهميتها .

تمثل الجودة في التعليم المحاسبي في قدرته على إنتاج خريجين قادرين على مزاولة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى قدرتهم على تطوير معارفهم استمرار، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغيرة باستمرار، ولقد وجدت معايير التعليم المحاسبي لتحقيق الجودة في هذا التعليم، بالتالي تطويره ومن ثمة تطوير مهنة المحاسبة

أولاً : تعريف معايير التعليم المحاسبي الدولية

"تعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAES) عبارة عن قواعد أساسية توفر إرشادات عامة، حيث تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في التعليم المحاسبي، وللإشارة فإن هذا المجلس تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)¹

ثانياً : أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية:

إن وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي ضرورة ملحة، وتكمن أهميتها في النقاط التالية²:

- تعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية، وهذا بحكم أن هذه المعايير عبارة عن إطار يحكم عملية التعليم المحاسبي، فوجود هذه المعايير يمكن قياس موضوعية مخرجات هذا التعليم ؛
- تسمح هذه المعايير بتطوير عملية التعليم المحاسبي بالشكل الذي يتماشى مع التغيرات في المهنة؛
- تقليل الخلافات الدولية بشأن التأهيل وعمل المحاسب؛
- تسهيل التنقل العالمي للمحاسبين المهنيين؛
- توفير معايير دولية يمكن الرجوع إليها لقياس مدى التزام المؤسسات التعليمية بمتطلبات هذه المعايير والتي تساعد في قياس كفاءة المخرجات.

¹ - الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تطور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية، في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 7، العدد 16، المملكة العربية السعودية، 2014 ص 118

² هجرية بوعزيرة، نية لندار، واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسب وتدقيق، جامعة الجيلاي بونعامة خميس ملسانة، 2016-2017، ص 11.

المطلب الثاني : محتوى معايير التعليم المحاسبي الدولية

أصدر IAESB مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي عدة معايير تعنى بالتعليم المحاسبي لطلبة في مرحلة الدراسة ومرحلة ما بعد التخرج والانخراط في سوق العمل عدد من المعايير تتمثل فيما يلي :

اولا: المعيار رقم 1 متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي IAE¹:

يضع هذا المعيار شروط القبول لبرنامج التعليم المحاسبي المهني. كما يوفر بعض التعليقات على كيفية تقييم مؤهلات دخول هذا المستوى.

إن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن الطلاب —الذين سيصبحون محاسبين مهنيين— لديهم الخلفية التعليمية التي تمكنهم من حصولهم على إمكانية معقولة لتحقيق النجاح في الدراسات والامتحانات في التصفيات وفترة الخبر العملية. ولتحقيق هذا المطلب، قد تضع بعض الهيئات الأعضاء على الداخلين الى البرنامج التعليمي شروط قبول معينة لا بد من استيفاؤها قبل دخول اختبارات الكفاءة. ويعتقد ان جودة المهنة لا يمكن الحفاظ عليها وتحسينها إذا كان الأفراد الذين يدخلون إليها ليسوا على استعداد لتلبية المعايير الالامعة للمهنة. وينبغي لجميع الهيئات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين محاولة لجذب أفضل نوعية من الأفراد لدراسة المحاسبة، و شروط القبول هي الخطوة الأولى في هذه العملية.

وتتضمن هذه المتطلبات خلفية عن البيئة الاقتصادية والتشريعية وادار الاعمال ، والمعرفة الاساسية المطلوبة، والتعلم المتوقع اكتابته، وما هو دور المحاسب، واي عوامل اخرى ذات صلة.

ثانيا: المعيار رقم 2 التطوير المهني الأولى - الكفاءة الفنية IAE 2²:

يصف هذا المعيار المحتوى المعرفي لبرمج التعليم المحاسبي المهني والذي ينبغي اكتسابه من قبل المتعلمين ليتأهلوا كمحاسبين مهنيين، وتقسم المعرفة على نوعين اولها معرفة شخصية وهي معرفة طبيعية أو الاستفادة من تجربة ومعرفة عملية وهي معرفة ندرس بصور رسمية.

ويمكن تقسيم المعرفة الاساسية لبرمج التعليم المحاسبي على ثلاثة عناوين رئيسية :

أ- المعرفة المحاسبية والمالية وما يربط بهما، وهذه المعرفة تمثل الركيزة الاساسية لتأهيل محاسب مهني ناجح، وينبغي ان تتضمن هذه المعرفة المقاييس التالية:

¹ أمل عبد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 39، العراق، 2016، ص 356

² المرجع نفسه ، ص 356

- المحاسبة المالية واعداد التقارير ؛
- المحاسبة الادارية والرقابة؛
- المحاسبة الضريبية ؛
- قانون التجار والاعمال؛
- التدقيق (المرجعة) والمصادقة؛
- التمويل والادارة المالية.

ب. المعرفة التنظيمية وادارة الأعمال، وهي توفر المحتوى-البيئة - الذي يعمل المحاسب المهني في ضمنه، وتتضمن المقاييس الآتية

- الاقتصاديات ؛
- بيئة الأعمال؛
- الإدارة العامة؛
- أخلاق العمل؛
- الأسواق المالية؛
- الأساليب الكمية؛
- السلوك التنظيمي؛
- الادارة وعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية ؛
- التسويق؛
- التجارة الدولية والعالمية .

ج- المعرفة والتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي حولت دور المحاسب المهني، من مجرد مستخدم لنظم المعلومات ومقرب لتكنولوجيا المعلومات، الى اعطائه دور اكبر من ذلك من خلال اعتبار عضوا -جزءا- مهما من الفريق في تقييم وتصميم وادار مثل تلك النظم. وتتضمن هذه المعرفة تعلم المواد الآتية:

- المعرفة بنظم الرقابة وضبط تكنولوجيا المعلومات؛
- اختصاصات ضبط وتوجيه تكنولوجيا المعلومات؛
- اختصاصات مستخدم تكنولوجيا المعلومات؛
- التمكن من أحت. أو خليط من الاختصاصات المذكور أعلاه لأداء دور مدير نظم المعلومات، أو مقيم لها، أو مصمم لها، أو المشاركة فيها جميعا.¹

¹ أمل عبد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 357

ثالثا: المعيار رقم 3 التطوير المهني الأولي - المهارات المهنية 3 IAES¹:

يصف هذا المعيار 3 IAES المهارات المهنية التي يتطلب من المحاسبين امتلاكها عند دخولهم بيئة العمل، وقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بتقسيم هذه المهارات إلى خمسة مجموعات وهي :

➤ المهارات الفكرية وهي التي تساعد المحاسب على التفكير المنطقي واتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ والاستنتاج وحل المشاكل التي يواجهها في الواقع العملي، هذه المهارات غالبا ما تكون ناتجة عن التعليم الذي تلقاه المحاسب خلال دراسته ؛

➤ المهارات الفنية والعملية وهي التي تساعد المحاسب في أداء عمله وفقا لما هو مطلوب منه وبالشكل الذي يتفق مع الإطار المعمول به، وذلك من خلال الالتزام بالمهارات التشريعية والتنظيمية؛

➤ المهارات الشخصية وهي التي تكون متعلقة بشخصية المحاسب وسلوكه المهني، فتحسين هذه المهارات يؤدي إلى تحسين شخصية المحاسب، كما أن هذه المهارات تساعد في تنمية الجوانب الشخصية لدى المحاسب ؛

➤ مهارات التواصل والاتصال وهي التي تساعد المحاسب على العمل مع الآخرين من أجل المصلحة العامة للمؤسسة، كما أن استقبال وإيصال المعلومات للغير يمكّن من بيان الآراء وتحليلها وبالتالي اتخاذ القرارات بشكل فعال؛

➤ المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال وهي تلك الخاصة بالتخطيط وإدارة المشاريع والموارد البشرية وتنظيم العمل والقيادة، وهذا ليصبح للمحاسب دور مهم في عملية صناعة القرارات.

رابعا: المعيار رقم 4 التطوير المهني الأولي - القيم والأخلاقيات والاتجاهات المهنية 4 IAES :

يهدف المعيار 4 إلى ضمان أن الأفراد المرشحين ليكونوا محاسبين قد تزودوا بالأخلاقيات ولقيم والمواقف المهنية ليؤدوا وظائفهم كمحاسبين مهنيين، حيث قدم الـ IAESB وصفا لأخلاقيات المحاسبين وأن هذه IAESB القيم والأخلاقيات المهنية ترتبط بشكل مباشر برسالة الـ IFAC الرامية لتطوير مهنة المحاسبة، لذا يجب أن تبدأ عملية تنمية القيم والأخلاقيات المهنية والمواقف بشكل مباشر في تعليم المحاسب، كما يجب على المحاسب أن يعتبر هذا الأمر كجزء من التعلم مدى الحياة، كما أن برامج التعليم تحتاج للتعامل مع القواعد الأخلاقية بطريقة إيجابية وتشاركية وهذا عن طريق اكتشاف الروابط بين السلوك الأخلاقي وفشل الشركات والاحتياال.²

¹ هجيرة بوعزيرة ، نبيلة لندار، واقع التعليم المحاسبي في الجماعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة ، 2017، ص 13-14.

² . محمد مطر وآخرون، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر، جمعية المحاسبين الاردنيين 9-10 أبريل 2015، الأردن، ص 6-9

خامسا: المعيار رقم 5 متطلبات الخبرة العملية LAES 5 :

يبين هذا المعيار ضرورة وجود برامج التأهيل المسبق الخاصة بالمحاسبين المهنيين فحسب المعيار LAES يتطلب على الأشخاص المرشحين ليكونوا محاسبين إكمال فترة 3 سنوات كحد أدنى من الخبرة العملية قبل تلقي المصادقة الكاملة، لأنه من المهم أن يتوفر لهؤلاء الأشخاص القدرة على تطبيق المعارف النظرية والفنية لحل المسائل العملية، بالإضافة إلى القدرة على تطوير المهارات، وركز المعيار بصدفة خاصة على المهارات الإدارية أو التنظيمية التي تتعلق بكل من التخطيط الاستراتيجي، إدارة المشاريع، إدارة الموارد واتخاذ القرارات، وكذا القدرة على التنظيم ونقل توجيهات المنظمة، والقيادة والقدرة على الحكم في ظل وجود التعارضات أو مشاكل ... إلخ، فكل هذه المعارف حسب المعيار يتم تعلمها في فترة الخبرة العملية حيث ينص المعيار على ضرورة توظيف الطلاب في بيئة مناسبة وتحت قيادة مناسبة تضع أمامهم التحديات وتوفر لهم الفرص لتطوير مهاراتهم المهنية، وبذلك تتاح لهم الفرصة للحصول على التدريب العملي وبالتالي اكتساب الخبرة العملية، لكن يجب أن يكون هذا التدريب تحت الإشراف المناسب وبقيادة مدرب ذو كفاءة وهذا للتأكد من أن تطبيق المتخرج للمهارات يتم بطريقة سليمة¹.

سادسا: المعيار رقم 6 التطوير المهني الأولي - تقييم الكفاءة الفنية LAES 6 :

يتعلق هذا المعيار بالكفاءات أو لقدرات المهنية، حيث ركز على التقييم النهائي للمتطلبات اللازمة من خريج المحاسبة المهني سواء للمعارف النظرية والعملية، حيث يتطلب هذا المعيار وجود عملية مناسبة لتقييم الكفاءة المهنية للخريج، وأحد العناصر المطلوبة لتلك العملية هو إجراء اختبار نهائي تقوم بإدارته هيئة مهنية محاسبية أو الجهة التنظيمية المختصة، فهذه العملية تمكن من تقييم الكفاءة لدى الخريج لكنها عملية مكلفة ومعقدة، فهي تتطلب مشاركة عدد من الأشخاص المؤهلين ليكونوا ممتحنين ومراجعين ومصححين، لذلك وجد بديلان آخران لهذه العملية حيث يتمثل البديل الأول في انتساب الهيئة المحاسبية المنشأة حديثا لهيئة محاسبية قائمة لاستخدام بعض اختباراتهما ويمكن أن تضاف إلى هذه الاختبارات أوراق محلية في الجوانب التي توجد فيها الاختلافات كالضرائب والقانون، أما البديل الثاني فيتمثل في قيام الهيئة المهنية بجمع قدراتها مع قدرات واحدة أو أكثر من الهيئات المحاسبية الأخرى بالدول المجاورة لكي تقوم مجتمعة بتطوير وإدارة اختبارات مشتركة، فهذه البديلين يمكن أن يحققا تخفيض في التكلفة².

¹ . هجيرة بوعزيرة ، نبيلة لندار، مرجع سبق ذكره، ص14

² المرجع نفسه ، ص14

سابعاً: المعيار رقم 7 التطوير المهني المستمر - التعليم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة 7: IAES:

نص هذا المعيار على أن المهارات والمعارف المطلوبة من المحاسبين المهنيين تتوسع وتتغير على نحو متسارع، لذلك فالهيئات المحاسبية المهنية تقع على عاتقها مسؤولية التأكد من أن المحاسبين يواصلون باستمرار تطوير قدراتهم، والحفاظ على ما يمكنهم من العمل بالكفاءة التي يتطلبها دورهم المهني، فالتطوير المهني المستمر حسب المعيار رقم 7 يعد خطوة مهمة للمحافظة على مصداقية المحاسبين، وبالتالي فهذا المعيار يدعو للقيام بنشاطات التطوير المهني المستمر القابلة للقياس والتحقق، والتي تكون ملائمة للعمل الذي يقوم به مهما كان الأسلوب الذي تستخدمه الهيئة في التطوير المهني المستمر، إلا أن الخطوة الابتدائية حسب هذا المعيار تتمثل في الترويج لأهمية التطوير المهني المستمر وذلك للتشجيع عليه.¹

ثامناً : المعيار رقم متطلبات التأهيل للمدققين المهنيين 8 : IAES :

يضع هذا المعيار متطلبات الجدارة (التأهل) للمدققين ، بما فيها متطلبات خاصة ببيئات و صناعات معينة ، حيث يتمثل نطاقه فيما يلي :

- يتضمن تطبيق مهارات تحليلية واصدار احكام مهنية ؛
- يؤدي من قبل فريق من المهنيين موجهين بمهارات ادارية ؛
- تستخدم صيغ مناسبة من التكنولوجيا وتتقيد بمنهجية معينة ؛
- تلتزم بكل المعايير التقنية الملائمة مثل ، معايير التدقيق الدولية ومعايير رقابة الجودة الدولية .. الخ ؛
- تلتزم بالمعايير المطلوبة لأخلاقيات المهنة .

ان هذا المعيار ينص على تحديد معايير للممارسة الجيدة المقبولة في برنامج التعليم وتنمية المحاسبين المهنيين ، فهو يؤسس العناصر الاساسية لمحتوى و عملية التعليم وتطوير للمحاسبين المهنيين²

¹ . هجيرة بوعزيرة ، نبيلة لندار، مرجع سبق ذكره ، ص15

² أمل عبد الحسين كحيط، أحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 361 .

المبحث الثالث: واقع برامج التعليم و التأهيل المحاسبي في الجزائر

انطلاقاً من أهمية التعليم المحاسبي الجامعي ودوره في تأهيل محاسبين مؤهلين يتمتعون بكفاءة عالية ، يتعين على خريج قسم المحاسبة أن يحظى بتأهيل خاص يساعده على أداء وظائفه بصورة ايجابية وفعالة، لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى إجراء مقارنة ولو بصورة سطحية وغير تفصيلية بين ما يتم اعتماده من برامج تعليمية في مجال التعليم المحاسبي من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين وبين البرامج التي يتم العمل وفقها في الجامعات الجزائرية .

على أن يتم التطرق في ختام هذا المبحث إلى واقع التأهيل المحاسبي المعمول به في الجزائر ، وذلك بالاعتماد على المراسيم والقرارات الوزارية الصادرة مؤخراً

المطلب الأول: مضمون البرامج المحاسبية الصادرة عن معايير التعليم المحاسبي الدولية ومقارنتها بالبرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية.

الفرع الأول : مضمون البرامج المحاسبية الصادرة عن معايير التعليم المحاسبي الدولية

حيث من خلال هذا الفرع سيتم تقديم عرض و لو بشكل سطحي وغير تفصيلي عن محتوى البرامج المحاسبية الصادرة عن معايير التعليم المحاسبي الدولية ، وذلك من خلال التطرق لاهم المعارف التي يجب ان تكتسب من طرف متربص المحاسبة ، والتي تم تصنيفها الى ما يلي: ¹

- المحاسبة والتمويل والمعارف المرتبطة بها ؛
- المعارف المتعلقة بالتنظيم والاعمال ،
- المعارف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات .

وفيما يلي سيتم التطرق لمحتوى برنامج التعليم المحاسبي (قبل التأهيل) الصادر عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي تناول المعيار IES2 المذكور سابقا ، مواضيع هذه المحتويات بالتفصيل وذلك وفقاً لتنظيم الجدول الاتي :

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص213-214

جدول 2: يبين مضمون برامج التعليم المحاسبي للاتحاد الدولي للمحاسبين.

المجالات		
المعرفة بالتمويل والمعرفة المتصلة بها	المعرفة بالتنظيم و الأعمال	المعرفة بتكنولوجيا المعلومات
المواضيع الرئيسية		
- المحاسبة المالية وإعداد التقارير	- الاقتصاد	- المعرفة العامة بتكنولوجيا المعلومات
- المحاسبة الادارية والرقابة	- بيئة الاعمال	-المعرفة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات
- الضرائب	- التحكم المؤسسي (الحوكمة)	- كفاءة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
- القانون التجاري والأعمال	- أخلاقيات الأعمال	- ادارة وتقييم وتصميم أنظمة المعلومات
التدقيق والتأكيد	- الأسواق المالية	////////////////////////////////////
- التمويل و الادارة المالية	- الأساليب الكمية	////////////////////////////////////
- القيم المهنية و الأخلاق	- السلوك التنظيمي	////////////////////////////////////
	- الإدارة الإستراتيجية	////////////////////////////////////
	- التسويق	////////////////////////////////////
	- الأعمال الدولية والعملية	////////////////////////////////////
	المواضيع الفرعية	
- تاريخ مهنة المحاسبة والفكر المحاسبي	- المعرفة بالاقتصاد الكلي والجزئي	- بالنسبة للمستخدم - التطبيق المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والادوات وفي مشاكل المحاسبة والاعمال .
- المحتوى والمفاهيم والهيكل للتقرير عن عمليات المنظمة لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين وتشمل المعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات المالية والتقييم المعاياري لدور المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا المستخدمين	- المعرفة بالأعمال والاسواق المالية وكيفية عملها	- تدعيم الفهم لأنظمة المحاسبة والاعمال
- معايير المحاسبة والتدقيق الدولية	- تطبيق الاساليب الكمية والاحصائية في الاعمال	- تطبيق الضوابط على الانظمة الشخصية
- التشريعات المحاسبية	- فهم التحكم المؤسسي واخلاقيات الاعمال	////////////////////////////////////
- المحاسبة الادارية وتشمل التخطيط والموازنات وادارة التكلفة ورقابة الجودة ومقاييس الاداء والمقارنات المرجعية	- فهم التنظيمات والبيئة وكيفية عملها وتشمل البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والقيم الثقافية السائدة	////////////////////////////////////
- مفاهيم وطرق وعمليات الرقابة التي توفر الدقة والنزاهة للبيانات المالية وحماية أصول المنظمة	- فهم قضايا البيئة والتنمية المستدامة	////////////////////////////////////
- الضرائب وتأثيرها على القرارات المالية والادارية	فهم ديناميكية العلاقات بين الافراد والمجموعات داخل المنظمة وتشمل أساليب الابداع وادارة التغيير داخل المنظمة	////////////////////////////////////

المعرفة بالبيئة القانونية للأعمال وتشمل قانون البورصة وقانون الشركات على المستوى المحلي	- فهم قضايا الموارد البشرية و الافراد وادارة المشروعات و التسويق	////////////////////////////////////
- طبيعة التدقيق وخدمات التأكيد الاخرى وتشمل تقييم المخاطر واكتشاف الغش والاحرازات الاساسية والفكرية للأداء	- فهم دعم القرار والاستراتيجية وتشمل الاستشارة والادارة الاستراتيجية والادارة العامة	////////////////////////////////////
- المعرفة بالتمويل والادارة المالية وتشمل تحليل البيانات المالية ، الادوات المالية ، والاسواق المالية المحلية والدولية وادارة الموارد	فهم المنظمة ومخاطر التشغيل	////////////////////////////////////
الاخلاق والمسؤوليات المهنية للمحاسب المهني في علاقتها بالمهنة والبيئة العامة	- المعرفة الاساسية بالتجارة والاعمال الدولية والتمويل وعمليات العولة	////////////////////////////////////
- قضايا المحاسبة في الوحدات الحكومية وغير الهادفة للربح	- القدرة المتكاملة على انجاز الاهداف الاستراتيجية	////////////////////////////////////
- استخدام مقاييس الاداء غير المالية في الاعمال	////////////////////////////////////	////////////////////////////////////

المصدر : أحمد حلمي جمعة ، مدخل مقترح لتطوير العلاقة بين التعليم الأكاديمي والخبرات الميدانية في برامج التعليم المحاسبي ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، مصر ، 2008 ، ص 380

بالنظر الى مضمون الجدول السابق يتبين لنا وبشكل واضح بان المواضيع الخاصة بالمحاسبة والتمويل والمعارف المرتبطة بها تعبر عن الجانب النظري الاساسي والذي من خلاله يمكن الطالب من رفع مهاراته وكفاءاته المعرفية و كذا قدرته التحليلية ، وكذا تمكين الطالب من رفع قدرته الاستكشافية وكذا البحثية والتي تمكنه من معرفة المصدر الرسمي والاساسي للمعلومات وكذا كيفية تنظيمها وترتيبها ، اضافة الى قدرة الطالب على المساهمة في الرفع من كفاءته في مجال تحرير و اعداد التقارير وكذا تحليل ما قد ينجم من مخاطر .

اما فيما يخص الجانب الخاص بالمعرفة في مجال التنظيم والاعمال فمن خلالها تتم مساعدة ممارسي المهنة في تطبيق مختلف المهارات التي تم اكتسابها اثناء تلقي الفرد للمحتوى النظري ، و مما لاشك فيه فمدى القدرة على الفهم أثناء التطبيق الفعلي لمحتوى هذا الجانب تختلف من شخص لآخر.¹

اما فيما يخص المعرفة بتكنولوجيا المعلومات فتعمل هذه الاخيرة على تزويد الطلاب وتمكينهم من الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات وكذا تمكينهم من الاطلاع على مختلف تطوراتها وتطبيقاتها و ذلك قصد العمل ايجاد حلول لما قد ينجم من مشاكل محاسبية، وعليه ومن اجل قدرة الطالب على التحكم بشكل جيد في هذه التكنولوجيات لا بد له من ان يكون عنصرا مشاركا وفعالا اثناء التجسيد الفعلي لإعداد هذه الانظمة الامر

¹ رندة عطية أبو فارس، التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير ، المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي ، اكااديمية الدراسات العليا، ليبيا، 31 مارس 2007.

الذي من شأنه أن يمكن الطالب من حل مختلف المشاكل المعقدة المرتبطة بمجال المحاسبة ، اضافة من تمكنه الى توصل الى حلول عملية منبثقة عن عملية تجربة ميدانية .¹

الفرع الثاني: مقارنة بين البرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية ومحتوى برامج الاتحاد الدولي للمحاسبين بمقارنة محتوى التكوين لشهادات الليسانس من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموضح في الجدولين الآتيين :

جدول 3: ملحق البرنامج القاعدي المشترك لشهادة الليسانس ، جذع مشترك علوم اقتصادية ، تسيير وعلوم تجارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

السداسي الأول		السداسي الثاني	
وحدات التعليم	المقاييس	وحدات التعليم	المقاييس
وحدة التعليم الأساسية	مدخل للاقتصاد	وحدة التعليم الأساسية	مدخل لإدارة الأعمال
	اقتصاد جزئي 1		اقتصاد جزئي 2
	محاسبة عامة 1		محاسبة عامة 2
	تاريخ الوقائع الاقتصادية		/
وحدة التعليم المنهجية	إحصاء 1	وحدة التعليم المنهجية	إحصاء 2
	رياضيات 1		رياضيات 2
	منهجية البحث 1		إعلام آلي
وحدة تعليم استكشافية	مدخل للقانون	وحدة تعليم استكشافية	قانون تجاري
	مدخل لعلم الاجتماع		علم اجتماع المنظمات
وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية 1	وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية 2

المصدر : القرار الوزاري رقم : 581 المؤرخ في : 2014/07/23 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات الليسانس فيميدان علم اقتصادية ، تسيير وعلوم تجارية .

¹ عبد الله بن صالح، أهمية التطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولية ودورها في تحديد الخدمات المحاسبية في الدول العربية،

جدول 4: يحتوي ملحق البرنامج القاعدي للسنة الثانية ليسانس ميدان علوم اقتصادية تسيير علوم تجارية
 فرع علوم مالية ومحاسبة

السادسي الثالث		السادسي الرابع	
وحدات التعليم	المقاييس	وحدات التعليم	المقاييس
وحدة التعليم الأساسي	محاسبة تحليلية	وحدة التعليم الأساسي	اقتصاد المؤسسة
	تسيير المؤسسة		اقتصاد كلي 2
	اقتصاد كلي 1		رياضيات مالية
وحدة التعليم المنهجية	إحصاء 3	وحدة التعليم المنهجية	المالية العامة
	مالية المؤسسة		
	منهجية البحث 2		
وحدة تعليم استكشافية	إعلام آلي 2	وحدة التعليم الاستكشافية	إعلام آلي 3
وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية 3	وحدة التعليم الأفقية	الفساد وأخلاقيات العمل

المصدر : القرار الوزاري رقم : 640 ، المؤرخ في : 2014/07/24 ، يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية .

بملاحظة الجدولين السابقين يتبين لنا بان المواد المعتمدة خلال مرحلة الجذع المشترك لا توحى في البداية بانها موضوعة لطلبة تخصص المحاسبة وذلك وكما هو واضح يتواجد من بين المقاييس الموضوعة المقاييس المتعلقة بالجانب الاقتصادي ، باستثناء المقاييس المتعلقة بالجانب المحاسبي وغيرها من المجالات الاخرى كالمقاييس الخاص بالقانون التجاري و الاحصاء ، وهي مقاييس ضرورية ومفيد تواجدتها نظرا لارتباطها الكبير بمجال المحاسبة . وكذا بملاحظة البرنامج الخاص السنة الثانية الخاصة بفرع العلوم المالية والمحاسبية ، بان هناك مقاييس تحمل الطابع المحاسبي والمالي ، اي انها تسهم وبشكل مباشر في تكوين محاسبين ، وذلك بالنظر الى مقياس المحاسبة التحليلية خلال مسار السادسي الاول وكذا معيار المعايير المحاسبية الدولية اضافة الى مقياس اخلاقيات الاعمال وغيرها من المقاييس الاخرى ذات الطابع القانوني والتي تدخل ضمن اولويات عمل المحاسبين .

جدول 5: يحتوي برنامج السنة الثالثة ليسانس محاسبة

السادس الخامس		السادس السادس	
وحدات التعليم	المقاييس	وحدات التعليم	المقاييس
وحدة التعليم الأساسية	محاسبة معمقة	وحدة التعليم الأساسية	محاسبة دولية
	محاسبة الشركات		المراجعة والتدقيق المحاسبي
	محاسبة عمومية		جباية المؤسسة
	التسيير المالي		مراقبة التسيير
وحدة التعليم والمنهجية	منهجية كتابة المذكرات وكتابة التقارير	وحدة التعليم المنهجية	تربص في المؤسسة أو مذكرة تخرج
وحدة تعليم استكشافية	نظرية المحاسبة القانون الجبائي نظم المعلومات المحاسبية	وحدة التعليم الاستكشافية	تطبيقات برامج محاسبية المالية الدولية الجباية الجمركية
وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية	وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية

المصدر : عبد الله بن صالح، أهمية التطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحديد الخدمات المحاسبية في الدول العربية، ص 218.

من خلال التمعن لمضمون الجدول رقم 05 يتبين لنا بان البرنامج المعتمد يغلب عليه الجانب النظري

دون التركيز على الجانب الاهم وهو الجانب التطبيقي ، الامر الذي يقودنا لاستنتاج امرين اساسين هما :

- يعتبر البرنامج المعتمد والمبين في الجدول اعلاه منافيا تماما لفحوى البرنامج التعليمي المحاسبي المنصوص

عليه في معيار التعليم المحاسبي الدولي 02 المذكور سابقا ،

- زيادة الفجوة المهارية بين ما يتم تدريسه في المؤسسات الجامعية وبين الواقع العملي لمهنة المحاسبة¹ .

المطلب الثاني: دور الجامعات في تطوير التعليم المحاسبي بالجزائر:

فيما يخص التأهيل العلمي والعملي لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر ، أولى القانون 10- 01 أهمية بالغة

للتأهيل والتعليم المحاسبي حيث يتم تكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بالحصول على شهادة الخبرة

المحاسبية وشهادة محافظة الحسابات من خلال هيكل المعرفة المتخصصة وذلك من خلال مرحلتين أولها المرحلة

الجامعية للحصول على شهادة ليسانس للترشح الى امتحان الدخول للتكوين المتخصص، ومرحلة التكوين

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 218.

المتخصص للحصول على شهادة خبير محاسب وشهادة محافظ الحسابات بهذا سيتم التركيز في هذا المبحث على المعرفة النظرية للحصول على الشهادة الجامعية¹.

الفرع الأول: تحسين فاعلية التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

في سبيل العمل على اعداد كوادر ومؤهللات بشرية تتمتع بكفاءة وقدرة عاليتين في المجال المحاسبي ، لابد من الاعتماد في ذلك على عديد الجهات ذات العلاقة ، وما لاشك فيه فان الجهة الابرز والاھم في تحقيق هذا الهدف هي المؤسسات الجامعية ، حيث تعتبر هذه الاخيرة هي الجهة المسؤولة في اعداد محاسبين مؤهلين قادرين على القيام بممارسة مهنية فعالة ، لذلك وحتى يتم تحقيق هذا الهدف لابد من قيام الجامعات باتباع اساليب ممنهجة ومبنية على اسس صحيحة تستطيع من خلالها المضي قدما بالتعليم المحاسبي وذلك بما يتوافق ويتطابق مع المتغيرات الدائمة والمستمرة الذي يعرفه واقع المهنة.

ومن اجل تحقيق التحسين والرفع من فاعلية التعليم المحاسبي على مستوى الجامعات الجزائرية ، يجب مراعاة مجموعة من الخطوات والاجراءات من ابرزها :

أولاً: تحيين (مواكبة) مناهج التعليم المحاسبي :

بالنظر للتغير والتطور الكبير في شتى المجالات وخاصة في مجال التطور التكنولوجي ، الامر الذي ادى بكافة التخصصات في القيام بأعمالها بالاعتماد على الاجهزة الالية (الحاسوب .. الخ) ، حيث يعتبر مجال نظم المحاسبة جزءا من تلك النظام ، و كذا تزامنا مع صدور المرسوم التنفيذي 09-110 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي ، الامر الذي من شأنه ان يوجب ضرورة العمل على اعادة النظر في الطرق والاساليب المحاسبية المتبعة في الجامعات الجزائرية ، وذلك من خلال وضع خطة عمل (استراتيجية) يشارك فيها اصحاب الاختصاص من ممارسين ومدرسين وغيرهم ، وذلك بما يتوافق ويتطابق مع ما يتطلبه واقع المهنة المعمول به في الوقت الحالي .

كما ينبغي لتحيين ومواكبة مناهج التعليم المحاسبي و تطويرها ضرورة العمل على اتباع مناهج واساليب تمكن الطالب من الربط والتنسيق بين ما يتم تلقيه نظريا و بيان كيفية تطبيقه على المستوى العملي .

¹ أحمد سيد مصطفى، ادارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي ، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، بحث منشور في مؤتمر ادارة الجودة الشاملة في فترة من 12/11 مارس 1997. كلية التجارة بينها ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ص 363.

ثانيا: تطوير طرق التدريس

لضمان استراتيجية لتطوير التعليم المحاسبي ينبغي على الجامعات الجزائرية تقييم دوري لطرق التدريس المطبقة حاليا في تدريس مناهج التعليم المحاسبي، والتي من المفروض أن تلون مبنية على تشجيع التعلم الذاتي للطلاب وفقا لذا تنص عليو معايير التعليم المحاسبي الدولية، بهدف ضمان كفاءات محاسبية ذات جودة والعمل على تنميتها. وبالتالي ينبغي في إطار استراتيجية التطوير استخدام طرق تدريس التي تساعد الطلاب على الفهم الجيد وتنمية القدرات الفكرية والتحليل، بالإضافة إلى كيفية تطبيقها في حل المشاكل المحاسبية، كما يتم تصميم الامتحانات باعتبارها أداة مهمة في قياس قدرة الطالب على التفكير والتحليل بدلا من التركيز على الحفظ والتلقين واستدعاء للمعلومات المكتسبة سابقا.

كما ينبغي التركيز على الطلاب في تطوير طرق تدريس المناهج المحاسبية من خلال مناقشة الحالات العملية والبحوث وتشجيع الفرق البحثية في العمل، ودراسة الحالات العملية للشركات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي، وكذا تنظيم دورات ودروس من طرف الممارسين لتزويد الطلاب بمختلف الحالات والمستجدات الخاصة بمهنة المحاسبة.¹

ثالثا: سياسات القبول والدراسة في المحاسبة

لتطوير برامج التعليم المحاسبي ينبغي العمل على وضع أسس متكاملة لقبول الطالب لدراسة المحاسبة في الجامعة باعتبارها مهنة تخدم اهداف المجتمع، وكذا الشروط اللازمة لتعيين الأساتذة في تدريس التخصص. وبالتالي فإن تحسين سياسات القبول والدراسة في تخصص المحاسبة ستمكن من استقطاب طلاب متميزين تمثل مدخلات أساسية لضمان مخرجات جامعية ذات كفاءة بهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة.²

¹ أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق ، ص 364.

² عبد الله بن صالح، مرجع سابق ، ص 213.

المطلب الثالث : واقع التأهيل المحاسبي في الجزائر:

الفرع الاول: معهد التعليم المتخصص للمحاسب:

حيث تم انشاء هذا المعهد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-288 وفق الحثيات التالية :

- طبقا لنص المادة 01 : يعتبر "معهد التكوين المتخصص مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري"¹
- في حين نصت المادة 02 على أن المعهد "يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع للقواعد المطبقة على الادارة في علاقاته مع الدولة وللقواعد التجارية في علاقاته مع الغير"²
- وقد نصت المادة 03 على ما يلي "يوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية"³
- اما فيما يخص مكان تواجده فقد نصت المادة 04 على ما يلي "يحدد مقر المعهد بالجزائر العاصمة ، كما يمكن نقله الى أي مكان اخر على مستوى تراب الوطن ، حيث يكون ذلك باقتراح من وزير المالية"⁴

أولا : مهام معهد التعليم المتخصص⁵:

حسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي 12-288 يكلف المعهد بضمان التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات

كما يوكل للمعهد القيام بالمهام التالية⁶:

- تنفيذ برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات؛
 - ضمان التكوين المتواصل الموجه لمهنيي المحاسبة؛
 - المساهمة في تطوير البحث في مجال المحاسبة والجباية والمالية والتدقيق والاعلام الالي للتمسيير؛
 - المشاركة في تعميم التقنيات العصرية لهندسة التكوين في المحاسبة والتدقيق والمالية؛
 - اقامة علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الوطنية أو الدولية التي تنشط في نفس مجال النشاط .
- ويمكن ايضا ضمان توكيل متواصل تدخل في اطار مهامه لفائدة المستخدمين القادمين من قطاعات ادارية أو هيئات عمومية أو خاصة وذلك حسب الكيفيات المحددة ضمن اتفاقيات .

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المادة 01، من المرسوم التنفيذي 12/288، المؤرخ في 2012/07/21، يتضمن انشاء معهد التعليم

المتخصص لمهنة المحاسب و تنظيمه وسيره .

² المادة 02، من المرسوم التنفيذي 12/288

³ المادة 03، من المرسوم التنفيذي 12/288

⁴ المادة 04، من المرسوم التنفيذي 12/288

⁵ المادة 05، من المرسوم التنفيذي 12/288

⁶ المادة 05، من المرسوم التنفيذي 12/288

ثانيا : إدارة معهد التعليم المتخصص للمحاسب

حيث وطبقا لنص المادة 06 والتي تنص على "يدير المعهد مجلس ادارة ويسيره مدير عام مزود بمجلس علمي ويبداغوجي"¹.

1/ مجلس الادارة : يرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله و يتكون من:²

- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالإحصاء؛
- ممثل عن المجلس الوطني للمحاسبة؛
- ممثل عن جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة؛
- ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- ممثل عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ممثل عن الاتحاد الوطني للتأمين و اعادة التأمين؛
- ممثل منتخب من سلك أساتذة المعهد؛
- ممثل منتخب من طلبة المعهد.

في حين نصت المادة 08 على أنه يعين أعضاء مجلس الادارة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون اليها ، وفي حالة انقطاع عهدة احد الاعضاء يعين عضو جديد لاستخلافه حسب الاشكال نفسها ، ويخلفه العضو المعين الى غاية انقضاء العهدة.³

2 /المدير العام : يعين المدير العام للمعهد حسب التنظيم المعمول به وتنتهى مهامه حسب الاشكال نفسها ، وتكون صلاحياته كما يلي:⁴

- تحضير أشغال اجتماعات مجلس الادارة؛
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والسهر على تحقيق الاهداف الموكلة للمعهد؛

¹المادة 06 من المرسوم التنفيذي 288/12

²المادة 07 من المرسوم التنفيذي 288/12.

³المادة 08 من المرسوم التنفيذي 288/12.

⁴ المادة 14، من المرسوم التنفيذي 288/12.

- اعداد مشروع النظام الداخلي للمعهد وتنفيذه بعد موافقة مجلس الادارة عليه؛
 - اقتراح أعمال تنفيذ برامج التكوين المتخصص ومشاريع التكوين المتواصل؛
 - اقتراح مشاريع التعاون والمبادلات المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق؛
 - اعداد مشروع الميزانية التقديرية للمعهد وعرضها على مجلس الادارة؛
 - ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين؛
 - اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحسين التعليم والتكوين المقرر في المعهد.
- 3/ المجلس العلمي و البيداغوجي : ينتخب المجلس العلمي و البيداغوجي رئيسا من بين أعضائه ويتكون من:¹
- المدير المكلف بالتكوين المتخصص؛
 - المدير المكلف بالتكوين المتواصل؛
 - 03 أساتذة دائمين من المعهد ينتخبهم نظراؤهم؛
 - خبير محاسب ، أستاذ ينتخبه نظراؤه؛
 - محافظ حسابات ، أستاذ ينتخبه نظراؤه؛
 - ممثل عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
 - ممثل عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
 - ممثل عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- وتحدد قائمة أعضاء المجلس العلمي و البيداغوجي بقرار من وزير المالية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد.
- كما تتمثل صلاحيات المجلس العلمي و البيداغوجي للمعهد المتخصص فيما يلي:²
- إعداد المجلس العلمي و البيداغوجي للنظام الداخلي عند انعقاد أول اجتماع والمصادقة عليه؛
 - أعمال تنفيذ برنامج التكوين المتخصص وكذا كفايات تنظيم الامتحانات وكفايات الانتقال إلى المستوى الأعلى؛
 - مشاريع برامج التكوين المتواصل؛
 - التقييم البيداغوجي للطلبة؛
 - نشاطات التكوين بالمعهد وتنظيم أشغال البحث في مجال المحاسبة؛
 - منشورات المعهد وتنظيم التظاهرات العلمية المنظمة أو المدعمة للمعهد؛
- توظيف الأساتذة؛

¹ المادة 15، من المرسوم التنفيذي 288/12،

² المادة 16، من المرسوم التنفيذي 288/12.

➤ اتفاقيات التعاون والتبادل مع الهيئات الوطنية والدولية؛

➤ تعيين لجان الامتحان النهائي قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.

كما تجدر الإشارة الى أنه يجتمع المجلس العلمي و البيداغوجي للمعهد مرة واحدة كل 04 أشهر في دورة عادية كما يمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية على استدعاء من رئيسه أو ثلثي الأعضاء ، كما يمكنه ان يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو من ثلثي اعضائه .¹

الفرع الثاني: شروط وطرق الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص للمحاسب وسير التربص(النظري والتطبيقي)

أولاً - شروط وطرق الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص للمحاسب :

حيث وطبقا لما جاء في نص المادة 19 من المرسوم التنفيذي 288/12 على أنه يتم الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص وذلك قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسبي وكذا شهادة محافظ الحسابات عن طريق مسابقة على اساس الاختبار من بين المترشحين الحاصلين على الشهادات المنصوص عليها طي أحكام المرسوم التنفيذي 72/11² ، وكذا نصت المادة 20 من نفس المرسوم على ما يلي : تتضمن مسابقة الالتحاق بالمعهد اختبارات كتابية للقبول واختبارات شفوية للقبول النهائي .³

و نصت المادة 24 من المرسوم 288/12 على أنه وبعد الحصول على هذه الشهادة يمكن للطلبة الناجحون الاختيار بين شهاده محافظ الحسابات أو شهاده الخبير المحاسب.

كما نصت المادة 25 من نفس المرسوم على انه و في حالة اختيار شهاده محافظ الحسابات يلزم الطلبة بمتابعة تربص مهني نظامي يخضعون عند إتمامه للامتحان النهائي، و\لك قصد الحصول على الشهادة المعنية .

أما بخصوص الطلبة الذين اختاروا شهاده الخبير المحاسب وطبقا لما جاء في نص المادة 26 فهم معنيون باجتياز دورة تكوينية ثانية لمدة سنة واحدة تتوج عقب الحصول على المواد المطلوبة بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية.⁴

وفيما يخص الشهادات المطلوبة لدخول المعهد المذكور فقد حددت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 72/11. قائمة الشهادات المطلوبة التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب كما يجب على المترشحين للتكوين ، للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات التي

¹ المادة 17، من المرسوم التنفيذي 288/12.

² المواد 19 ، 20 من المرسوم التنفيذي رقم 288/12 ، مرجع سابق، ص 13 .

³ المواد 24 ، 25 من المرسوم التنفيذي رقم 288/12 مرجع سابق، ص 14 .

⁴ المادة 26 ، من المرسوم التنفيذي 288/12 ، مرجع سابق، ص 13 .

ينظمها معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب أو من قبل كل معهد آخر معتمد من الوزير المكلف بالمالية أن يكونوا حاصلين على شهادة جامعية أو شهادة اجنبيه معترف بمعادلتها قصد قبولهم للمشاركة في مسابقة الالتحاق بالتكوين.¹

ليأتي فيما بعد نص القرار الوزاري المشترك بين وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤرخ في 2017/03/07. والذي من خلاله حدد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في ما سبق الالتحاق بالمعلمة المتخصصة. وذلك من خلال ما يلي:

فقد نصت المادة 02 من هذا القرار على ما يلي:²

منح الحق في الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب لحاصلي على شهادة الليسانس أو أكثر أو شهادات جامعية أخرى متحصل عليها من الخارج ومعترف بمعادلتها في أد التخصصات الآتية: ثم الحصول عليها على الأقل بـ 3 سنوات.

➤ المحاسبة ؛

➤ المحاسبة المالية؛

➤ المالية؛

➤ التدقيق.

في حين نص المادة 03 من القرار الوزاري المشترك على ما يلي:³

شهادات الليسانس التي تمنح الحق بالمشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتصنف كآآتي:

أ. نظام كلاسيكي:

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة؛

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة مالية؛

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة مالية ومحاسبة ؛

¹ المادة 02، من المرسوم التنفيذي 72/11، المؤرخ في 2011/02/16 ، المحدد للشهادات الجامعية للالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 2011/02/20 ، ص 05

² المادة 02، من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، الجريدة الرسمية ، العدد 45 ، بتاريخ 2017/07/30 ، ص 11.

³ المادة 03، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، مرجع سابق ، ص 12

➤ ليسانس في علوم تسيير تخصص مالية ؛

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة مالية؛

➤ ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي.

ب. نظام ليسانس ماستر دكتوراه(ل م د):

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص : محاسبة وتدقيق؛

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ومالية؛

➤ ليسانس في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وجباية .

كما يحدد القرار الوزاري المشترك عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة

الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب. حيث ومن خلال نص المادة 02 من هذا القرار

يتولى معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب بتنظيم المسابقة¹

أما فيما يخص كيفية تشكيل لجنة الاختبارات والقبول وكذا تشكيلها فقد جاءت على النحو التالي:

حيث نصت المادة 03 من هذا القرار على ما يلي²:

➤ ينشأ لجنة الاختبارات والقبول وتشكل من 10 أعضاء كما يلي:

➤ المدير المكلف بالتكوين التخصص بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب الرئيس؛

➤ ريس لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة؛

➤ ريس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛

➤ رئيس الغرفة الوطنية للمحافظي الحسابات؛

➤ أربعة (4) من المدرسين في المعهد يعينهم المدير العام لمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب.

➤ اثنين (02) من المدرسين الجامعيين برتبة استاذ في مجال التخصص ، يعينهما الوزير المكلف بالتعليم العالي.

اضافة الى ذلك تقوم لجنة الاختبارات والقبول بتعيين من بين المدرسين في المعهد والجامعة ومهنيين

والمحاسبة ، أعضاء اللجان الآتية:

➤ لجنة الترشح؛

¹ المادة 02، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد عدد وطبيعة ومعامل برنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، الجريدة الرسمية ، العدد 45 ، بتاريخ 2017/07/30 ، ص 13

² المادة 03، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد عدد وطبيعة ومعامل برنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، مرجع سابق ، ص 13

- لجنة مكلفة بصياغة مواضع الخاصة باختبارات المسابقة؛
- لجنة مكلفة بتقييم المواضيع الخاصة باختبارات المسابقة لجنة الاغفال؛
- لجنة مكلفة بتصحيح اختبارات المسابقة؛
- لجنة المداولات.

كما تشرف لجنة الاختبارات والقبول على اعمال هذه اللجان وتراقبها اضافة الى قيامها بالسهر على ضمان السير الحسن لبرنامج اختبارات مسابقة الالتحاق بالمعهد.

أما فيما يخص الجزء الثاني من هذا القرار والذي يتعلق بالاختبارات الكتابية والشفوية للقبول، حيث نصت المادة 04 من هذا القرار على ما يلي¹:

تضمن مسابقة الالتحاق بالمعهد اختبارات كتابة للقبول واختبارات شفوية للقبول النهائي:

- الاختبارات الكتابية للقبول:
- مالية ومحاسبة (المعامل 03- لمدة 4 ساعات).
- تدقيق (المعامل 03- لمدة 3 ساعات).
- قانون وجباية (المعامل 02- لمدة 3 ساعات).
- اقتصاد عام (المعامل 02- لمدة ساعتان).
- تكنو لوجيا الاعلام والاحصاء (المعامل 01- لمدة ساعتان).
- لغات (المعامل 01- لمدة ساعتان).

كما تمت الاشارة من خلال هذا القرار الى انه يحق بهذا القرار برنامج الاختبارات الكتابية للقبول، ويمكن عند الاقتضاء تعديل أو اعادة تكييف هذا البرنامج

كما ينبغي التذكير بالاستناد الى ما هو مسجل طبق هذا القرار الى انه يتم قبول المترشحين الحاصلين على معدل عام في الاختبار الكتابي يعادل أو يفوق (10) من عشرين (20) الاختيار الاختبارات الشفوية للقبول النهائي:

تتمثل هذا الاختبارات في تقييم المترشح في اطار مقابلة تدور حول محاور مرتبطة بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.

¹ المادة 4، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد عدد وطبيعة ومعامل برنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول

بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب مرجع سابق، ص 13

عقب الانتهاء اختبارات المسابقة يحسب لكل مترشح خضع للاختبار علامة على مئتين وأربعين (240) نقطة في الكتابي و أخرى على ثمانين (80) نقطة الشفوي.

كما نصت المادة 05 من هذا القرار ما يلي¹:

"يحدد وزير المالية كل سنة عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة لمسابقة الالتحاق بالمعهد"

ثانيا - سير التبرص :

1 - التكوين النظري:

حيث يمكن تلخيص سيرورة التكوين النظري و ذلك بالاعتماد على مضمون الاحكام والنصوص القانونية المعمول بها و ذلك وفق النقاط التالية :

حيث نصت مواد المرسوم التنفيذي على ما يلي² :

يتابع الطلبة دورة تكوينية اولى متخصصة لمدة سنتين تتوج بشهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق وذلك شرط الحصول على مجموع المواد المطلوبة.

وبعد الحصول على هذه الشهادة يمكن للطلبة الناجحون لهم الحرية في اختيار بين شهادة محافظ الحسابات أو شهادة الخبير المحاسب ، غير انه وفي حالة اختيار شهادة محافظ الحسابات يشترط على المتربص بمتابعة تربص مهني نظامي يخضعون عند اتمامه للامتحان النهائي ، أما فيما يخص المتربصين الذين اختاروا شهادة الخبير المحاسب فهم ملزمون باجتياز دورة تكوينية ثانية لمدة سنة واحدة.

2 - التكوين التطبيقي

بعد الحصول على شهادة الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بالنسبة لمحافظي الحسابات وشهادة الدراسات المعمقة في المحاسبة والمالية بالنسبة للخبير المحاسب تأتي مرحلة التكوين التطبيقي وتضم كل من المتربص الميداني والامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب أو شهادة محافظ الحسابات.

أ- التبرص الميداني :

بحسب ما ينص عليه طي الملحق الخاص بالقرار الوزاري المشترك الذي يحدد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ، حيث حددت مدة التبرص ب: 04 أشهر

¹ ، المادة 05، من المادة 4، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد عدد وطبيعة ومعامل برنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة

الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب مرجع سابق، ص 13 مرجع سابق ، ص 13

² المواد رقم 23، 24، 25، 26 ، المرسوم التنفيذي 288/12 ، مرجع سابق ، ص 14 .

أما فيما يخص مكان اجرائه فقد نص القرار على ما يلي :

المكان : في شركة أو مكتب الخبرة المحاسبية والمالية لكيان اقتصادي عمومي أو خاص ينشط في القطاع الاقتصادي ، اضافة الى تطرقه لقائمة المقاييس التي يتلقاها المتربص اثناء تأدية مهامه¹ .

ب- مراقبة التربص:

حسب المادة 11 من المرسوم 393-11 يؤطر المتربص مشرف يعينه المجلس الوطني للمحاسبة من بين المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل من السير المنتظم للتربص لصالح المجلس الوطني للمحاسبة.²

ويقوم المشرف على التّربص بالمهام الآتية:

- التكفل بالتّربص.
 - ضمان التلوين الدهني الأمثل للمتربص.
 - تأطير المتربص وتوجيهه و ودعمه بمجهوداته الفكرية وتحسيسه بالتزاماته المهنية
 - إعلام لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة في أجل شهر واحد بلل حالة من شأنها الاخلال بالسير العادي
 - منح المتربص كل التسهيلات للمشاركة في أعمال التكوين الضرورية لتحضير الامتحانات وكذا في الاجتماعات التي ينظمها مرقب التربص.
- وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 393-11 المؤرخ في 24/11 / 2011 الذي يحدد شروط كفاءات سير التربص. المهني في المادة 06 منه العدد الأقصى بخمسة متربصين لكل مشرف أو كل مراقب.³

ثالثا: المصادقة علي التربص:

الزم المرسوم 393-11 المتربص بإرسال تقرير خلال الشهر الذي يلي كل سداسي من تربصه يؤشره المشرف على التربص إلى لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة ويتضمن:⁴

➤ جانب يعالج الأعمال المنجزة في المكتب أو شرة الخبرة المحاسبية أو شركة محافظة الحسابات.

➤ جانب يعالج الموضوع المحدد بالاتفاق مع المشرف على التربص.

كما يجب إرفاق التقرير بشهادة المشاركة في أعمال التكوين التي ينظمها كل مجلس.

¹ ملحق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2017/03/07 الذي يحدد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ص 20 .

² المادة 09 من المرسوم التنفيذي 393/11 ، مرجع سابق ، ص 18.

³ المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 393-11 مرجع سابق ، ص 18.

⁴ المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 393-11 ، مرجع سابق ، ص 19.

وتضمنت المادة 18 من نفس المرسوم أنه يقوم المجلس الوطني للمحاسبة عند نهاية التبرص إما بتسليم شهادته نهاية التبرص التي منح بقبول المتربص في امتحانات الخبرة المحاسبية أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، أو فض تسليم نهاية شهادة التبرص أو لمدة محددة من التبرص نظر لعدم الانضباط أو عدم انتظام العمل المنجز أو المعرفة غير الكافية المكتسبة خلال التبرص، أو تقرير فترة تبرص جديدة لمدة سنة واحدة يستدعي خلالها المتربص إلى تحسين معارفه التقنية والمهنية وتعميقها.

رابعاً: الامتحان النهائي.

حسب المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 11-393 يقبل لإجراء الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات الطلبة الخبراء ومحافظو الحسابات الذين أتموا بنجاح التكوين المتخصص الذي يقدمه معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة والحاصلون على شهادته لنهاية التبرص التي يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة. يجري الامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات ويتضمن الاختبارات كتابية وشفوية وذلك بعد الحصول على ما يلي:¹

- الحصول على شهادته الدراسات العليا للمحاسبة والتدقيق بالنسبة لشهادته محافظ الحسابات.
- شهادة الدراسات العليا للمحاسبة التدقيق مضافاً إليها شهادة الدراسات العليا للمحاسبة المعمقة والمالية بالنسبة لشهادة الخبير المحاسب.
- الحصول على شهادة لنهاية التبرص التطبيقي النظامي.
- النجاح في الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات وتحصلوا على معدل عام 10/20 على أن لا تقل أي من النقطتين عن 8/20.

وقد نص المرسوم 12-288 في المادة 28 على أنه تحدد كفايات الاختبارات الامتحان النهائي الكتابية والشفوية بناء على قرار مشترك بين وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي.²

خامساً: التعليم المهني المستمر:

اهتم قانون تنظيم المهنة في الجزائر بموضوع التعليم المهني المستمر حيث نصت المادة 30 من المرسوم التنفيذي 12-288 المؤرخ في 21/07/2012 بأنه تتوج دورات التكوين والتعليم المتواصل باختبارات تقييمية تتعلق بموضع التكوين وتسمح بالحصول على شهادة يمنحها المعهد في حالة النجاح.³

¹ المادة 29 من المرسوم التنفيذي رقم 12-288 ، مرجع سابق ، ص 14.

² المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 12-288 ، مرجع سابق ، ص 14.

³ المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 12-288 ، مرجع سابق ، ص 14.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل الاول و الذي يتعلق بالتعليم المحاسبي يتبين لنا مدى الاهمية الكبيرة التي يؤديها هذا الاخير في تكوين محاسبين مؤهلين يتمتعون بكفاءة عالية ، وازدادت اهمية هذا الاخير بعد قيام الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك من خلال مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي على اصدار معايير دولية تعنى بهذا المجال ، حيث ساهمت هذه المعايير في المساهمة في توحيد طريقة العمل المعمول بها وكذا توحيد للبرامج المحاسبية المعتمدة في مختلف الجامعات ، الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى الرفع من جودة مخرجات التعليم المحاسبي وكذا قدرتهم على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة ، اضافة الى توصلنا من خلال دراسة هذا الفصل وبعد قيامنا بعملية مقارنة الى أن هناك فجوة ملاحظة بين محتوى برامج التعليم المحاسبي الدولية وبين البرامج المعتمدة في الجامعات الجزائرية ، كما تم التطرق في ختام هذا الفصل الى واقع التأهيل المحاسبي المعمول به في الجزائر ، حيث ومن خلال تقييم أولي ومبدئي لطريقة التأهيل تبين لنا مدى نجاح ونجاعة الطريق المعمول بها وذلك وفقا للنصوص و المراسيم القانونية المعمول بها في هذا المجال .

الفصل الثاني

جودة مهنة المحاسبة

تمهيد:

شهدت البيئة الخارجية للمحاسبة ومكوناتها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية... الخ تطورات مختلفة ومتسارعة فشكّلت تحديا مستمرا لمهنة المحاسبة أوجب عليها الاستجابة لمتطلباته الدائمة .

ان هذا الواقع يحتم على ممارسي المهنة المحاسبية تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية بصورة دائمة، وتأكيد التزاماتهم الأخلاقية وفق المعايير المعتمدة .

وتأكيدا لهذا الاتجاه اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين عبر مختلف مجالسه مجموعة من المعايير التعليمية والمهنية والأخلاقية من أجل رفع هذا التحدي وضمان جودة مهنة المحاسبة .

أما في الجزائر فقد تابعت مهنة المحاسبة التطورات الاقتصادية المتتالية للاقتصاد الجزائري وتحوله من اقتصاد استعماري إلى الاقتصاد الوطني المخطط ثم إلى اقتصاد السوق وحاولت باستمرار الاستجابة للمتطلبات هذه المرحل المختلفة و المتناقضة احيانا .

نحاول في هذا الفصل التطرق الى المفاهيم الأساسية لمهنة المحاسبة، وتوضيح دور التعليم المحاسبي في رفع جودتها وخاصة من خلال معايير السلوك الأخلاقي ومعيار التعليم الدولي السابع المتعلق بالتطوير المهني المستمر لممارسي المهنة، وكذلك نسلط الضوء على تطور مهنة المحاسبة في الجزائر والإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكمها وهذا وفق الخطة التالية :

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة في الجزائر.

المبحث الثاني: المتطلبات الاخلاقية وسبل تطوير مهنة المحاسبة حسب معايير الاتحاد الولي للمحاسبين .

المبحث الثالث: التنظيم المهني للمحاسبة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة في الجزائر:

تعتبر مهنة المحاسبة إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الدولي والوطني فالمعارف المحاسبية تمثل مصدر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة .

ومن هنا ظهرت الحاجة لوجود إطار نظري لمهنة المحاسبة يوفر المبادئ والاجراءات المناسبة لإعداد مرجعية كافية للمحاسبين من أجل مواجهة المتطلبات المهنية، وتوفير الحلول للمشاكل التي تواجههم، فجودة مهنة المحاسبة لا تتحقق إلا بوجود إطار مفاهيمي دقيق ومتكامل.

المطلب الأول: ماهية ومقومات جودة مهنة المحاسبة:

الفرع الأول- تعريف جودة مهنة المحاسبة واهدافها:

أولاً: مفهوم الجودة:

يعتبر مصطلح الجودة من المصطلحات الحديثة فقد ظهر في الربع الأخير من القرن العشرين وتطور مفهومه مع تطور علم الإدارة وظهور الشركات الكبرى وازدياد المنافسة وصارت له أبعاد جديدة ومتشعبة. ولقد جرت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم للجودة إلا أن القليل منها فرض نفسه على الفكر الإداري لما اتصف به من موضوعية وتعبير دقيق عن المفهوم ونورد بعضها¹:

➤ تعريف معهد الجودة الأمريكي: «هي أداء العمل الصحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء».

➤ تعريف أرمان فنجوم 1956: «هي الرضى التام للعميل»

➤ تعريف كروسي 1979: "هي المطابقة مع المتطلبات"، فكلمة كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل، كلما كان المنتج ذو نوعية جيدة.

➤ تعريف هيئة المواصفة الدولية 9000 – 2005 "هي تلبية مجموعة من الخصائص الكامنة في المنتج لمتطلبات العميل"

➤ تعريف معهد المقاييس البريطاني: «إن إدارة الجودة هي فلسفة إدارية تشمل كافة نشاطات المنظمة ,من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات العميل والمجتمع وتحقيق أهداف المنظمة كذلك بأكفأ الطرق وأقلها تكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل لطاقت جميع العاملين بدافع مستمر للتطوير»².

¹ - عبد العزيز عبد العال زكي ، إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات ، أطروحة دكتوراه، الجامعة الافتراضية بالملكة المتحدة، المملكة المتحدة، سنة 2010، ص 7.

² - المرجع نفسه . ص 09

نلاحظ من خلال هذه التعريفات أن الجودة لا تقتزن فقط بالمنتج بل تتعداه إلى جودة الخدمة وجودة المنظمة وجودة النظام وجودة الأشخاص... الخ؛ كما أنها تعني التعبير عن حاجيات العملاء الضمنية والمعلنة وترجمتها إلى مجموعة من المتطلبات الكمية والكيفية لتكون موجودة في خصائص الكيان¹.

إن مبدأ إدارة الجودة الشامل يمثل التطور الحديث لمبدأ الجودة فهو يحتم على الكيان تأسيس هيكل تنظيمي فعال وقابل للتجديد يركز على مشاركة الفريق من خلال توزيع المسؤوليات والصلاحيات على الأفراد وتشجيعهم على المساهمة في وضع الأهداف واتخاذ القرارات، مع إيضاح الإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل ومتابعته وفحص كل مدخلات الكيان ومخرجاته إذ أن هذا المبدأ يقتضي منع حدوث الأخطاء والوقاية منها وليس فقط اكتشافها، وهذا من أجل تحقيق أهداف الكيان بأقل التكاليف².

ثانيا: تعريف مهنة المحاسبة:

إن تعريف مهنة المحاسبة يتطور بالتوازي مع تطورها الوظيفي الذي شهد تحولا من نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات، ومن أبرز مظاهر هذه التطور الوظيفي هو تفرعها إلى فروع متعددة يختص كل منها بوظيفة محددة مثل: المحاسبة المالية - المحاسبة الإدارية - محاسبة التكاليف - التدقيق - المحاسبة الحكومية.

ففي سنة 1941 عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)

"American Accounting Association"

في أحد تقاريرها بأنها³: «فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج المترتبة عنها»

وبهذا التعريف تم وصف المحاسبة كونها:

1- مهنة تتم مزاولتها.

2- نظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية في المنشأة ثم تفسير النتائج المترتبة عنها.

وفي سنة 1966 قدمت "AAA" تعريفا جديدا للمحاسبة وهو: «تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي القوائم المالية من تكوين رأي مستنير، واتخاذ القرارات اللازمة»

¹ - منصف ملوك - أثر اشهاد الجودة على المؤسسات الجزائرية (حالة المواصفة ISO 9001 (2000) - مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس - سطيف - سنة 2010 - صفحة 4 - 5 بتصرف.

² - عبد العزيز عبد العال زكي - مرجع اعلاه - بتصرف - ص 7، 8، 9.

³ - وليد ناجي الخيالي - نظرية المحاسبة - الأكاديمية العربية بالدنمارك - الدنمارك - سنة 2007 - صفحة 17.

وهذا التعريف نقل المحاسبة من القضايا والمسائل الاجرائية لأحداث سابقة إلى مسائل واجراءات تنص على الأهداف التي يجب أن تعمل القوائم المالية على تحقيقها¹.

كما أخذ «المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA» American Institute of Certified Accountants بهذا الاتجاه عام 1970 وأضاف «إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة يجب أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي ترشيد عملية الاختيار» وهذا التعريف يؤكد على طبيعة المعلومات المحاسبية والآثار الناتجة عنها.

وفي سنة 1975 قدم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA تعريفا جديدا حدد الهدف من المحاسبة وهو: «توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وأنه إذا تم توفيرها ستحقق مزيدا من الرفاه الاجتماعي»².

ووسع هذا التعريف من اهتمامات مهنة المحاسب فلم تعد محصورة في نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليها، بل تجاوزتها إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المنشأة على البيئة التي تعمل فيها وبذلك نشأ فرع جديد من فروع المحاسبة وهو: محاسبة المسؤولية الاجتماعية³.

ثالثا: جودة مهنة المحاسبة:

بناء على ما سبق يقدم الطلبة المفهوم التالي لجودة مهنة المحاسبة وهو:

تلبية حاجيات و متطلبات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية ، بالشكل الذي يتطابق مع توقعاتهم ويكون لديهم رأيا مستنيرا يمكنهم من اتخاذ قرارات مناسبة بغية تحقيق رفاههم الاقتصادي الخاص وهو ما يحقق مزيدا من الرفاه الاقتصادي لكامل المجتمع.

أما الجودة الشاملة لمهنة المحاسبة فتحتم ان تكون جميع عمليات تحديد وتسجيل وقياس وتحليل وتوصيل المعلومة المحاسبية وفق معايير محاسبية عالية الجودة، ويشرف على تنفيذها ممارسون مؤهلون فنيا وتقنيا وملتزمون بأخلاقيات مهنية عالية الجودة، وهذا من اجل تحقيق أهداف مهنة المحاسبة في خدمة العملاء ، أصحاب العمل والجمهور. دون الوقوع في اخطاء إجرائية أو تحليلية أو في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، بأحسن مردود ممكن وبأقل التكاليف.

¹ - يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)، الطبعة 2 سنة 2014 ، صفحة 3.

² - المرجع نفسه، ص3.

³ - وليد ناجي ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 18.

رابعاً: أهداف مهنة المحاسبة:

من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمهنة المحاسبة يجب تأسيس هيئات مهنية تعمل على حماية المصلحة العامة في كافة الأمور المتعلقة بالمهنة وضع المعايير المهنية، وتمثيل مهنة المحاسبة، وتذكر فيما يلي الأهداف العريضة للمهنة¹:

- 1- حماية المصلحة العامة من خلال التزام أعضائها بأعلى درجة من معايير سلوك وآداب المهنة؛
- 2- السعي للحصول على اعتراف الجمهور بسلسلة الخدمات الواسعة التي تقدمها مهنة المحاسبة؛
- 3- تطوير وزيادة معارف ومهارات وكفاءات أعضاء المهنة والطلاب والمحافظة عليها؛
- 4- ترقية وحماية أهداف استمرارية الهيئة والمهنة؛
- 5- المحافظة على الحقوق القانونية لأعضاء المهنة؛
- 6- التأكد من الاستقلال المهني للمحاسبين بغض النظر عن الصفة التي يعملون بها؛
- 7- تطوير المحاسبة النظرية والعملية من كافة أوجهها؛
- 8- تحديد معايير التأهل لعضوية المهنة؛
- 9- التطوير والمحافظة على علاقات عمل فعالة مع الحكومة وهيئات المحاسبة الأخرى الوطنية والإقليمية والدولية؛
- 10- التأكد من حصول الأعضاء على الارشادات الضرورية الفنية والإرشادات المتعلقة بآداب المهنة التي تمكنهم من

استيفاء احتياجات المجتمع في المجالات التي لديهم فيها خبرات ومعارف تخصصية.

الفرع الثاني - مقومات جودة مهنة المحاسبة:

سنعرض لأهم مقومات مهنة المحاسبة وأكثرها تأثيراً في كفاءة المحاسبين وفي جودة مهنة المحاسبة وهي الإطار الفكري للمحاسبة، المعايير المحاسبية والرقابية، قواعد سلوك وآداب المهنة والتعليم المحاسبي².

أولاً: الإطار الفكري للمحاسبة:

ينظر إلى الإطار الفكري للمحاسبة بأنه يمثل نظاماً متكاملاً من الأهداف والأسس المتسقة والتي يتم بموجبها إعداد معايير متناسقة لوصف طبيعة ومهام ومحددات المحاسبة. فضلاً عن ذلك فإن إعداده يتم في شكل

¹ - الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، تأسيس وتطوير هيئة محاسبة مهنية ، الطبعة الثانية ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2007 ، صفحة 15 ، 16.

² عبد الله سليمان بن صالح ، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، المؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد ، جمهورية العراق ، 16-17 أبريل 2014 صفحة 06.

مجموعة من الافتراضات والمفاهيم والمبادئ التي تمثل إطاراً فكرياً مرجعياً يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية، واستخدامه مرشداً في تطوير التطبيقات المحاسبية، وتحديد السياسات والطرق المحاسبية الواجبة التطبيق للقياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية .

ويتكون الإطار الفكري للمحاسبة من ثلاث مستويات تتمثل فيما يلي¹:

الأول: يتمثل بالأهداف الأساسية للمحاسبة، ويختص بتحديد ماهية وأهداف وأغراض المحاسبة.

الثاني: يتمثل بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة، ويهتم بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية، والتعاريف لاسيما بعناصر القوائم المالية .

الثالث: يتمثل بمفاهيم القياس والتحقق، وتشمل كل من الفروض والمبادئ المحاسبية، وكذلك القيود المفروضة على الممارسة المحاسبية .

ووفق وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية فإن أهمية وجود إطار فكري للمحاسبة تعود للاعتبارات التالية²:

- إن وجود هيكل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية يمكن من إعداد معايير وإجراءات محاسبية متناسقة.
- يساعد على إيجاد الحلول العملية للمشاكل التطبيقية المستحدثة التي تواجه المحاسب.
- يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في موضوعية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وزيادة القدرة على تفسيرها وتحليلها.
- يؤدي إلى إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة، ما دامت تعد وفقاً لمعايير وأسس متماثلة متعارف عليها.

ثانياً: المعايير المحاسبية والرقابية:

1- المعايير المحاسبية:

تعدُّ المحاسبة الأداة الرئيسية لإنتاج التقارير المالية عن أعمال المنشآت على اختلاف أنواعها والتي يستند إليها المستفيدين على اختلاف فئاته في اتخاذ قراراتهم الصائبة. لذلك فإن المعايير المحاسبية التي تعد على أساسها التقارير المالية يجب أن ينظر إليها كقضية إستراتيجية تهم المجتمع ككل وذلك لما يترتب عليها من آثار محتملة على قرارات الأطراف التي تستخدم تلك التقارير في اتخاذ قراراتها.

¹ جابر حسين المنصوري - عماد عبد الستار المشكور - مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية - مجلة الإدارة والاقتصاد/كربلاء - <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=44126> - سنة 2012 - صفحة 5.

² جابر حسين المنصوري - عماد عبد الستار المشكور مرجع سبق ذكره صفحة 5

ومن هنا كان الاهتمام العالمي والمحلي على حد سواء بوضع قواعد ومعايير لتنظيم العمل المحاسبي ومخرجاته بما يحقق العدالة والشفافية والمقارنة¹.

2- معايير التدقيق:

- وهي تتمثل في مجموعة القواعد والمبادئ الأساسية الواجب إتباعها عند القيام بعملية المراجعة وتعتبر هذه المعايير بمثابة مقاييس لتقييم كفاءة المراجع ونوعية العمل الذي يقوم به .وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام:
- المعايير العامة: وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي للمراجع.
 - معايير العمل الميداني: وهي تتمثل في مجموعة المعايير التي تحكم أداء أعمال المراجعة الميدانية.
 - معايير التقارير : وهي مجموعة المعايير المتعلقة بكيفية إعداد التقرير النهائي².

ثالثا: قواعد سلوك وآداب المهنة:

تعد قواعد سلوك وآداب المهنة مجموعة من المبادئ التي تمثل القيم الأخلاقية والتي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء.

وترتبط قواعد السلوك المهني بعلاقة ارتباط مع المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المهنية ويكمل أحدهما الآخر، فما يرد إجمالاً في معايير التدقيق مثل موضوع الاستقلال تضع له قواعد وسلوك وآداب المهنة أحكاماً تفصيلية³.

رابعا: التعليم المحاسبي:

وهي تشكل مجموعة البرامج المخططة التي تعني بالتأهيل المهني للمحاسب والمراجع وتدريبه وبرامج التعليم المستمر للارتقاء بالمستوى العام للأداء المهني والخدمات المقدمة⁴.

وبناء على ذلك فإنه لا بد من التعاون والتنسيق بين التعميم المحاسبي ومهنة المحاسبة من أجل إثراء المصادر الطبيعية للمجتمع وتحقيق الجودة المنشودة من كليهما.

¹ بونعجة سحنون ، بوفليح نبيل ، الآثار المتوقعة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC) على سوق الخدمات المحاسبة في ظل سياسات إصلاح المهن المحاسبية في الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد 19 جانفي 2018 ، ص 24 .

² بونعجة سحنون ، بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 24.

³ عبد الله سليمان بن صالح ، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره ، بتصرف ، ص 08

⁴ بونعجة سحنون ، بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 24.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مهنة المحاسبة في الجزائر:

نشأت مهنة المحاسبة وتطورت نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المتمثلة في تقديم البيانات المالية إلى جهات متعددة¹.

الفرع الأول: نشأة مهنة المحاسبة

يذكر بعض الكتاب أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية ترجع إلى عهد الآشوريين سنة 3500 قبل الميلاد وذلك حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب على صورة ماشية أو أحجار كريمة الخ؛ كما احتفظ المصريون القدامى بسجلات توضح كميات ونوعية المحاصيل الزراعية التي كانت ترد إلى خزائن الدولة².

وفي القرون الوسطى وظهرت المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة لقياس هذه المعاملات بدأت المحاسبة بتسجيل العمليات المالية العديدة في الدفاتر لحاجة أصحاب المشروع إلى سجل منظم لجميع العمليات يساعدهم في قياس مسؤولية الأشخاص القائمين على إدارة أموالهم، وفي تحديد علاقة المشروع بالغير ممن يتعاملون معهم، كذلك يمكنهم من استخراج حركة أموالهم من ربح أو خسارة خلال فترة معينة.

وبعد الثورة الصناعية تطورت الوحدات الإنتاجية وتكونت شركات المساهمة للقيام باستثمار رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة، وتميزت هذه الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة، وتعددت العملية الإنتاجية وبالتالي صعوبة وتعدد الوظيفة الإدارية واستجابة لهذا الوضع لم تعد المحاسبة وسيلة لخدمة أصحاب المشروع فقط، بل أصبحت وسيلة لخدمة الإدارة وامدادها بالبيانات التفصيلية من أجل مساعدتها في الرقابة على المشروع واتخاذ القرارات اللازمة.

أما في القرن العشرين وبعد التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وزيادة المنافسة بين المشروعات المختلفة لتقديم السلع والخدمات لإشباع رغبات الأفراد اللائحة وزيادة حاجة المستثمرين الخارجيين للبيانات المحاسبية من أجل توجيه أموالهم نحو الاستثمارات المربحة والأمانة زادت الحاجة إلى خدمات المحاسب، وأصبحت المحاسبة وسيلة لقياس كفاءة الإدارة وبالتالي وسيلة لخدمة المجتمع بصفة عامة³.

¹ - سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية ، دار الراجية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 19.

² - خيام محمد كامل مدوخ ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2014 ، ص 13.

³ - سيد عطا الله السيد ، مرجع سابق، بتصرف، ص 19 ، 20.

الفرع الثاني: تطور مهنة المحاسبة في الجزائر

أولاً: مرحلة 1962 – 1971:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنباً لحصول الفراغ في مختلف جوانب الحياة العامة، أصدرت الحكومة الجزائرية القانون الأساسي 157 بتاريخ 1962/12/31 والذي يمدد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية وفي هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في "المخطط المحاسبي العام" PCG وكان هذا الإطار كافياً للاستجابة لمتطلبات المرحلة.

في أواخر هذه الفترة بدأت الحكومة عمليات تأميم واسعة في عدة قطاعات فكان لابد من إيجاد مرجعية محاسبية تترجم هذا التطور في الاقتصاد وخاصة التغير في المفاهيم وطرق التسيير المترتبة عن التوجه الاقتصادي الجديد¹.

ثانياً: مرحلة 1971 – 2010:

في هذه المرحلة عرفت مهنة المحاسبة تنظيماً أول مرة بتاريخ 1971/12/29 وصدر الأمر 71-82 والمتعلق بمهنة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين.

وبموجب هذا الأمر تأسس المجلس الأعلى للمحاسبة تحت وصاية وزير المالية، وتمثلت مهامه في:

أ- إعداد "المخطط المحاسبي الوطني"

ب- تسيير مهام الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين

أما مهنة محافظ الحسابات لدى المؤسسات العمومية فكانت مسندة إلى "المفتشية العامة للمالية".

وبتاريخ 1991/04/23 صدر المرسوم التنفيذي رقم 91-08 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب والمحاسب

المعتمد ومحافظ الحسابات وجمع الأسلاك المهنية الثلاث في هيئة واحدة مستقلة سميت بـ «المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين»².

¹ - مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 10، سنة 2008، ص 191.

² فيروز خويلدات وآخرون، واقع مهنة محاسبة في الجزائر بين التحولات والتحديات "دراسة ميدانية على عينة من الممارسين والمهتمين بالمهنة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 07/ سنة 2015، ص 60.

وعرفت المهنة خلال هذه الفترة العديد من المشاكل أهمها¹:

- 1- ضعف تأهيل المهنيين نتيجة غياب سياسة تكوين فعالة ؛
- 2- عدم تنظيم مسابقة الدخول للمهنة لأكثر من 10 سنوات؛
- 3- الضغوط التنافسية الكبيرة نتيجة لدخول خبرات محاسبية أجنبية للسوق الجزائرية؛
- 4- فشل "المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين" في أداء مهامها، وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائرية، وهذا ناتج عن عدة أسباب أهمها سوء العلاقة بينها وبين "المجلس الوطني للمحاسبة" وغيابها الشبه الكلي عن الهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IASB. IFAC.

ثالثا: مرحلة ما بعد 2010

حاولت الحكومة الجزائرية خلال هذه المرحلة إصلاح الوضع المتدهور فأصدرت بتاريخ: 2010/06/29 القانون 01-10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي أعاد تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر مع تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وتحديد هيكلية المنظمات المهنية من خلال تفكيك "المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين" إلى ثلاث منظمات مهنية ونقل صلاحيتها إلى وزارة المالية.

وقد مكن القانون 01-10 وزارة المالية في استعادة الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون 08/91 وأهمها²:

- 1- منح اعتماد ممارسة المهنة؛
- 2- مراقبة النوعية والتقنية للممارسة المهنة ؛
- 3- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية.

¹ - مداني بن بلغيث وفريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، مداخلة الملتقى العالمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، جامعة ورقلة، يومي (29 و30/11/2011) ، ص 5.

² - المادة 4، قنون 01-10، الجريدة الرسمية ، عدد 42 وصادرة في 2010/07/11 ، صفحة 4.

المبحث الثاني: أخلاقيات مهنة المحاسبة وسبل تطويرها حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين

أكدت الأدبيات المحاسبية على أن يتلقى مستخدمو القوائم المالية خدمات محاسبية تنطوي على الكفاءة المهنية ومبنية على التطورات الجارية بالممارسات والتشريعات والتقنية . كما يجب أن تكون هذه الخدمات وفقاً للمعايير المحاسبية .

ولأجل استيفاء هذه المتطلبات قام الاتحاد الدولي للمحاسبين ومن خلال مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. وكذلك مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية بإصدار قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين ومعايير التعليم المحاسبي الدولية، ويشار إلى أن هذين المجلسين ضمن مجموعة من المجالس الأخرى التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين وتهدف إلى وضع معايير عالية الجودة ومعترف بها دولياً كوسيلة لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المستثمرون وغيرهم من الأطراف المعنية¹

المطلب الأول: أخلاقيات مهنة المحاسبة حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين:

الفرع الأول: مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة والهدف منها:

أولاً: مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة:

تعد أخلاقيات مهنة المحاسبة دراسة فرعية لدراسة الأخلاقيات بصفة عامة , وليس هناك تعريف محدد لمصطلح الأخلاقيات فالبعض عرفه على أنه دلالة على معايير مقبولة بالإجماع تفسر السلوكيات الخاصة بالتعامل أو المهنة أو التجارة أو التخصص .²

1- **تعريف أخلاقيات المهنة:** هي وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية, وبأنها بيان بالمعايير المثالية لمهنة من المهن تتبناها جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية .³

2- **تعريف أخلاقيات مهنة المحاسبة :** هي مجموعة من القواعد والاصول المتعارف عليها عند أصحاب مهنة المحاسبة والتي تستلزم من المحاسب سلوكاً مهنيًا معيناً يقوم على الالتزام ، وذلك من أجل المحافظة على مهنة المحاسبة وشرفها لان الإخلال بهذه القواعد خروج عن مهنة المحاسبة⁴ .

¹ الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين ، ترجمة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالأردن، سنة 2010، ص 02.

² طه احمد حسين اردبني، التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85 ، سنة 2007، ص 157

³ ابو بكر محمد الهواش ، نحو ميثاق أخلاقي لمهنة معلومات في الوطن العربي، مجلة الشارقة ، العدد 1 ، سنة 2005 . ص 191 .

⁴ طه احمد حسين اردبني ، مرجع سابق، ص 158.

ثانيا- اهداف قواعد السلوك المهني :

وتهدف قواعد السلوك المهني الى ما يلي¹ :

- رفع مستوى المهنة والمحافظة على كرامتها ؛
- تدعيم التقدم الذي أحرزته المهنة بين غيرها من المهن الأخرى ؛
- تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المادية والمعنوية ؛
- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والاحكام التي وضعها المشرع لتوفير الكفاية في التأهيل العلمي والعملية للمحاسب وحياده في عمله ؛
- بث الطمأنينة والثقة في نفوس الجمهور المعني بخدمات المحاسبين بانهم سيحافظون فيها يقدمونه من خدمات وما يؤدونه من اعمال توكل اليهم على الالتزام بمعايير فنية ومستويات علمية ومهنية رفيعة .

الفرع الثاني: قواعد السلوك الاخلاقي عند الاتحاد الدولي للمحاسبين :

تقع على مهنة المحاسبة مسؤولية حماية المصلحة العامة للجمهور والعملاء , ولذلك شكل " مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين " مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية " من اجل إصدار معايير عالية المستوى للسلوك الأخلاقي ومعايير اخلاقية عالية الجودة . لا يجوز لممارسي المهنة تطبيق معايير اقل صرامة منها . ان قواعد السلوك وآداب المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين مبنية على خمسة مبادئ² :

- 1- النزاهة : ان يكون امينا وصادقا في جميع العلاقات المهنية والتجارية؛
- 2- الموضوعية : الا يسمح بالتحيز او تضارب المصالح او التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية؛
- 3- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة : ان يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية والمستوى المطلوب للفئات ان يستلم العميل خدمات مهنية ذات جودة ومبنية على التطورات الحالية في التشريعات والأساليب، وان يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفق للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها ؛
- 4- السرية : ان يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية ، وينبغي عدم الافصاح عن هذه المعلومات لأي طرف آخر دون تفويض صحيح ومحدد ، الا ان كان هناك حق او واجب قانوني او مهني بالإفصاح عنها ، كما يجب الا تستخدم هذه المعلومات للمنفعة الشخصية للمحاسب او اي اطراف اخرى .

¹ وليد زكريا صيام ، محمود فؤاد فارس ، مدى التزام مرجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، عدد2 ، سنة، 2006 ص 206 .

² الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين ، مرجع سابق ، ص 10

5- السلوك المهني : ان يلتزم المحاسب بالقوانين والأنظمة ذات الصلة ويتجنب اي عمل يسيء الى سمعة المهنة.

المطلب الثاني: التطوير المهني المستمر لمهنة المحاسبة حسب معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين:

الفرع الأول: التزامات المحاسب المهني بموجب معيار التعليم الدولي السابع IES 7:

من أجل إنشاء ومتابعة عملية تعليم مستمرة توجه نحو المحافظة على كفاءة المهنيين وتطويرها اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 2012 معيار التعليم الدولي السابع IES7 بعنوان التطوير المهني المستمر والذي يقدم التعريفات الأساسية التالية¹

1. تعريف المحاسب المهني : " وهو الفرد الذي يحقق ويظهر و يواصل تطوير الكفاءة المهنية لأداء دور مهم في مهنة المحاسبة، والمطالب بالامتثال لقانون أخلاقيات المهنة حسب توجيهات المنظمة المهنية للمحاسبة، أو السلطة القانونية التي لها الحق في ممارسة مهنة المحاسبة.

2. تعريف الكفاءة المهنية : " وهي القدرة على القيام بالأدوار وأداء الأعمال وفقا لمعايير محددة"

3. التعريف التطور المهني المستمر: " وهو نشاط تعليمي لتطوير قدرات المحاسب المهني والمحافظة عليها بما يمكنه من العمل بكفاءة داخل بيئة عمله"²

كما أكد هذا المعيار على ان كل محاسب يعد مسؤولا عن المحافظة على كفاءته المهنية وتطويرها من خلال تنفيذ أنشطة التطوير المهني المستمر الملائمة لعمله ومسؤولياته المهنية. وهذا في اطار التزاماته بالمتطلبات التي تحددها هيئة المحاسبة المهنية التي ينتمي إليها.

ويحقق الالتزام بالتطوير المهني المستمر طمأنة وثقة الجمهور في ما تقدمه مهنة المحاسبة من خدمات؛ كما أن الشهادة المهنية الممنوحة للمحاسبين المهنيين لا تعكس مسايرتهم للتغيرات المستمرة في بيئة العمل(تطورات تكنولوجية، قانونية .. الخ) وفي توجهاتهم المهنية ، ولهذا يجب عليهم الالتزام بتنفيذ أنشطة التطوير المهني المناسبة ليكونوا قادرين على الوفاء بمتطلبات أدوارهم . الأمر الذي سيؤثر على سمعتهم ومكانتهم ما يقود في النهاية الى ثقة الجمهور في أداء وجودة مهنة المحاسبة.³

¹ علي صوشة مارية، تطوير تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتعليم IES 7، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية، جامعة المسيلة، عدد 18، سنة 2017، ص 134.

² IFAC تأسيس وتطوير هيئة محاسبة ، مرجع سابق، ص 105

³ علي صوشة مارية ، مرجع سلف ذكره، ص134. بتصرف.

الفرع الثاني: التزامات الهيئات المهنية بموجب معيار التعليم الدولي السابع IES 7

ألزم معيار التطوير المهني المستمر الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة لتحقيق عدد من العمليات المتعلقة بالتطوير المهني للمحاسبة تحقيق عدد من العمليات المتعلقة بالتطوير المهني للمحاسبين المهنيين موضحا ان تحقيق هذا العمليات من شأنه أن يضمن جودة مهنة المحاسبة . وهذه الالتزامات هي¹:

- تعزيز الالتزام بالتعلم مدى الحياة بين محاسبين المهنيين؛
 - تيسير الوصول إلى فرص ومواد التنمية المهنية المستمرة لأعضائه ؛
 - مراقبة وانفاذ التطوير والمستمر وصيانة الكفاءة المهنية للمحاسبين المهنيين.
- أوجب معيار التطوير المهني المستمر على الهيئات المهنية متابعة التزاماتها عن طريق ثلاث عمليات هي: القياس والرقابة والامتثال.

1. القياس : وهو قياس مدى التزام اعضاءها بتحقيق مطالبها بالنسبة لأنشطة التطوير المستمر.
2. الرقابة: متابعة التزام الاعضاء بما حدد من أنشطة التطوير المهني المستمر. ومثل هذه العملية تقوم على الزامهم بتقديم عدد من العناصر بشكل دوري مثل تقديم تصريح يؤكد امتثالهم أي متطلبات خاصة محددة لتطوير المهني المستمر.
3. الامتثال: يتوجب على الهيئات ربط حالات عدم امتثال اعضاءها لمتطلبات التطوير المهني بعقوبات ملائمة.

¹ مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية P،88 IASSB-IES7- 2014 –Edition 2015.

المبحث الثالث: التنظيم المهني لمهنة المحاسبة

بعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر واعتمادها نظام اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط خضعت مهنة المحاسبة الى العديد من الاصلاحات تمثلت في :

- اعتماد النظام المحاسبي المالي SCF بدل المخطط المحاسبي الوطني PCN.
- تأسيس مجلس المحاسبة الوطني وشرافه على مهنة المحاسبة
- إعادة تنظيم مهنة المحاسبة .

وبغية تمكين هذه الاصلاحات اصدرت الحكومات الجزائر مجموعة من التشريعات والنصوص القانونية نحاول ابراز اهم عناصرها .

المطلب الأول: تطبيق النظام المحاسبي المالي

أسست الحكومة الجزائرية للنظام المحاسبي المالي SCF بتاريخ 2007/11/25 بإصدار القانون رقم 11-07 والذين جاء استجابة لمتطلبات المرحلة وعجز المخطط المحاسبي الوطني على تلبيتها ونعرض هنا أهم عناصر هذا النظام.

الفرع الأول: التعريف والإطار التصوري والمصادر التنظيمية للنظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي:

يدعى النظام المحاسبي المالي في صلب نص القانون 11-07 بالمحاسبة المالية وتعرفه المادة الثانية كما يلي: «هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقسيمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية»¹.

ثانيا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

يشكل الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي دليلا لأعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل². ويعرف الإطار التصوري:

1- مجال التطبيق ؛

2- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية ؛

¹ - المادتين 01 و 02 قانون 11-07، الجريدة الرسمية عدد 74 بتاريخ 2017/11/25 ، ص 3.

² - المادة 07 ، قانون 11-07، مرجع سابق ، ص 4.

3- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء .

ثالثا: المصادر التنظيمية للنظام المحاسبي المالي:

من أجل أن تبين الحكومة شروط وكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي أصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات وهي كالاتي¹:

- القانون رقم 07-11 بتاريخ 25/11/2007 والمتضمن للنظام المحاسبي المالي؛
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11؛
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 بتاريخ 07/04/2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- القرار رقم 71 بتاريخ 26/07/2008 الذي يحدد قواعد التقويم والإدراج ومحتوى عرض الكشوف المالية - ومدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- القرار رقم 72 بتاريخ 26/07/2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين وأنشطة الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة؛
- تعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29/10/2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي؛
- الملاحظة رقم 01 بتاريخ 19/06/2010 المتعلقة بطرق تطبيق التعليمة رقم 02؛
- اشعار رقم 3/20423 بتاريخ 23/04/2013 المتعلق بكيفية حساب منافع المستخدمين؛
- اشعار رقم 4/100621 المؤرخ 10/06/2014 المتعلق بالضرائب المؤجلة .

الفرع الثاني: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي

أولا: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها²:

➤ يتركز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

¹ - عبد الله بن صالح - أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإصلاح المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 196.

² - ناصر مراد - النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، دراسة مقارنة، الملتقى الدولي حول SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية أيام 17 و18/01/2010 بجامعة الوادي ، ص4.

- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات، وتقييمها وإعداد القوائم المالية، ما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من اجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى¹:

- 1- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية ؛
- 2- الاستفادة من تجربة الدول المتقدمة في تطبيق هذا النظام ؛
- 3- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر وتجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية ؛
- 4- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- 5- محاولة جعل الوثائق المحاسبية والمالية في الجزائر وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- 6- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- 7- التمكين من القابلية للمقارنة في المؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستوى الوطني والدولي؛
- 8- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- 9- ترقية التعليم المحاسبي بما يوافق معايير التعليم الدولي؛
- 10- تسجيل مجموع تعاملات المؤسسة بطريقة موثوق بها، وشاملة كي تمكنها من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية ؛
- 11- تمكين تسجيل وعرض البيانات المحاسبية باستخدام الوسائل التكنولوجية من أجل رفع الجودة وخفض التكاليف.

¹ - كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/ IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 06 سنة 2009 ، بتصرف ، ص 292، 293، 294.

المطلب الثاني: المجلس الوطني للمحاسبة

الفرع الأول: الإطار القانوني ومهام المجلس الوطني للمحاسبة

أولاً: الإطار القانوني للمجلس الوطني للمحاسبة

تأسس المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 بتاريخ 25/09/1996 وقد كانت له صفة استشارية ذات طابع وزاري ومهني مشترك، ويخضع لسلطة وزير المالية ويقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها¹. وبعد صدور القانون 01-10 بتاريخ 29/06/2010 ثم تحديث الإطار العام للمجلس وتولى مهام الاعتماد والتقييم المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية². كما استحدث القانون 01-10 لجان متساوية الأعضاء لدى المجلس وهي³:

➤ لجنة تقييس الممارسات المحاسبية؛

➤ لجنة الاعتماد؛

➤ لجنة التكوين؛

➤ لجنة الانضباط والتحكيم؛

➤ لجنة مراقبة النوعية .

وحدد المرسوم التنفيذي رقم 11-24 بتاريخ 27/01/2011 تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره وتشكيلة وصلاحيات اللجان الاستشارية الأعضاء التابعة له⁴.

ثانياً: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

1- مهام الاعتماد:

يمارس المجلس بعنوان الاعتماد المهام التالية⁵:

- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ؛

- تقييم صلاحية إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 96/318 بتاريخ 25/09/1996 جريدة رسمية عدد 53 بتاريخ 3/09/1996 ص 18.

² - المادة 4 قانون 01-10 بتاريخ 29/06/2010، جريدة رسمية رقم 42 بتاريخ 11/07/2010، ص 4.

³ - المادة 5، قانون 01-10، مرجع سابق، ص 4.

⁴ - المادة 1 مرسوم تنفيذي رقم 11-24 بتاريخ 27/01/2011، الجريدة الرسمية عدد 07، بتاريخ 02/02/2011، ص 4.

⁵ - المادة 10 مرسوم تنفيذي رقم 11-24، مرجع سابق، ص 5.

- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول؛
- استقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهني والفصل فيها ؛
- استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة .

2- مهام التقييس المحاسبي:

يمارس المجلس بعنوان التقييس المهام التالية¹:

- جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها؛
- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الاجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وابداء الرأي فيها، وتقديم التوصيات بشأنها؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية التدقيق؛
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي؛
- تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

3- متابعة المهن المحاسبية:

ويمارس المجلس تحت هذا العنوان المهام التالية²:

- المساهمة في ترقية المهن المحاسبة؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
- متابعة تطوير المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي؛
- متابعة وضمان تحسين العناية المهنية ؛
- اجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها ؛
- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين؛
- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة ادخال قواعد محاسبية جديدة؛

¹ - المادة 11 مرسوم تنفيذي 11-24 ،مرجع سابق، ص5.

² - المادة 12 مرسوم تنفيذي 11-24 مرجع سابق ، ص6.

- القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

الفرع الثاني: اللجان متساوية الأعضاء التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة:

تطبيقاً لأحكام المادة 5 من القانون 10-01 تنشأ لدى المجلس اللجان المتساوية الأعضاء التالية:

أولاً- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية:

وتتولى هذه اللجنة المهام التالية¹:

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
- تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للالتزام القانوني لمسك المحاسبة؛
- إنجاز كل الدراسات والتحليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الاجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية.

1- لجنة الاعتماد:

وتتولى المهام التالية²:

- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد؛
- تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ضمان تسيير طلبات الاعتماد؛
- تحضير ملفات الاعتماد؛
- ضمان متابعة ونشر جداول المهنيين المعتمدين.

¹ - المادة 18 مرسوم تنفيذي 11.24 ، مرجع سابق، ص 6.

² - المادة 19 مرسوم تنفيذي 11.24 ، مرجع سابق، ص 6.

2- لجنة التكوين:

تتولى لجنة التكوين المهام الآتية¹:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- دراسة ملفات المشاركة في التبرصات؛
- ضمان المتابعة الدائمة للتبرصات؛
- توجيه المترشحين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة؛
- تسليم شهادة نهاية التبرص؛
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- التعاون مع هياكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛
- المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين؛
- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهنيي المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والتدقيق.

3- لجنة الانضباط والتحكيم:

وتمارس المهام التالية²:

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو اختلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛
- ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن؛
- ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين .

¹ - المادة 20 مرسوم تنفيذي 11-24 - مرجع سابق - ص 6.

² - المادة 21 مرسوم تنفيذي 11-24 - مرجع سابق - ص 7.

4- لجنة مراقبة النوعية:

وتمارس المهام التالية¹:

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهنيي المحاسبة؛
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية؛
- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية لأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

المطلب الثالث: تنظيم مهنة المحاسبة حسب القانون 01-10

يهدف القانون 01-10 إلى تحديد شروط وكيفية ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد² وقد قسمه المشرع إلى 12 فصلا ونحاول إبراز أهم عناصره.

الفرع الأول: احكام ممارسة المهن المحاسبية

نتطرق الى اهم الاحكام الواردة في القانون 01-10

أولاً- أحكام عامة:

- ضرورة التزام ممارسي المهن المحاسبية الثلاث بالأحكام القانونية المعمول بها والتي تحكم مهنة المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة المهنة بكل استقلالية ونزاهة³.
- انشاء المجلس الوطني للمحاسبة وتحديد مهامه وتشكيلته وتسمية اللجان المتساوية الأعضاء التابعة له⁴.

¹ - المادة 22 مرسوم تنفيذي 11-24 ، مرجع سابق ، ص 7.

² - المادة 1. قانون 01-10 ، مرجع سابق، ص 4.

³ - المادة 3. قانون 01-10 ، مرجع سابق، ص 4.

⁴ - المادتين 4 و 5 قانون 01-10 ، مرجع سابق، ص 4.

- صيغة اليمين الذي يلقيه المهنيون قبل مزاولة أعمالهم وهي بالعبرة التالية: «أقسم بالله العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام، وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي، وأن أكتسب سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد»¹.

ثانيا- أحكام مشتركة لمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

1- شروط منح الاعتماد:

لمنح اعتماد ممارسة المهن المحاسبية يجب أن تتوفر الشروط التالية²:

➤ أن يكون جزائري الجنسية

➤ أن يحوز شهادة لممارسة المهنة كالاتي:

أ- مهنة الخبير المحاسب: أن يحوز شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها .

ب- مهنة محافظ الحسابات: أن يحوز على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.

تمنح الشهادات أعلاه من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمدة التابعة له.

ج- مهنة المحاسب المعتمد: أن يحوز على شهادة جزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة

- تمنح الشهادة أعلاه من طرف مؤسسات التكوين المهني أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.

➤ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية .

➤ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

➤ أن يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية ومسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة

الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

➤ أن يؤدي اليمين المنصوص عليها

2- بعض الأحكام المشتركة بين المهن المحاسبية³:

➤ يمارس المهنيون الثلاث نشاطهم في كامل الإقليم الوطني

➤ يسير كل مهني مكتباً واحداً لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته ويمكن أن يكون في شكل شركة أو تجمع.

➤ بإمكان تعيين الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات بصفة محافظ حصص أو خبير قضائي طبقاً لأحكام

القانون.

¹ المادة 06، قانون 01-10، مرجع سابق، ص 05

² المواد 7. 8. 9. 10. قانون 01-10، مرجع سابق، بتصرف، ص 5 - 6.

³ المواد 11. 12. 13. قانون 01-10 مرجع سبق ذكره، بتصرف ص 6.

ثالثا: أحكام مختلفة لمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وأهمها:

- 1- يتعين على مهني المحاسبة اكتساب عقد تأميني لضمان مسؤوليتهم المدنية التي من الممكن أن يتحملوها أثناء ممارسة مهنتهم¹.
- 2- يعتبر خبيرا محاسبيا متربصا أو محافظا متربصا للحسابات أو محاسبا متربصا المترشح الذي التكوين النظري المطلوب والمقبول من طرف لجنة التكوين للمجلس الوطني للمحاسبة للقيام يتربص مهني طبقا للشروط المحددة².
- 3- يلزم مهنيو المحاسبة باستقبال المتربصين حسب الكفايات المنظمة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة كما يلزمون بمنحهم أجرة³.

رابعا- أحكام انتقالية لمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

تطرق مواد الفصل الحادي عشر إلى اللجنة الخاصة المتساوية الأعضاء المكلفة بتحضير انتخابات المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين⁴.

خامسا- أحكام نهائية لمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

يبين الفصل الثاني عشر أن الخبراء المحاسبين ومحافظو الحسابات و المحاسبون المعتمدون المسجلون في الجداول والمعتمدون قبل نشر هذا القانون يعتبرون معتمدين تلقائيا ومسجلين في الجداول المهنية⁵.

الفرع الثاني: قواعد ممارسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

أولا- تأسيس المنظمات المهنية المشرفة على المهن المحاسبية ومهامها:

1- تأسيس المنظمات المهنية المشرفة على المهن المحاسبية:

نص القانون 01-10 على إنشاء المنظمات المهنية التالية⁶:

- مصنف وطني للخبراء المحاسبين؛
- غرفة وطنية لمحافظي الحسابات؛
- منظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين.

¹ - المادة 75. قانون 01-10، مرجع سابق، ص 12.

² - المادة 77، قانون 01-10، مرجع سابق، ص 12.

³ - المادة 78. قانون 01-10 مرجع سابق ص 12.

⁴ - المادتين 80 - 81 قانون 01-10، مرجع سابق، ص 12. 13.

⁵ - المادة 82 قانون 01-10 مرجع اعلاه ص 13.

⁶ - المادة 14. قانون 01-10 مرجع سبق ذكره ص 6.

وهي كيانات تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد، ويسير كل من هذه المنظمات مجلس وطني ينتخبه المهنيون.

2- مهام المنظمات المهنية المشرفة على المهن المحاسبية¹:

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها .
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم .
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها.
- إيداع أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير وينشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها.
- إيداع مدونة أخلاق المهنة.
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

ثانيا- ممارسة مهنة الخبير المحاسب:

تعريف الخبير المحاسب: وهو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

وهو مؤهل أيضا لممارسة وظيفة محافظ الحسابات؛ كما بإمكانه مسك ومركزه وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل².

ثالثا- ممارسة مهنة محافظ الحسابات :

1- تعريف محافظ الحسابات: وهو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به³.

2- مهام محافظ الحسابات:

يكلف محافظ الحسابات بالمهام التالية⁴:

¹ - المواد 15، 16، 17. قانون 01-10، مرجع سبق ذكره ص 6.

² - المادة 18. قانون 01-10، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ - المادة 22. قانون 01-10. مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁴ - المواد 23، 24. قانون 01-10 بتصرف مرجع أعلاه ص 7.

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تلتما لتتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسيرين للشركة المعنية أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

3- التقارير المترتبة عن عمل محافظ الحسابات:

يصدر محافظ الحسابات التقارير التالية¹:

- تقرير المصادقة يتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو المدججة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى التعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة؛ والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

رابعاً: ممارسة مهنة المحاسب المعتمد:

- 1- تعريف المحاسب المعتمد: وهو المهني الذي يمارس بصفة وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته².

¹ - المادة 25. قانون 10-01 ، مرجع سابق ، ص 7.

² - المادة 41، قانون 10-01 ، مرجع سابق ، ص 8

2- مهام المحاسب المعتمد:

يبين القانون 01-10 مهام المحاسب المعتمد وأهمها¹:

- عرض الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها؛

- يمكنه أن بعد جميع التصريحات الاجتماعية و الجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

خامسا: شركات الخبرة المحاسبية ومحافظ الحسابات والمحاسبة:

مكن القانون 01-10 ممارسي المهن المحاسبة الثلاث من تشكيل شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة لممارسة مهمتهم كل إلى شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية².

1- أنواع الشركات المهنية في المحاسبة:

حدد القانون 01-10 أنواع شركات ممارسة المهنة وهي³:

أ- شركات الخبرة المحاسبية: وهي الشركات التي يتشكل أعضاؤها المصنف المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة خبراء محاسبين ثلثي (3/2) الشركاء على الأقل ويمتلكون على الأقل (3/2) رأس المال وهي مؤهلة.

ب- شركات محافظة الحسابات: وهي الشركات التي يتشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة محافظي حسابات ثلثي الشركاء على الأقل ويمتلكون على الأقل ثلثي رأس المال وهي مؤهلة لممارسة مهنة محافظ الحسابات.

ج- شركات المحاسبة: وهي التي يشكل الأعضاء في المنظمة الوطنية بصفة فردية في الجدول بصفة محاسب معتمد ثلثي الشركاء ويمتلكون ثلثي رأس المال على الأقل وهي مؤهلة لممارسة مهنة المحاسب المعتمد.

- كما يشترط في الثلث الشريك في الشركات أعلاه غير المعتمد وغير مسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية وحاملا شهادة جامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة

2- شروط اعتماد الشركات المهنية:

يمنح اعتماد ممارسة المهن المحاسبية للشركات التي وفر الشروط التالية⁴:

1- أن تهدف لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد؛

¹ - المواد 42. 43. 44. 45، قانون 01-10، مرجع سابق، بتصرف، ص 9

² - المادة 46 قانون 01-10، مرجع سابق، ص 9.

³ - المواد 47. 48. 49. 50، قانون 01-10، مرجع سابق، بتصرف، ص 9.

⁴ - المادة 51. قانون 01-10، مرجع سابق، ص 9.

- 2- أن يسيرها الأعضاء المسجلون في الجدول؛
- 3- أن يرتبط انحراط أي شريك تحديد بالموافقة القبلية للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك أو حاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف؛
- 4- أن لا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة الزراعية أو البنكية وفي الشركات المدنية، غير نه إذا ارتبط نشاط هذه المؤسسات بمهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات، يمكن المجلس المعني الترخيص بأخذ مساهمة.

سادسا: مسؤوليات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين:

يتحمل مهنيو المحاسبة المسؤوليات التالية¹:

- 1- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج؛
- 2- يتحمل الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد المسؤولية المدنية تجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية ؛
- 3- يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه؛
- 4- يتحمل مهنيو المحاسبة الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني؛
- 5- يتحمل مهنيو المحاسبة التأديبية أمام اللجنة التأديبية بالمجلس الوطني للمحاسبة؛ عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية.

سابعا: حالات التنافي

تعريف حالات التنافي²: وهي الحالات التي تؤثر على الاستقلالية الفكرية والأخلاقية للمهنة المحاسبية وأهمها³:

- 1- كل نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.
- 2- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني.
- 3- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية غير المهنية.
- 4- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة و الهيئة.
- 5- كل عهدة برلمانية.
- 6- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.
- 7- لا تعتبر مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية من بين حالات التنافي.

¹ - المواد 59، 60، 61، 62، 63. القانون 10-01، مرجع سابق، بتصرف، ص 10.

² - المادة 64، القانون 10-01، مرجع سابق، ص 10.

³ - المادة 64، القانون 10-01، مرجع سابق، ص 11.

- أُلحق القانون 10-01 بمجموعة من التشريعات من أجل تدعيمه وتوضيح بعض تفاصيله وأهمها¹:
- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27/01/2011 والذي تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره.
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-26 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظين الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره .
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-27 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره .
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-28 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها .
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-29 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد رتبة ممثلين الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-30 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد شروط وكيفيات الاعتماد ولممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمدة.
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-31 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يحدد يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة لمكتب الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
 - مرسوم تنفيذي رقم 11-32 المؤرخ ب 27/01/2011 والذي يتعلق بتعيين محافظي الحسابات.

¹ عبد الله بن صالح ، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 167 .

خلاصة الفصل:

تطورت مهنة المحاسبة مع تطور النشاط الاقتصادي والتجاري ، فبعد ان كانت نظاما لمسك الدفاتر أصبحت نظاما للمعلومات يشكل لغة اتصال بين الكيان ومحيطه الخارجي ونظاما للرقابة على نشاطات الكيان ومقياسا لمدى التزامه بالقوانين والتشريعات الحاكمة .

ان جودة مهنة المحاسبة مبنية أساسا على جودة مخرجاتها من الخدمات والمعلومات المحاسبية والتي تمثل نتيجة مباشرة لوجود محاسبين مهنيين ذوي كفاءة مهنية عالية وملتزمون بمعايير أخلاقية ذات جودة تمكنهم تحقيق اهداف المهنة .

ومن أجل الرفع من جودة مهنة المحاسبة اصدرت الحكومة الجزائرية القانون 07-11 المتضمن اعتماد نظام المحاسبي المالي بدلا عن المخطط المحاسبي وهذا استجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر أواخر القرن الماضي، الأمر الذي حتم عليها تحديد هيكل مهنة المحاسبة واعادة تنظيمها بالشكل الذي يضمن جودة المهنة؛ فأصدرت القانون 10-01 وألحقته بمجموعة التشريعات المدعمة له والمفسرة لمضمونه.

الفصل الثالث

- الدراسة الميدانية -

تمهيد:

تهدف دراستنا هذه إلى تقييم الوضع الراهن لمدخلات ومخرجات التعليم المحاسبي و كذا إبراز أهمية برامج التعليم المحاسبي و متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر وبما ينعكس على تطوير واقع ممارسة المهنة حيث يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينيتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي تم اعتمادها في البحث من حيث أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

المبحث الاول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى توضيح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة من خلال تبيان مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طرق جمع البيانات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان.

المطلب الاول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة

ارتأينا أن نعرض في هذا المطلب كل من الأسلوب المتبع في الدراسة قصد الوصول إلى الأهداف بالإضافة إلى تبيان كل من مجتمع وعينة الدراسة، وهذا وفق ما يتطلبه موضوع بحثنا.

الفرع الاول: منهج الدراسة

إضافة للمنهج الوصفي الذي تناولته الدراسة في إطارها النظري، فإن لهذه الدراسة بعد ميداني تطبيقي يتعلق بمدى تأثير التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة بالجزائر، من خلال تصميم استبيان لاختبار فرضيات البحث، وتحليل و استقراء بياناته باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

اولا- مجتمع الدراسة:

كون دراستنا تسعى الى اظهار واقع التعليم المحاسبي في الجزائر و دوره في جودة مهنة المحاسبة ، فقد تم حصر مجتمع الدراسة في ثلاث فئات، تمثلت الفئة الاولى في هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، بينما الفئة الثانية تمثل بعض ممارسي مهنة المحاسبة على مستوى اقليم ولاية الوادي ، اما الفئة الثالثة تمثلت في بعض طلبة أقسام المحاسبة بذات الكلية، وهذا لاستقصاء آرائهم حول موضوع الدراسة.

ثانيا- عينة الدراسة:

لقد تم توزيع (90) نموذج استبيان ، بمعدل استبيان واحد لكل فرد، معتمدين في ذلك على طريقة التسليم و الاستلام المباشر للاستبيانات، كما اعتمدنا على طريقة الارسال بوساطة ماثوقة من أساتذة و زملاء بالجامعة ، لتسريع و تسهيل المهمة ، تم استرجاع (73) منها، واستبعد من التحليل (13) استبيانات لعدم جدية الإجابة عن أسئلتها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل (60) استبيان.

جدول 6: النتائج الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة

البيان	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات الملغاة		الاستبيانات الصالحة	
	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
الفئات	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
هيئة التدريس	30	33.33	26	81.11	03	17.81	23	82.19
ممارسي مهنة المحاسبة	30	33.33	24	80.00	04	13.33	20	66.67
طلبة أقسام المحاسبة	30	33.33	23	76.67	06	20.00	17	56.67
المجموع	90	100	73	81.11	13	14.44	60	82.19

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان الموزعة

جدول رقم 6 (يبين عدد الاستبيانات الموزعة و المسترجعة (الصالحة منها والملغاة) الموجهة للدراسة والتحليل .وقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 73 / 90 أي بنسبة 81.11% وهي نسبة معتبرة و مقبولة ، الغي منها 13 استمارة ، بسبب وجود نقص معين أو عدم توضيح الإجابة بدقة أو ازدواجية الاختيار في نفس العبارات ، كما بلغت الاستبيانات الصالحة نسبة 82.19 % من إجمالي الاستبيانات المسترجعة، وهي نسبة مرتفعة أيضاً، وعليه النسب المتحصل عنها تعتبر معقولة و تمكنا من مباشرة دراستنا لموضوع التعليم المحاسبي في الجزائر و دوره في جودة مهنة المحاسبة، ومن ثم إمكانية تحليل النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة و الخروج بتوصيات.

المطلب الثاني: بناء أداة الدراسة

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ، والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا إثبات صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعة، قمنا بإعداد نموذج استبيان في موضوع الدراسة ، ووزعت على عينة الدراسة ، وحتى تكون الدراسة منظمة في شكل علمي، قمنا في البداية بتصميم استمارة استبيان انطلاقاً من الإشكالية المطروحة والجوانب المتناولة في الفصل الأول و الثاني (الجانب النظري) مع مراعاة مجموعة من النقاط نذكر منها ما يلي:

- أن تكون عبارات الأسئلة مصاغة بطريقة بسيطة وواضحة لتفادي سوء الفهم أو الغموض.
- تفادي الأخطاء الإملائية قدر الإمكان، لتكون لغة الاستبيان لغة سليمة .
- احتواء الاستبيان على أسئلة شبه مغلقة لها عدة خيارات
- ترتيب الأسئلة وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

وبعد الانتهاء من التصميم تمّ اللجوء إلى بعض الأساتذة المختصين في مجال الإحصاء للتحكيم و التأكد من الجانب الشكلي للنموذج وكذا الجانب التقني له، كما تمّ اللجوء أيضا إلى بعض الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة للتأكد من موضوعية الأسئلة وتغطيتها لجميع جوانب الدراسة، وبعد مراعاتنا للملاحظات والتعديلات قمنا بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة وذلك بالاعتماد على طريقة التسليم و الاستلام المباشر للاستبيانات، كما اعتمدنا على طريقة الإرسال بوساطة موثوقة من أساتذة و زملاء بالجامعة، لتسريع و تسهيل المهمة، ليتم تحميل الاستبيان على الورق العادي وأعد باللغة العربية وهو يتشكل من 20 عبارة موزعة على جزئين وذلك كما يلي:

الجزء الأول: يحتوي على طلب بيانات تتعلق بالمعلومات العامة حول عيّنة الدراسة وهي (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الأكاديمية او المهنية).

الجزء الثاني: يتكون من 3 محاور وهي كما يلي:

***المحور الأول:** يحتوي على ست(06) أسئلة نهدف من خلالها إلى تبيان واقع التعليم المحاسبي في الجزائر

***المحور الثاني:** يحتوي على سب(07) أسئلة، تم التطرق فيها إلى جودة مهنة المحاسبة

***المحور الثالث:** يحتوي على سب(07) أسئلة، نهدف من ورائها إلى معرفة مدى مساهمة التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان

بعد أن تمّ تحصيل العدد النهائي للاستبيانات القابلة للتحليل تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات لمعالجة المعطيات على برنامج (Excel)، التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية وهذا لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل بغية الوصول للنتائج المرجوة، كما تم استخدام مجموعة من الأساليب المتاحة في برنامج (SPSS)¹، منها التحليل باستخدام التكرارات والنسب المئوية وهذا للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور التي تضمنها الاستبيان، كما تم حساب المتوسطات الحسابية لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات العينة لكل عبارة من عبارات الجزء الثاني من الدراسة، فمن خلاله يمكن ترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط، إضافة إلى أن هذا البرنامج مكّننا من حساب الانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل سؤال، كما تم استخدام اختبار T لاختبار صحة الفرضيات أو نفيها، وكل هذا لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها.

يمكن اختصار الأساليب التي تم استخدامها في النقاط التالية:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان ؛
- قياس الوسط الحسابي المرجح لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات افراد العينة ؛

¹ SPSS هو برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences)

- قياس الانحراف المعياري لكل عبارة في الاستبيان ؛

- قياس قيمة اختبار T

كما نشير إلى أن الأسئلة تم إعدادها على أساس مقياس ليكارت الخماسي الذي يحتمل خمس (05) إجابات، ليتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول العبارات التي تناولها الاستبيان، فبعد حساب المتوسط الحسابي يحدد الاتجاه العام لعينة الدراسة حسب قيم المتوسط الحسابي المرجح كما يظهر في الجدول التالي:

جدول 7: مقياس ليكارت الخماسي يحتوي جدول اتجاهات

التصنيف	غير موافق بشدة	موافق غير	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	[1.8-1]	[2.6-1.8]	[3.4-2.6]	[4.2-3.4]	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
الاتجاهات	درجة منخفضة جدا	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على دراسات سابقة

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث بعرض البيانات الواردة في استمارات الاستبيان الصالحة وتحليلها بالإضافة إلى عرض الخصائص العامة لعينة الدراسة، ولكن قبل هذا كله إرتينا أن نبين مدى ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبيان)، لتتطرق في آخر المبحث إلى اختبار صحة الفرضيات من خلال اختبار T .

المطلب الأول : اختبار ثبات وصدق الاستبيان وعرض الخصائص العامة لعينة الدراسة

قبل شروعنا في تحليل النتائج المتحصل عليها وتقدم خصائص عامة لعينة الدراسة، ارتأينا أن نقوم باختبار ثبات وصدق الدراسة (الاستبيان)

أولاً: إخبار ثبات وصدق الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة تطبيقه بعد مدة وتحت نفس الظروف والشروط وعلى نفس أفراد العينة، بعبارة أخرى يعني استقرار نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد عينة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة، ويهدف اختبار ثبات الاستبيان استخدمنا المؤشر الإحصائي الفاكرومباك (Alpha crombach)¹ ، حيث كانت قيمته تساوي إلى 0.993 وهي قيمة مطمئنة جداً، فهي تؤكد على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة ومن ثم الوصول للنتائج المرجوة، كما أن جذر ألفاكرومباك يساوي 0.996، الامر الذي يدل على صدق الاستبيان.

ثانياً: الخصائص العامة لعينة الدراسة

يتمثل الجزء الأول من الاستبيان في أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية للمجيب عليه وقد خصت هذه الأسئلة كل من: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الأكاديمية أو المهنية. حيث كانت النتائج على النحو التالي:

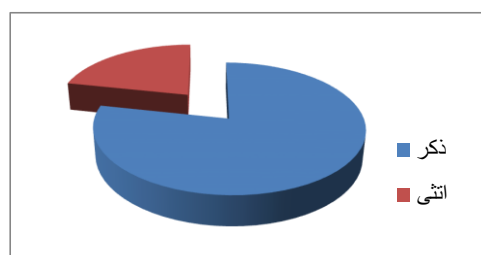
1- الجنس: يبين الجدول والشكل البياني الآتيان توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس وهذا كالتالي:

جدول 8: توزيع المجتمع حسب متغير الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	البيان الجنس
78.33	47	ذكر
21.67	13	انثى
100	60	الاجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

الشكل 1: توزيع العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان
من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا توزيع الجنس على عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة الأغلبية تمثل فئة الذكور والتي بلغت 78.33 % وتمثل 47 فرد، أما نسبة الإناث فقد بلغت 21.67 % تمثل 13 فرد .

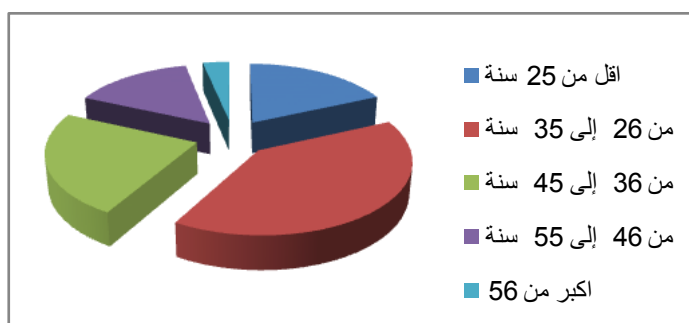
2- السن: تم تقسيم افراد العينة إلى 05 فئات عمرية، وقد قمنا باختبار الفئات بما يتناسب و افراد العينة .
الجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك:

جدول 9: توزيع المجتمع حسب متغير السن

النسبة المئوية %	التكرار	البيان السن
18.33	11	اقل من 25 سنة
40	24	من 26 إلى 35 سنة
23.33	14	من 36 إلى 45 سنة
15	09	من 46 إلى 55 سنة
3.33	02	أكبر من 56
100	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

الشكل 2: توزيع العينة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

من ملاحظة الجدول رقم (04) و الشكل رقم (02) ، يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة من الفئة العمرية المحصورة ما بين 26 إلى 35 سنة، وهذا بنسبة تقدر بـ 40%، والتي تمثل 24 فرد ، لتأتي بعدها الفئة المحصورة ما بين 36 إلى 45 سنة بنسبة تقدر بـ 23.33 % تمثل 14 فرد ، لتكون الفئة العمرية الأقل من 25 سنة تمثل 11 فرد بنسبة 18.33 % ، لتأتي الفئة المحصورة ما بين 46 إلى 55 سنة منخفضة نوعا ما بنسبة تقدر بـ 15% وتمثل 09 افراد، بينما فئة الأفراد الأكبر من 56 سنة فتعد نسبتهم شبه معدومة تمثل فردين اثنين بنسبة 3.33 %، و الملاحظ من النتائج المتوصل اليها ان الفئة ذات النسبة العالية هي فئة الافراد المحصورة ما بين 26 إلى 35 سنة.

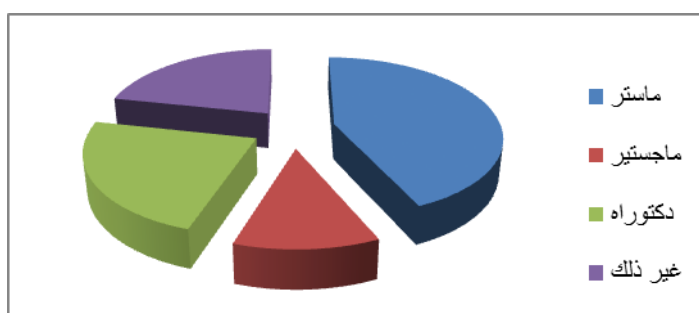
3- **المؤهل العلمي:** تم تقسيم عينة الدراسة إلى 4 فئات تمثل المؤهل العلمي، وقد تم هذا التقسيم وفق ما يتناسب و أفراد العينة وقد تحصلنا على النتائج التي سنوضحها من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول 10: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	البيان السن
43.33	26	ماستر
11.67	07	ماجستير
23.33	14	دكتوراه
21.67	13	غير ذلك
100	60	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

الشكل 3: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (05) و الشكل رقم (03)، يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لافراد العيّنة، حيث نجد أن أغلبية افرادها حاصلين على شهادة ماستر بنسبة 43.33% تمثل 26 فرد، أما النسبة الثانية فهي فئة المتحصلين على شهادة الدكتوراه بما يعادل 23.33 % وهي تمبل 14 افراد، لتأتي بعدها فئة المتحصلين على شهادة اخرى بنسبة 21.67%، اين سجل حاملي شهادة الماجستير نسبة 11.67% و تمثل 07 افراد ، وعليه نرى أن نسبة الأغلبية عادة للمتحصلين على شهادة الماستر ، و بصفة عامة فإن توزيع النسب على عدة فئات يساعدنا في التحليل الجيد اثناء الدراسة .

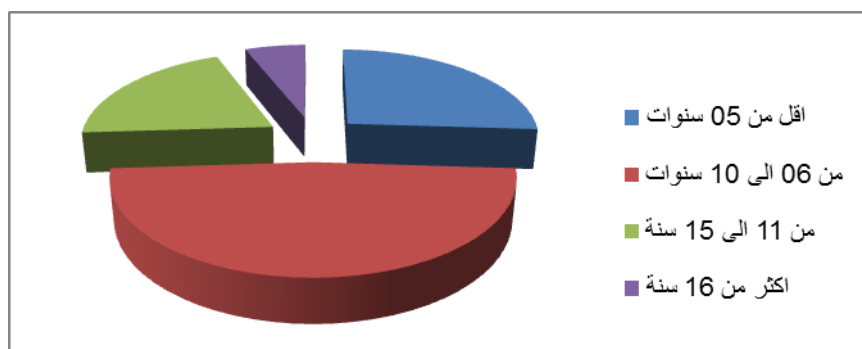
4- الخبرة المهنية: تم تقسيم افراد العيّنة إلى 4 فئات تمثل الخبرة المهنية، كل فئة لها مدى 5 سنوات، وقد قمنا باختبار الفئات بما يتناسب و افراد العيّنة، وتحصلنا على النتائج التي سيتم توضيحها فيما يلي:

جدول 11: توزيع العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
		الخبرة المهنية و الأكاديمية
26	13	اقل من 05 سنوات
48	24	من 06 الى 10 سنوات
20	10	من 11 الى 15 سنة
6	03	اكثر من 16 سنة
100	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

الشكل 4: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من استمارات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (06) و الشكل رقم (07)، يتضح لنا توزيع النسب حسب سنوات الخبرة المهنية و الأكاديمية لأفراد العينة، حيث أن أكبر نسبة قدرت بـ 48 % كانت من نصيب الافراد ذوي الخبرة مهنية و الأكاديمية من 6 سنوات الى 10 سنوات، اما الفئة الثانية وهي فئة الافراد الذين لديهم خبرة اقل من 05 سنوات بنسبة 26 %، لنسجل بعدها نسبة 20 % و التي تمثل الافراد ذوي الخبرة من 11 و 15 سنة ، لتكون اصغر نسبة لصالح الخبرة الاكثر من 16 سنة بنسبة 06%.

وفقا للإحصائيات السابقة الخاصة بالخصائص العامة لعينة الدراسة، نرى أن نتائجها مقبولة عموما وتساعد لبلوغ أهداف الدراسة .

المطلب الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

وسيتم عرض الفرضيات الفرعية (الفقرات) والنتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

الفرع الاول: دراسة وتحليل نتائج المحور الأول (واقع التعليم المحاسبي في الجزائر)

جدول 12: نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الاول واقع التعليم المحاسبي في الجزائر

الرقم	العبارات	الآراء	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	من وجهة نظرك هل تسعى مداخلات التعليم المحاسبي الحالي إلى تحقيق أهداف محددة	موافق بشدة	12	20,0	2,283	1,059	16,699	0.000
		موافق	32	53,3				
		محايد	5	8,3				
		غير موافق	9	15,0				
		غير موافق وبشدة	2	3,3				
02	مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية مرضي.	موافق بشدة	16	26,7	2,25	1,158	15,037	0.000
		موافق	27	45,0				
		محايد	7	11,7				
		غير موافق	6	10,0				
		غير موافق وبشدة	4	6,7				
03	برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية.	موافق بشدة	2	3,3	3,8	1,038	28,350	0.000
		موافق	6	10,0				
		محايد	9	15,0				
		غير موافق	28	46,7				
		غير موافق وبشدة	15	25,0				
04	متطلبات الالتحاق بالتعليم المحاسبي في الجزائر مبنية على أسس و قواعد صحيحة.	موافق بشدة	4	6,7	2,983	1,016	22,729	0.000
		موافق	13	21,7				
		محايد	29	48,3				
		غير موافق	8	13,3				
		غير موافق وبشدة	6	10,0				
05	الحجم الساعي المتاح للطلبة في دراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية يعد كاف و معقول.	موافق بشدة	0	0,0	3,95	0,946	32,327	0.000
		موافق	6	10,0				
		محايد	10	16,7				
		غير موافق	25	41,7				
		غير موافق وبشدة	19	31,7				
06	هنالك توافق بين متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية و المتطلبات وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية	موافق بشدة	18	30,0	2,483	1,408	13,660	0.000
		موافق	19	31,7				
		محايد	8	13,3				
		غير موافق	6	10,0				
		غير موافق وبشدة	9	15,0				
0,000	المجموع				2,958	1,049	21,826	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (12) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

- من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,283 وانحراف معياري قيمته 1,059، الأمر الذي يؤكد بأن تدخلات التعليم المحاسبي الحالي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة.
- من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة تميل إلى الموافقة و هذا بمتوسط حسابي قدره 02,25 وانحراف معياري قيمته 1,158، الأمر الذي يؤكد بأن مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية مرضي؛
- من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة ترى ان برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية لا تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية ، وهذا بمتوسط حسابي قدره 3,800 وانحراف معياري قيمته 1,038؛
- من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة اكتفت بالتحفظ و الحياد تجاه فرضية متطلبات الالتحاق بالتعليم المحاسبي في الجزائر مبنية على أسس و قواعد صحيحة ، لاعتبارات اخرى نجهلها، او عدم دراية افراد العينة بالموضوع، وهذا بمتوسط حسابي قدره 2,983 وانحراف معياري قيمته 1,016؛
- من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة ترى ان الحجم الساعي المتاح للطلبة في دراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية لا يعد كاف و معقول ، وهذا بمتوسط حسابي قدره 3,950 وانحراف معياري قيمته 0,946
- من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة ترى ان هنالك توافق بين متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية و المتطلبات وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية ، وهذا بمتوسط حسابي قدره 2,483 وانحراف معياري قيمته 1,408.

وبعد قيامنا بتحليل لنتائج الجدول رقم (12) من خلال كل فقرة على حدا نقوم الآن بالتعليق عن الفرضية الأساسية وبشكل عام وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور، حيث قدر المتوسط الحسابي بقيمة 2,9583 ، و انحراف معياري قدره 1,049، اين كانت قيمة T تساوي 21,826 و كان معدل مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 (05 %) والتي تعني أن المتوسط ذو معنوية إحصائية باتجاه عام يتمحور حول الموافقة باتجاه (درجة عالية) ، ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية بالقبول على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على مستوى التعليم المحاسبي في الجزائر ، غير ان برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية لا تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية، الامر الذي يستوجب اعادة النظر في هذا البند .

الفرع الثاني: دراسة وتحليل نتائج المحور الثاني (جودة مهنة المحاسبة)

جدول 13: نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني حول جودة مهنة المحاسبة

الرقم	العبارات	الآراء	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر يقومون بتأدية المهام المنوطة بهم بشكل موحد ، وفق نفس النظام محاسبي المعمول به .	موافق بشدة	21	35,0	2,216	1,276	13,447	0.000
		موافق	23	38,3				
		محايد	2	3,3				
		غير موافق	10	16,7				
		غير موافق وبشدة	4	6,7				
02	ان كل من المهارات، القيم، الأخلاقيات والاتجاهات المهنية تمكن من تأدية المهام المنوطة بشكل صحيح.	موافق بشدة	17	28,3	2,283	1,208	14,633	0.000
		موافق	25	41,7				
		محايد	6	10,0				
		غير موافق	8	13,3				
		غير موافق وبشدة	4	6,7				
03	تخضع مهنة المحاسبة في الجزائر إلى تنظيم مهني محكم و فعال .	موافق بشدة	3	5,0	2,866	0,999	22,217	0.000
		موافق	22	36,7				
		محايد	18	30,0				
		غير موافق	14	23,3				
		غير موافق وبشدة	3	5,0				
04	متطلبات الخبرة المهنية لمدة تفوق 03 سنوات قبل الممارسة المهنية تعتبر مدة كافية	موافق بشدة	14	23,3	2,433	1,267	14,874	0.000
		موافق	26	43,3				
		محايد	6	10,0				
		غير موافق	8	13,3				
		غير موافق وبشدة	6	10,0				
05	من الضروري إدراج رسكلة دورية للمحاسبين تمكنهم من رفع كفاءاتهم المهنية وتحسين مستواهم المعرفي .	موافق بشدة	13	21,7	2,150	0,971	17,147	0.000
		موافق	34	56,7				
		محايد	6	10,0				
		غير موافق	5	8,3				
		غير موافق وبشدة	2	3,3				
06	يتحلى ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بأداب و سلوكيات المهنة.	موافق بشدة	3	5,0	2,950	0,891	25,643	0.000
		موافق	15	25,0				
		محايد	25	41,7				
		غير موافق	16	26,7				
		غير موافق وبشدة	1	1,7				
07	يخضع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تأدية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية	موافق بشدة	1	1,7	3,100	0,796	30,159	0.000
		موافق	11	18,3				
		محايد	31	51,7				
		غير موافق	15	25,0				
		غير موافق وبشدة	2	3,3				
	المجموع				2,571	1,013	19,658	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS

تشير بيانات الجدول رقم (13) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

➤ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,216 وانحراف معياري قيمته 1,276، الأمر الذي يؤكد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر يقومون بتأدية المهام المنوطة بهم بشكل موحد ، وفق نفس النظام محاسبي المعمول به ؛

➤ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,283 وانحراف معياري قيمته 1,208، الأمر الذي يؤكد بأن ان كل من المهارات ، القيم ، الأخلاقيات والاتجاهات المهنية تمكن من تأدية المهام المنوطة بشكل صحيح؛

➤ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة و بمتوسط حسابي قدره 2,866 وانحراف معياري قيمته 0,999 ترى ان مهنة المحاسبة في الجزائر تخضع إلى تنظيم مهني محكم و فعال ؛

➤ - من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة تتماشى و الطرح حول ان متطلبات الخبرة المهنية لمدة تفوق ث(03) سنوات قبل الممارسة المهنية تعتبر مدة كافية ، وهذا بمتوسط حسابي قدره 2,433 وانحراف معياري قيمته 1,267؛

➤ - من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة ترى انه من الضروري إدراج رسكلة دورية للمحاسبين تمكنهم من رفع كفاءاتهم المهنية وتحسين مستواهم المعرفي.، وهذا بمتوسط حسابي قدره 02,15 وانحراف معياري قيمته 0,971؛

➤ من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة اكتفت بالتحفظ و الحياد تجاه فرضية يتحلى ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بأداب وسلوكيات المهنة.، عدم دراية افراد العينة بالموضوع، او لاعتبارات اخرى نجعلها ، وهذا بمتوسط حسابي قدره 02,95 وانحراف معياري قيمته 0,891؛

➤ من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة اكتفت بالتحفظ و الحياد تجاه فرضية خضوع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تأدية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية ، لعدم دراية افراد العينة بالموضوع او لاعتبارات اخرى نجعلها.، وهذا بمتوسط حسابي قدره 003,1 وانحراف معياري قيمته 0,796؛

وبعد قيامنا بتحليل نتائج الجدول رقم (13) من خلال كل فقرة على حدا نقوم الآن بالتعليق عن الفرضية الأساسية وبشكل عام وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور حيث قدر المتوسط الحسابي بقيمة 2,571، و انحراف معياري قدر ب 1,013 ، اين كانت قيمة T تساوي 19,658 و كان معدل مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 (5%) والتي تعني أن المتوسط

ذو معنوية إحصائية باتجاه عام يتمحور حول الموافقة باتجاه (درجة عالية) ، ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية بالقبول على ان أفراد عينة الدراسة على دراية بالجانب المهني المحاسبي غير أنه اكتفوا بالحياد و التحفظ حول خضوع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تأدية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية و كذا تحليلهم بآداب و سلوكيات المهنة.

الفرع الثالث: دراسة وتحليل نتائج المحور الثالث (مساهمة التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة)

جدول 14: يبين مساهمة التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة

الرقم	العبارات	الآراء	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	تمتع المكونين و الأساتذة بالكفاءة المطلوبة في تدريس معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم بشكل كبير و فعال في الرفع من جودة مهنة المحاسب.	موافق بشدة	15	25,0	2,100	0,951	17,098	0.000
		موافق	31	51,7				
		محايد	9	15,0				
		غير موافق	3	5,0				
		غير موافق وبشدة	2	3,3				
02	تساهم الملتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة.	موافق بشدة	16	26,7	2,15	1,022	16,291	0.000
		موافق	30	50,0				
		محايد	3	5,0				
		غير موافق	11	18,3				
		غير موافق وبشدة	00	00				
03	التعليم مدى الحياة والتطور المهني المستمر أمرين ضروريين في الحياة المهنية للمحاسب لمواكبة التطورات في مجال المحاسبة.	موافق بشدة	4	6,7	3,116	1,165	20,708	0.000
		موافق	16	26,7				
		محايد	18	30,0				
		غير موافق	13	21,7				
		غير موافق وبشدة	9	15,0				
04	المحتوى المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) تمكن من تحسين جودة مهنة المحاسبة	موافق بشدة	24	40,0	2,016	1,157	13,501	0.000
		موافق	23	38,3				
		محايد	4	6,7				
		غير موافق	6	10,0				
		غير موافق وبشدة	3	5,0				
05	متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي تمكن من حماية المصلحة العامة و تساعد على اتخاذ قرارات مهنية ملائمة	موافق بشدة	16	26,7	2,083	0,907	17,783	0.000
		موافق	29	48,3				
		محايد	9	15,0				
		غير موافق	6	10,0				
		غير موافق وبشدة	00	00				
06	برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية قادرة على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة	موافق بشدة	4	6,7	3,600	1,251	22,282	0.000
		موافق	11	18,3				
		محايد	6	10,0				
		غير موافق	23	38,3				
		غير موافق وبشدة	16	26,7				
07	معايير التعليم المحاسبي الدولية تمكن المحاسب من اداء مهامه بشكل أفضل	موافق بشدة	3	5,0	3,05	0,928	25,448	0.000
		موافق	11	18,3				
		محايد	30	50,0				
		غير موافق	12	20,0				
		غير موافق وبشدة	4	6,7				
	المجموع				2,5881	1,00020	20,043	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS.

تشير بيانات الجدول رقم (09) وفقا لآراء العينة المشمولة بالدراسة إلى ما يلي:

➤ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 002,1 وانحراف معياري قيمته 0,951، الأمر الذي يؤكد ان تمتع المكونين و الأساتذة بالكفاءة المطلوبة في تدريس معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم بشكل كبير و فعال في الرفع من جودة مهنة المحاسب؛

➤ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,15 وانحراف معياري قيمته 1,022، الأمر الذي يؤكد بأن ان للملتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات مساهمة فعالة في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة؛

➤ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة اكتفت بالتحفظ و الحياد حول ان التعليم مدى الحياة و التطور المهني المستمر أمرين ضروريين في الحياة المهنية للمحاسب لمواكبة التطورات في مجال المحاسبة..، لعدم دراية افراد العينة بالموضوع او لاعتبارات اخرى نجعلها..، وهذا بمتوسط حسابي قدره 3,116 وانحراف معياري قيمته 1,165؛

➤ من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة تتماشى و تتواف بشدة بخصوص المحتوى المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) تمكن من تحسين جودة مهنة المحاسبة، وهذا بمتوسط حسابي قدره 2,016 وانحراف معياري قيمته 1,157؛

➤ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة ترى ان متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي تمكن من حماية المصلحة العامة و تساعد على اتخاذ قرارات مهنية ملائمة..، وهذا بمتوسط حسابي قدره 2,083 وانحراف معياري قيمته 0,907؛

➤ من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة غير موافقة حول فرضية برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية قادرة على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة..، عدم دراية افراد العينة بالموضوع، او لاعتبارات اخرى نجعلها ، وهذا بمتوسط حسابي قدره 3.600 وانحراف معياري قيمته 1,251؛

➤ من خلال الفقرة السابعة 07 نرى بأن آراء عينة الدراسة اكتفت بالتحفظ و الحياد تجاه فرضية معايير التعليم المحاسبي الدولية تمكن المحاسب من اداء مهامه بشكل أفضل ، لعدم دراية افراد العينة بالموضوع او لاعتبارات اخرى نجعلها..، وهذا بمتوسط حسابي قدره 3,05 وانحراف معياري قيمته 0,928؛

وبعد قيامنا بتحليل نتائج الجدول رقم (09) من خلال كل فقرة على حدا نقوم الآن بالتعليق عن الفرضية الأساسية وبشكل عام وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور، حيث قدر المتوسط الحسابي بقيمة 2,5881، و انحراف معياري قدر بـ 1,00020، اين كانت

قيمة T تساوي 20,043 و كان معدل مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 (5%) والتي تعني أن المتوسط ذو معنوية إحصائية باتجاه عام يتمحور حول الموافقة باتجاه (درجة عالية) ، ومن هنا نستطيع تعميم هذه الفرضية بالقبول على أن أفراد عينة الدراسة ترى أن التعليم المحاسبي بالجزائر يساهم في جودة مهنة المحاسبة غير أن غالبيتهم ترى أن برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية غير قادرة على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة ، في حين اكتفوا بالحيد و التحفظ حول فرضية معايير التعليم المحاسبي الدولية تمكن المحاسب من اداء مهامه بشكل أفضل، وهذا راجع لعدم درايتهم بالموضوع ، او لاعتبارات اخرى نجهلها.

جدول 15: يبين درجة الارتباط بين كل من التعليم المحاسبي ، جودة مهنة المحاسبة و مدى مساهمة

التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة

البيان		واقع التعليم المحاسبي في الجزائر	جودة مهنة المحاسبة	مدى مساهمة تعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة
واقع التعليم المحاسبي في الجزائر	معامل الارتباط	1	0,984	0,990
	مستوى الدلالة		0,000	0,000
جودة مهنة المحاسبة	معامل الارتباط	0,984	1	0,986
	مستوى الدلالة	0,000		0,000
مدى مساهمة تعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة	معامل الارتباط	0,990	0,986	1
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 14 أعلاه تلاحظ أن درجة الارتباط بين المحاور الثلاث قوية جدا (0.98) وهي تقترب من (01)، أي ما يدل على التأثير القوي و المتبادل بين عناصر المحاور ، و هذا امر طبيعي في وجهة نظرنا ، لكون العلاقة بين كل من التعليم المحاسبي و جودة مهنة المحاسبة و مساهمة تعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة هي علاقة تكامل ، مع بقاء متغيرات اخرى ثابتة .

المطلب الثالث. إختبار الفرضيات

قمنا بإختبار الفرضيات ، حيث تم صياغة فرضيتين فرعيتين لكل فرضية ، إحداهما هي فرضية العدم (H_0) والأخرى هي الفرضية البديلة (H_1) وكانت النتائج كالتالي:

الفرع الاول: اختبار الفرضية الاولى والتي كان مفادها بان برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية بحيث ان :

H_0 : برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية
 H_1 : برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية لا تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية

و قد بلغت قيمة T المحسوبة عند درجة حرية 59 قيمة 21,826 ، و بمقارنة هذه القيمة ب قيمة T الجدولة عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 59 ، نجد ان T المحسوبة اكبر من T الجدولة ، كما ان قيمة SIG عند مستوى معنوية 5 % يساوس الى 0.000 وهي قيمة اقل تمام من 0.05 أي 5 % وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية والتي كان مفادها خضوع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تادية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية

H_0 : يخضع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تادية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية
 H_1 : لا يخضع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تادية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية

و قد بلغت قيمة T المحسوبة عند درجة حرية 59 قيمة 19,658 ، و بمقارنة هذه القيمة ب قيمة T الجدولة عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 59 ، نجد ان T المحسوبة اكبر من T الجدولة ، كما ان قيمة SIG عند مستوى معنوية 5 % يساوس الى 0.000 وهي قيمة اقل تمام من 0.05 أي 5 % وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة: و التي كان مفادها ان برامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) في الجامعات الجزائرية، قادرة على مواكبة التطور الذي يعرفه واقع مهنة المحاسبة و كذا المساهمة في تحسين جودتها.

H_0 : برامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) في الجامعات الجزائرية، قادرة على مواكبة التطور الذي يعرفه واقع مهنة المحاسبة و كذا المساهمة في تحسين جودتها.
 H_1 : برامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) في الجامعات الجزائرية، غير قادرة على مواكبة التطور الذي يعرفه واقع مهنة المحاسبة و عدم المساهمة في تحسين جودتها.

و قد بلغت قيمة T المحسوبة عند درجة حرية 59 قيمة 20,043 ، و بمقارنة هذه القيمة ب قيمة T الجدولة عند مستوى معنوية 5 % و درجة حرية 59 ، نجد ان T المحسوبة اكبر من T الجدولة ، كما ان قيمة SIG عند مستوى معنوية 5 % يساوس الى 0.000 وهي قيمة اقل تمام من 0.05 أي 5 % وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا توضيح و إبراز واقع التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر و جودة مهنة المحاسبة من وجهة نظر اهل الاختصاص من اساتذة وطلبة من كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير وكذا ممارسي المهنة ، والذين يعتبرون عينات دراستنا الميدانية ، وهذا من خلال تصميم استبيان يحتوي على العديد من الأسئلة حول واقع التعليم المحاسبي في الجزائر والأساليب التي يعتمد عليها، ومدى تأثير هذا التعليم على جودة مهنة المحاسبة، ، إضافة إلى تقييم مدخلات التعليم المحاسبي الحالي و مستوى التعليم المحاسبي و برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية ، فضلا عن ذلك فقد فحصنا مدى خضوع مهنة المحاسبة في الجزائر إلى تنظيم مهني محكم و فعال، وكذا مدى التزام ممارسيها بتأدية المهام الموكلة اليهم حسب المعايير المحاسبية الدولية ، حيث قمنا بتبويب البيانات المتحصل عليها باستعمال برنامج لمعالجة المعطيات SPSS وبعدها قمنا بتحليل البيانات على أساس الإحصائيات المتحصل عليها للخروج بنتائج حول الموضوع.

حيث كانت النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة من وجهة راي عينة المجتمع محل استبانتنا كما يلي:

* مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية يعد مرضي كما تسعى مدخلات التعليم المحاسبي الحالي إلى تحقيق أهداف محددة ، وانه يوجد توافق بين متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية و المتطلبات وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية ، في حين تبقى برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية غير قادرة على الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية و ان الحجم الساعي المتاح للطلبة في دراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية يعد غير كاف.

* ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر يقومون بتأدية المهام المنوطة بهم بشكل موحد ، وفق نفس النظام محاسبي المعمول به ، كما ان مهنة المحاسبة في الجزائر تخضع إلى تنظيم مهني محكم و فعال .

* ان الملتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات و كذا تمتع المكونين و الأساتذة بالكفاءة المطلوبة في تدريس معايير التعليم المحاسبي الدولية أمران رئيسيان يساهمان بشكل كبير في في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة ، مما يستوجب الأمر إعطاء قدر كبير من الاهمية لهذين النقطتين نظرا للدور الفعال الذي يؤديانه .

خاتمة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وأهميته بهدف إبراز دوره في جودة مهنة المحاسبة ، وذلك من خلال الاعتماد على برامج تعليم محاسبي تحاكي متطلبات معايير التعليم المحاسبية الدولية، وبالاعتماد على النتائج المستخلصة من العينة محل الدراسة، تم استخلاص جملة من مزايا وإيجابيات واقع التعليم المحاسبي في الجزائر، لكن بالموازاة مع ذلك تم تحسس بعض أسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها ان الحجم الساعي المتاح للطلبة في دراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية يعد غير كاف كما ان الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية في حين يبقى الطرح حول تحلى ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بآداب و سلوكيات المهنة ما بين مؤيد ومعارض وهذا راجع الى وجهة راي كل فرد من افراد العينة المدروسة ، غير ان الضمير المهني و آداب و سلوكيات المهنة مسلمت في ذهن كل واحد منا لا تحتاج برهنة في ذلك، وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه المذكرة دراسة جانبين رئيسيين من الجوانب المتعلقة بالمحاسبة ، وهما جانب التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة في الجزائر وذلك من خلال دراسة الإشكالية التالية :

ما الدور الذي يمكن ان يؤديه التعليم المحاسبي في الرفع من جودة مهنة المحاسبة ؟

❖ النتائج و التوصيات:

➤ النتائج:

وبعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع وفي ضوء تحليل بيانات الدراسة الميدانية في الجزء السابق تم استخلاص النتائج التالية:

- مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية يعد مرضي و مقبول الى حد ما؛
- تسعى مدخلات التعليم المحاسبي الحالي إلى تحقيق أهداف محددة؛
- برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية لا تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية؛
- الحجم الساعي المتاح للطلبة في دراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية يعد غير كاف - هنالك توافق بين متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية و المتطلبات وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية؛
- ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر يقومون بتأدية المهام المنوطة بهم بشكل موحد وفق نفس النظام المحاسبي المعمول به ؛
- ان كل من المهارات ، القيم ، الأخلاقيات و الاتجاهات المهنية تمكن من تأدية المهام المنوطة بشكل صحيح؛
- تخضع مهنة المحاسبة في الجزائر إلى تنظيم مهني محكم و فعال؛
- متطلبات الخبرة المهنية لمدة تفوق (03)سنوات قبل الممارسة المهنية تعتبر مدة كافية ؛
- من الضروري إدراج رسكلة دورية للمحاسبين، تمكنهم من رفع كفاءاتهم المهنية وتحسين مستواهم المعرفي؛
- يتحلى ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بآداب و سلوكيات المهنة؛

- تتمتع المكونين و الأساتذة بالكفاءة المطلوبة في تدريس معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم بشكل كبير و فعال في الرفع من جودة مهنة المحاسب؛
- تساهم الملتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة؛
- المحتوى المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) تمكن من تحسين جودة مهنة المحاسبة؛
- برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية غير قادرة على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة؛
- معايير التعليم المحاسبي الدولية تمكن المحاسب من اداء مهامه بشكل أفضل؛
- تعد جودة و نوعية عناصر التعليم المحاسبي من مدخلات و مخرجات علمية و اساليب معالجتها ذات تأثير مباشر على جودة مهنة المحاسبة بوجه خاص وعلى المجتمع والدولة من الناحية الاقتصادية بوجه عام ؛

➤ التوصيات:

لتختتم هذه الدراسة بتوصيات نذكر من اهمها ما يلي:

- ان من مسؤولية القائمين على ادارة برامج التعليم المحاسبي في الجزائر ،الاهتمام بتزويد طلبة المحاسبة بمهارات عالية و الرفع من مستواهم المعرفي؛
- العمل على زيادة الحجم الساعي في تلقين الدروس لمدخلات العملية التعليمية (الطلبة) بما يتوافق و المستوى المطلوب، مع الحرص على تنويع و زيادة برامج التعليم المحاسبي لبغية الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة في المجال المحاسبي ، سواء تعليمي كان او مهني ؛
- على الجامعات الجزائرية ان تراعي عند تقديمها لبرامج تعليم محاسبية المعايير الخاصة بالتعليم المحاسبي الدولي لترقى الى المستوى العالمي في التعليم المحاسبي ولتتناظر افضل الممارسات في التعليم المحاسبي.
- يرى اغلبية افراد العينة ان ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر لا يخضعون في تادية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية هذا ما يؤثر سابا على مردودية الفرد الممارس للمهنة من جهة و المصلحة العامة من جهة اخرى؛
- ضرورة ايلاء اخلاقيات مهنة المحاسبة اهمية خاصة والانتقال في تدريسها من مستوى النقل المعرفي للمعلومات الى مستوى نقل المهارات والسلوكيات لدى طالب المحاسبة وهذا يشمل استخدام مهارات العرض والاتصال والتواصل مع الاخرين والمهارات الشخصية ولعب الادوار ومواجهة حل المشكلات والازمات وخصوصا الاخلاقية منها؛
- يرى افراد العينة المدروسة انه من من الضروري إدراج دورات تكوينية و رسكلة للمحاسبين حتى تمكنهم من رفع كفاءاتهم المهنية وتحسين مستواهم المعرفي؛

- تتمتع المكونين و الأساتذة بالكفاءة المطلوبة في تدريس معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم بشكل كبير و فعال في الرفع من جودة مهنة المحاسب، و من ثم يستلزم الامر اعطاء اهمية خاصة لعنصر الكفاءة و الدور الذي يلعبه؛

- تساهم المنتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة ؛

❖ آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تعتبر بداية لمواضيع و دراسات أخرى نذكر منها:

- معايير التعليم المحاسبية الدولية و مدى مساهمتها في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة ،

- التعليم المحاسبي في الجزائر ما بين الواقع و الاهداف؛

- واقع التعليم المحاسبي في الجزائر و الاصلاحات اللازمة في قواعده و اسسه ؛

- أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة لتأهيل المحاسبين في تقليص فجوة المهارات المحاسبية و انعكاسها على جودة التعليم المحاسبي في الجزائر ؛

- مسببات تراجع جودة مخرجات التعليم المحاسبي في الجزائر في ظل التطورات المهنية الدولية الحاصلة ؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

1. سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.
2. وليد ناجي الخيالي- نظرية المحاسبة - الأكاديمية العربية بالدنمارك - الدنمارك - سنة 2007 .
3. يوسف محمود جربوع - نظرية المحاسبة - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)- الطبعة 2 سنة 2014 .

ثانيا- اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

1. خيام محمد كامل مدوخ ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين، 2014م.
2. عبد العزيز عبد العال زكي ، إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات ، أطروحة دكتوراه، الجامعة الافتراضية بالمملكة المتحدة، المملكة المتحدة، سنة 2010.
3. عبد الله بن صالح، أهمية التطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولية ودورها في تحديد الخدمات المحاسبية في الدول العربية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2017.
4. منصف ملوك - أثر اشهاد الجودة على المؤسسات الجزائرية (حالة المواصفة (2000) ISO 9001- مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس - سطيف - سنة 2010 .
5. هجيرة بوعزيرة ، نبيلة لندار، واقع التعليم المحاسبي في الجمعيات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسب وتدقيق، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة ، 2017.

ثالثا- المجلات:

1. رندة عطية أبو فارس، التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير ، المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي ، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 31 مارس 2007.
2. ابو بكر محمد الموحاش ، نحو ميثاق أخلاقي لمهنة معلومات في الوطن العربي، مجلة الشارقة ، العدد 1 ، سنة 2005 .

3. أحمد سيد مصطفى، ادارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي ، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، بحث منشور في مؤتمر ادارة الجودة الشاملة في فترة من 12/11 مارس 1997. كلية التجارة اسيوط ،مصر.
 4. امل عبد الحق لخيطة، أحمد ميري احمد، "مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي الدولي، دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، جامعة الكوفة، العراق، العدد 39 ، 2016 .
 5. بلا ل أجد محمد الصائغ، دور التعليم المحاسبي الجامعي في تأهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 30 جامعة تكريت العراق 2010
 6. بونعجة سحنون ، بوفليخ نبيل ، الآثار المتوقعة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC) على سوق الخدمات المحاسبة في ظل سياسات إصلاح المهن المحاسبية في الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، جامعة حسنية بن بوعلي ، الشلف ، العدد 19 جانفي 2018 .
 7. جابر حسين المنصوري وعماد عبد الستار المشكور ، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية ، مجلة والإدارة ، كربلاء ، العدد الثالث ، المجلد الاول ، 2012 العراق .
 8. جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني ،مجلد 20، العدد 02، بغداد، 2007.
- رابعاً- المؤتمرات والملتقيات:
1. زهير الناظر، دور المحاسب في التنمية الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية ، في الفترة من 8- 10 مايو 2005 .
 2. طه احمد حسين ارديني، التحديات التي تواجه تطبيق اخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85 ، سنة 2007 .

3. عبد الله سليمان بن صالح -تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية - المؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح ، بغداد - جمهورية العراق - 16-17 أفريل 2014.
4. علي صوشة مارية، تطوير تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتعليم السابع، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، عدد 18، سنة 2017.
5. علي عبد الحي هاني الزاملي، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي المحاسبة، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 12، جامعة القادسية العراق.
6. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تطور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة المناهج المحاسبية، في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 7، العدد 16، المملكة العربية السعودية، 2014.
7. -فيروز خويلدات وآخرون، واقع مهنة محاسبة في الجزائر بين التحولات والتحديات "دراسة ميدانية على عينة من الممارسين والمهتمين بالمهنة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 07/ سنة 2015.
8. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/ IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 06 سنة 2009.
9. محمد عجيلة، أحمد قنيع، مساهمة التعليم المحاسبي الالكتروني في تنمية مهارات طلبة اقسام المحاسبة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03،، جامعة غرداية، 2016.
10. محمد مطر وآخرون، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، مداخلته ضمن المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر، جمعية المحاسبين الاردنيين 9-10 أفريل 2015، الأردن.
11. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 10، سنة 2008.
12. مداني بن بلغيث وفريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مداخلته الملتقى العالمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي (29 و30/11/2011).
13. ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، دراسة مقارنة، الملتقى الدولي حول SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية أيام 17 و18/01/2010 بجامعة الوادي.

14. وليد زكريا صيام ، محمود فؤاد فارس ، مدى التزام مرجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، عدد2 ، سنة، 2006 ص 206 .

خامسا- المطبوعات:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC- تأسيس وتطوير هيئة محاسبة مهنية - الطبعة الثانية - ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - سنة 2007 .

2. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ، دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين ، ترجمة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالأردن، سنة 2010.

3. خالد قطناني وخالد عويس، مدى ملائمة التعليم المحاسبي في الجامعات المهنية لمتطلبات سوق العمل، في ظل تداعيات الازمة المالية، كلية الزهراء، جامعة مسقط، سلطنة عمان، 2009 .

سادسا- القوانين والمراسيم:

4. المرسوم التنفيذي رقم 96-318 الجريدة الرسمية عدد 53 بتاريخ 1996/09/25 .

5. القانون 07-11 الجريدة الرسمية عدد 74 بتاريخ 2007/11/25.

6. القانون 10-01 ، الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 2010/07/11.

7. المرسوم التنفيذي 72/11 يحدد قائمة الشهادات الجامعية للالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، المؤرخ في 2011/02/16 ، الجريدة الرسمية عدد 11، بتاريخ 2011/02/20 ، ص 05.

8. المرسوم التنفيذي 288/12، المؤرخ في 2012/07/21، يتضمن انشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وتنظيمه وسيهر . الجريدة الرسمية ، العدد 43.

9. القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، الجريدة الرسمية ، العدد 45 ، بتاريخ 2017/07/30.

10. القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2017/03/07، يحدد عدد وطبيعة ومعامل برنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب ، الجريدة الرسمية ، العدد 45 ، بتاريخ 2017/07/30 .

11. ملحق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2017/03/07 الذي يحدد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات .

سابعا - مراجع اجنبية:

1. IASSB, IES7, 2014 ,Edition 2015.

الملاحق

الملحق رقم (1)

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية
تخصص محاسبة

استمارة استبيان

حول

دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة

سيدتي، سيدي، تحية طيبة وبعد..

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة، في مجال العلوم الاقتصادية و المحاسبية و علوم التسيير ، بهدف تقييم مدخلات ومخرجات التعليم المحاسبي بوضعه الحالي ومدى تأثيره على جودة مهنة المحاسبة .

.. ونظراً لأهمية الموضوع ، فإننا نأمل الحصول على آرائكم حول فقرات هذا الاستبيان بموضوعية كاملة ، لغرض تطوير البحث العلمي و إثراء دراستنا الميدانية بمعلومات قيمة و ميدانية ، مبنية في شق منها على مساهمة منكم في ذلك .

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الباحثين

الطالب/ مومن بكوش. ي

الطالب/ جيدياني و.

الطالب/ دريهم . و

آلية وأسلوب التعامل مع الاستبيان:

- 1- يرجى وضع إشارة (X) حسب وجهة نظرك على كافة الفقرات التي يحتويها هذا الاستبيان.
- 2- وضع إشارة (X) عند وصف البيانات العامة الخاصة بكم.

بيانات عامة:

- 1/الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2/السن: ☐ أقل من 25 سنة ☐ 26-35 ☐ 36-45 ☐ 46-55 ☐ أكبر من 56 سنة
- 3/المؤهل العلمي ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ غير ذلك
- 4/الخبرة المهنية و الأكاديمية: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 6-10 ☐ 11-15 ☐ أكثر من 16 سنة
- 5/ هل شاركت في إعداد أي مادة تدريسية : ☐ نعم ☐ لا

(أ) واقع التعليم المحاسبي في الجزائر:

المتغيرات	غير موافق و بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق و بشدة
1- من وجهة نظرك ، تسعى مدخلات التعليم المحاسبي الحالي إلى تحقيق أهداف محددة.					
2- مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية مرضي.					
3- برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية تضمن الإلمام بكافة الجوانب المطلوبة للممارسة العملية.					
4- متطلبات الالتحاق بالتعليم المحاسبي في الجزائر مبنية على أسس وقواعد صحيحة.					
5- الحجم الساعي المتاح للطلبة في دراسة معايير التعليم المحاسبي الدولية يعد كاف و معقول.					
6- هنالك توافق بين متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية و المتطلبات وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية.					

(ب) جودة مهنة المحاسبة :

المتغيرات	غير موافق و بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق و بشدة
1- ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر يقومون بتأدية المهام المنوطة بهم بشكل موحد ، وفق نفس النظام محاسبي المعمول به .					
2- ان كل من المهارات ، القيم ، الأخلاقيات و الاتجاهات المهنية تمكن من تأدية المهام المنوطة بشكل صحيح.					
3- تخضع مهنة المحاسبة في الجزائر إلى تنظيم مهني محكم و فعال.					
4- متطلبات الخبرة المهنية لمدة تفوق ث(03)لث سنوات قبل الممارسة المهنية تعتبر مدة كافية.					
5- من الضروري إدراج رسكلة دورية للمحاسبين تمكنهم من رفع كفاءاتهم المهنية وتحسين مستواهم المعرفي.					
6- يتحلى ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بأداب و سلوكيات المهنة.					
7- يخضع ممارسي مهنة المحاسبة بالجزائر في تأدية المهام الموكلة اليهم الى المعايير المحاسبية الدولية .					

(ج) مساهمة التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة:

المتغيرات	غير موافق و بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق و بشدة
1- تمتع المكونين و الأساتذة بالكفاءة المطلوبة في تدريس معايير التعليم المحاسبي الدولية يساهم بشكل كبير و فعال في الرفع من جودة مهنة المحاسب.					
2- تساهم الملتقيات و المؤتمرات الدولية التي تنظم على مستوى الجامعات في الرفع من مستوى التعليم المحاسبي و تحسين جودة مهنة المحاسبة.					
3- التعليم مدى الحياة و التطور المهني المستمر أمرين ضروريين في الحياة المهنية للمحاسب لمواكبة التطورات في مجال المحاسبة.					
4-المحتوى المعرفي لبرامج التعليم المحاسبي (مقاييس التدريس) تمكن من تحسين جودة مهنة المحاسبة.					
5- متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي تمكن من حماية المصلحة العامة و تساعد على اتخاذ قرارات مهنية ملائمة.					
6- برامج التعليم المحاسبي المعتمدة في الجامعات الجزائرية قادرة على مواكبة التطور المستمر الذي يعرفه واقع المهنة					
7- معايير التعليم المحاسبي الدولية تمكن المحاسب من اداء مهامه بشكل أفضل.					

الملحق رقم (2)

Test-t

Statistique sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
VAR00001	60	2,2833	1,05913	,13673
VAR00002	60	2,2500	1,15897	,14962
VAR00003	60	3,8000	1,03825	,13404
VAR00004	60	2,9833	1,01667	,13125
VAR00005	60	3,9500	,94645	,12219
VAR00006	60	2,4833	1,40811	,18179
VAR00007	60	2,2167	1,27680	,16483
VAR00008	60	2,2833	1,20861	,15603
VAR00009	60	2,8667	,99943	,12903
VAR00010	60	2,4333	1,26714	,16359
VAR00011	60	2,1500	,97120	,12538
VAR00012	60	2,9500	,89110	,11504
VAR00013	60	3,1000	,79618	,10279
VAR00014	60	2,1000	,95136	,12282
VAR00015	60	2,1500	1,02221	,13197
VAR00016	60	3,1167	1,16578	,15050
VAR00017	60	2,0167	1,15702	,14937
VAR00018	60	2,0833	,90744	,11715
VAR00019	60	3,6000	1,25144	,16156
VAR00020	60	3,0500	,92837	,11985
VAR00021	0a,b	.	.	.
VAR00022	0a,b	.	.	.
VAR00023	0a,b	.	.	.
VAR00024	0a,b	.	.	.
VAR00025	0a,b	.	.	.

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig.(bilatérale)	Différence moyenne
VAR00001	16,699	59	,000	2,28333
VAR00002	15,038	59	,000	2,25000
VAR00003	28,350	59	,000	3,80000
VAR00004	22,730	59	,000	2,98333
VAR00005	32,328	59	,000	3,95000
VAR00006	13,661	59	,000	2,48333
VAR00007	13,448	59	,000	2,21667
VAR00008	14,634	59	,000	2,28333
VAR00009	22,218	59	,000	2,86667

VAR00010	14,875	59	,000	2,43333
VAR00011	17,148	59	,000	2,15000
VAR00012	25,643	59	,000	2,95000
VAR00013	30,160	59	,000	3,10000
VAR00014	17,098	59	,000	2,10000
VAR00015	16,292	59	,000	2,15000
VAR00016	20,709	59	,000	3,11667
VAR00017	13,501	59	,000	2,01667
VAR00018	17,783	59	,000	2,08333
VAR00019	22,283	59	,000	3,60000
VAR00020	25,448	59	,000	3,05000

Testsur échantillon unique

	Valeur du test = 0	
	Intervalle de confiance 95% de la différence	
	Inférieure	Supérieure
VAR00001	2,0097	2,5569
VAR00002	1,9506	2,5494
VAR00003	3,5318	4,0682
VAR00004	2,7207	3,2460
VAR00005	3,7055	4,1945
VAR00006	2,1196	2,8471
VAR00007	1,8868	2,5465
VAR00008	1,9711	2,5956
VAR00009	2,6085	3,1248
VAR00010	2,1060	2,7607
VAR00011	1,8991	2,4009
VAR00012	2,7198	3,1802
VAR00013	2,8943	3,3057
VAR00014	1,8542	2,3458
VAR00015	1,8859	2,4141
VAR00016	2,8155	3,4178
VAR00017	1,7178	2,3156
VAR00018	1,8489	2,3177
VAR00019	3,2767	3,9233
VAR00020	2,8102	3,2898

Test-t

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A	60	2,9583	1,04990	,13554
Aa	60	2,5714	1,01323	,13081
Aaa	60	2,5881	1,00020	,12913

Testsur échantillon unique

	Valeur du test = 0			
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne
A	21,826	59	,000	2,95833
Aa	19,658	59	,000	2,57143
Aaa	20,043	59	,000	2,58810

Testsur échantillon unique

	Valeur du test = 0	
	Intervalle de confiance 95% de la différence	
	Inférieure	Supérieure
A	2,6871	3,2296
Aa	2,3097	2,8332
Aaa	2,3297	2,8465

Fiabilité

Echelle: TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alphade Cronbach	Nombre d'éléments
,975	6

Fiabilité

Echelle: TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,980	7

Fiabilité

Echelle: TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,979	7

Fiabilité

Echelle: TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alphade Cronbach	Nombre d'éléments
,993	20

Corrélations

Corrélations

		A	Aa	Aaa
A	Corrélation de Pearson	1	,984**	,990**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	60	60	60
Aa	Corrélation de Pearson	,984**	1	,986**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	60	60	60
Aaa	Corrélation de Pearson	,990**	,986**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	60	60	60

Effectifs

Statistiques

		VAR00001	VAR00002	VAR00003	VAR00004	VAR00005
N	Valide	60	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0	0

Statistiques

		VAR00006	VAR00007	VAR00008	VAR00009	VAR00010
N	Valide	60	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0	0

Statistiques

		VAR00011	VAR00012	VAR00013	VAR00014	VAR00015
N	Valide	60	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0	0

Statistiques

		VAR00016	VAR00017	VAR00018	VAR00019	VAR00020
N	Valide	60	60	60	60	60
	Manquante	0	0	0	0	0

Tableau de fréquences

VAR00001

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	12	20,0	20,0	20,0
	2,00	32	53,3	53,3	73,3
	3,00	5	8,3	8,3	81,7
	4,00	9	15,0	15,0	96,7
	5,00	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00002

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	16	26,7	26,7	26,7
	2,00	27	45,0	45,0	71,7
	3,00	7	11,7	11,7	83,3
	4,00	6	10,0	10,0	93,3
	5,00	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00003

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	2	3,3	3,3	3,3
	2,00	6	10,0	10,0	13,3
	3,00	9	15,0	15,0	28,3
	4,00	28	46,7	46,7	75,0
	5,00	15	25,0	25,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00004

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	4	6,7	6,7	6,7
	2,00	13	21,7	21,7	28,3
	3,00	29	48,3	48,3	76,7
	4,00	8	13,3	13,3	90,0
	5,00	6	10,0	10,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00005

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	2,00	6	10,0	10,0	10,0
	3,00	10	16,7	16,7	26,7
	4,00	25	41,7	41,7	68,3
	5,00	19	31,7	31,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00006

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	18	30,0	30,0	30,0
	2,00	19	31,7	31,7	61,7
	3,00	8	13,3	13,3	75,0
	4,00	6	10,0	10,0	85,0
	5,00	9	15,0	15,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00007

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	21	35,0	35,0	35,0
	2,00	23	38,3	38,3	73,3
	3,00	2	3,3	3,3	76,7
	4,00	10	16,7	16,7	93,3
	5,00	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00008

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	17	28,3	28,3	28,3
	2,00	25	41,7	41,7	70,0
	3,00	6	10,0	10,0	80,0
	4,00	8	13,3	13,3	93,3
	5,00	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00009

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	3	5,0	5,0	5,0
	2,00	22	36,7	36,7	41,7
	3,00	18	30,0	30,0	71,7
	4,00	14	23,3	23,3	95,0
	5,00	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00010

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	14	23,3	23,3	23,3
	2,00	26	43,3	43,3	66,7
	3,00	6	10,0	10,0	76,7
	4,00	8	13,3	13,3	90,0
	5,00	6	10,0	10,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00011

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	13	21,7	21,7	21,7
	2,00	34	56,7	56,7	78,3
	3,00	6	10,0	10,0	88,3
	4,00	5	8,3	8,3	96,7
	5,00	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00012

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	3	5,0	5,0	5,0
	2,00	15	25,0	25,0	30,0
	3,00	25	41,7	41,7	71,7
	4,00	16	26,7	26,7	98,3
	5,00	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00013

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	1	1,7	1,7	1,7
	2,00	11	18,3	18,3	20,0
	3,00	31	51,7	51,7	71,7
	4,00	15	25,0	25,0	96,7
	5,00	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00014

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	15	25,0	25,0	25,0
	2,00	31	51,7	51,7	76,7
	3,00	9	15,0	15,0	91,7
	4,00	3	5,0	5,0	96,7
	5,00	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00015

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	16	26,7	26,7	26,7
	2,00	30	50,0	50,0	76,7
	3,00	3	5,0	5,0	81,7
	4,00	11	18,3	18,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00016

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	4	6,7	6,7	6,7
	2,00	16	26,7	26,7	33,3
	3,00	18	30,0	30,0	63,3
	4,00	13	21,7	21,7	85,0
	5,00	9	15,0	15,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00017

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	24	40,0	40,0	40,0
	2,00	23	38,3	38,3	78,3
	3,00	4	6,7	6,7	85,0
	4,00	6	10,0	10,0	95,0
	5,00	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00018

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	16	26,7	26,7	26,7
	2,00	29	48,3	48,3	75,0
	3,00	9	15,0	15,0	90,0
	4,00	6	10,0	10,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00019

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	4	6,7	6,7	6,7
	2,00	11	18,3	18,3	25,0
	3,00	6	10,0	10,0	35,0
	4,00	23	38,3	38,3	73,3
	5,00	16	26,7	26,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

VAR00020

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagec umulé
Valide	1,00	3	5,0	5,0	5,0
	2,00	11	18,3	18,3	23,3
	3,00	30	50,0	50,0	73,3
	4,00	12	20,0	20,0	93,3
	5,00	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	